

اصول المحاسبة المالية

الجزء الثانى

أ.د. وليد ناجى الحياى

رئيس الاكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك

من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك - 2007 -



The Arab Open Academy of Denmark

Brønshøjholms alle 45, 1. - 2700 Brønshøj - Denmark
0045 46369591 , 0045 32109591 , www.ao-academy.org

الأهداء

الى النبع الطيب كطيبة الأرض.....
الى والدتي رحمة الله

من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك
- 2007 -

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١٥

الفصل الأول

المقدمات النظرية والعملية لمتطلبات الجرد والتسويات الجردية	١٧
مقدمة	١٩
مفهوم التسويات الجردية	٢٠
المفاهيم والمبادئ التي تحكم التسويات الجردية	٢١
أساس الاستحقاق والاساس النقدية	٢٢
مفهوم الايراد ومفهوم المصروف	٢٥
مبدأ تحقق الايراد	٢٦
مبدأ مقابلة الايرادات بالنفقات أو المصروفات	٣٠
تمارين الفصل	٣١

الفصل الثاني

التسويات الجردية للمصروفات والايرادات	٣٥
مقدمة	٣٧

٣٨	تسوية المصروفات
٣٨	المصروفات المدفوعة مقدماً
٣٩	اثبات المصروفات كأصل
٤١	اثبات المصروفات المدفوعة مقدماً كمصروف
٤٣	المصروفات المستحقة
٤٦	تسوية الإيرادات
٣٨	الإيرادات المستحقة
٥٠	الإيرادات المستلمة مقدماً
٥٣	ورقة العمل
٦٣	تمارين الفصل

الفصل الثالث

٦٩	التسويات الجردية للاندثار
٧١	الأصول الثابتة
٧١	مقدمة
٧١	العوامل المؤثرة على تحديد الاندثار
٧٣	طريقة القسط الثابت
٧٨	طريقة القسط المتناقص

٨٠	طريقة مجموع أرقام سنوات استخدام الأصل
٨٢	طريقة ضعف نسبة القطر الثابت
٨٤	طريقة عدد ساعات التشغيل
٨٥	طريقة إعادة التقدير
٨٦	طريقة معدل النفاذ
٨٩	طرق اثبات الاندثار
٩٥	تمارين الفصل

الفصل الرابع

٩٩	النقدية
١٠١	مقدمة
	النقدية بالخزينة
١٠٥	مسؤوليات الإدارة المتعلقة بالنقدية
١٠٥	الرقابة الداخلية على النقدية
١٠٦	صندوق المصروفات الشربة
١١١	العجز والفائض بصندوق المصروفات الشربة وبالخزينة
١١٥	النقدية بالبنك
١١٦	تسوية حساب البنك

١١٩ مذكرة تسوية حساب البنك

١٢٧ تمارين الفصل الرابع

الفصل الخامس

الاستثمارات قصيرة الأجل للاوراق المالية ١٣١

١٣٣ مقدمة

١٣٤ تكلفة اقتناء الاستثمارات قصيرة الأجل بالاوراق المالية

١٣٨ ايراد الاستثمارات

١٤٤ تقييم الاستثمارات القصيرة الأجل في الاوراق المالية

١٤٤ الكلفة أو السوق أيهما أقل

١٥٧ تمارين الفصل الخامس

الفصل السادس

١٦١ الذمم المدينة

١٦٣ مقدمة

١٦٣ المدينين

١٦٥ تحديد القيمة الاسمية لحسابات المدينين

١٦٥ احتمال تحصيل القيمة الاسمية مستقبلاً ومشاكل الديون المعدومة

١٦٦ ديون معدومة محققة على وجه الدقة

١٦٧	ديون معدومة غير محققة على وجه الدقة
١٦٩	تحصيل الديون المعدومة
١٧٠	الديون المشكوك في تحصيلها
١٨٣	طرق تقدير الديون المشكوك في تحصيلها
١٩٢	أوراق القبض
٢٠٣	تمارين الفصل

الفصل السابع

٢٠٩	المخزون السلعي
٢١١	مقدمة
٢١٣	الافصاح عن المخزون السلعي
٢١٥	الجرد الدوري
٢١٧	الجرد المستمر
٢٢٨	خطوات تقييم المخزون السلعي
٢٢٩	عناصر المخزون السلعي
٢٣١	الجرد الفعلي للمخزون السلعي
٢٣٢	عناصر تكلفة المخزون السلعي
٢٣٤	تسعير المخزون السلعي

- ٢٣٥ تدفق المخزون السلعي وفق مبدأ التكلفة
- ٢٣٦ تقييم المخزون السلعي بواسطة التمييز المحدد
- ٢٣٧ طريقة متوسط التكلفة
- ٢٤٠ طريقة الوارد أولاً صادر أولاً
- ٢٤٤ طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً
- ٢٤٦ تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون السلعي
- قواعد قياس المخزون السلعي على أساس التكلفة
- ٢٥٠ أو السوق أيهما أقل
- ٢٥١ قياس المخزون على أساس العناصر
- ٢٥٣ قياس المخزون على أساس المجموعات
- ٢٥٣ قياس المخزون على أساس إجمالي المخزون
- معالجة انخفاض قيمة المخزون السلعي على أساس التكلفة
- ٢٥٣ أو السوق أيهما أقل
- ٢٥٤ طريقة التخفيض المباشر
- ٢٥٧ طريقة منحصر المخزون
- ٢٦٥ عيوب قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل
- ٢٦٦ قياس المخزون على أساس التقدير

تمارين الفصل السابع

٢٧١

الفصل الثامن

٢٧٧

الأخطاء المحاسبية وتصحيحها

٢٧٩

مقدمة

٢٨١

أنواع الأخطاء

٢٨١

أخطاء الحذف

٢٨٢

أخطاء الارتكاب

٢٨٥

الأخطاء الفنية

٢٨٦

الأخطاء المعوضة

تصحيح الأخطاء خلال السنة الحالية التي وقعت فيها

٢٩١

وبعد عمل ميزان المراجعة

٢٩٢

أخطاء تكتشف في السنة التالية مع عدم وجود حساب معلق

٢٩٧

أخطاء تكتشف في السنة التالية مع وجود حساب معلق

٣٠٠

تصحيح الأخطاء في السنة التالية مع وجود حساب معلق

٣٠٥

تمارين الفصل

الفصل التاسع

٣٠٩

الطرق المحاسبية

٣١١	المقدمة
٣١٢	الطرق المحاسبية
٣١٤	الطريقة الإيطالية
٣١٦	الطريقة الفرنسية
٣٣٠	الطريقة الانجليزية
٣٣١	الطريقة الألمانية
٣٣٢	الطريقة الأمريكية
٣٣٥	تقارن الفصل
٣٣٩	المراجع

المقدمة

أردنا أن نتم ما بدأناه فجاء هذا الجزء مكتملاً ومنسجماً مع الأهداف التي رسمناها فقد احتوى على جميع عناصر التسويات التي لا بد منها في القوائم المالية، وفقاً لمفردات مادة مبادئ المحاسبة الثانية، عاقدین العزم على اكتمال سلسلة المحاسبة المالية، أو نسعى ومن الله التوفيق على أن يكن عملنا الأحق في المحاسبة المالية التي تدرس مفرداتها في المحاسبة المتوسطة.

يشمل الجزء الثاني على تسعة فصول في الجرد والتسويات الجردية للمصروفات والایرادات، واندثارات الأصول الثابتة، ومعالجة النقدية بالخزينة والبنك، والذمم المدينة، والمخزون السلعي والأوراق المالية والتجارية. كما تضمن على فصلين مستقلين أحدهما يعالج الأخطاء المحاسبية وطرق تصحيحها، بالإضافة إلى فصل ثاني يبحث في الطرق المحاسبية.

سنكون شاكرين الزملاء الذين يؤدون تشييت ملاحظاتهم حول العمل، لكي نعمل على الأخذ بها للمستقبل، بالرغم من أننا عرضنا مسودة الجزئين على أكثر من متخصص منهم الأكاديمي والمهني، آخذنا بالكثير من ملاحظاتهم، وهذه المناسبة نود أن نتقدم بعمق شكرنا لكل من ساهم معنا كلاً حسب موقفه، سواء كانت بالكلمة الطيبة أو الملاحظة القيمة، وإلى جنود المجهرلين الذين حولوا هذا العمل بصيغته المطبوعة، ندعوا من الله العزيز القدير أن يوفقنا ويوفق كل من يسعى في جهده تقديم الخير للآخرين، هدفه العمل الصالح والخير للآخرين.

المؤلف

الفصل الأول

المقدمات النظرية والعملية
لمتطلبات الجرد والتسويات الجردية

الفصل الأول

المقدمات النظرية والعملية لمتطلبات

الجرد والتسويات الجردية

المقدمة

لعل المهتم بالمحاسبة يدرك أن فرض الاستمرار يعني استمرار المشروع في ممارسة نشاطه دون النظر للعمر الطبيعي للمالكين، مادام يحقق أهدافه وخطته، وبشكل مستقل عن خطط وأهداف الملاك، حين التصفية الفعلية، إلا أن المشكلة التي نبحث عن تطبيق هذا الفرض تتمثل في حاجة أصحاب المشروع إلى معرفة نتائج أعمال مشروعاتهم من ربح أو خسارة بين فترة وأخرى، وهذه من الناحية الفعلية لا يمكن الاستجابة لها، إلا بتصفية المشروع تصفية فعلية، يتم خلالها تسهيل أصول المشروع لمواجهة الالتزامات الخارجية الناجمة عن امتلاك المشروع لهذه الأصول خلال ممارسة نشاطه الفعلي، ومن ثم معرفة الزيادة أو النقصان التي حدثت على رأس المال، إلا أن التصفية الفعلية تناقض الغايات والأهداف التي أنشأ المشروع من أجلها، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا باستمرار المشروع في نشاطه. ولعلاج هذا التناقض بين الاستمرار والتصفية الفعلية لغايات تستجيب مع رغبات أصحاب المشروع، لجأ الفكري المحاسبي إلى فكرة تقوم على المحافظة على استمرار المشروع في ممارسة نشاطه مع تصفيته دفترياً في نهاية كل فترة محاسبية بدلاً من انتظار أصحاب المشروع حتى التصفية الفعلية لمشروعاتهم. وقد عرفت هذه الفكرة بالأدب المحاسبي بمبدأ الدورية أو تقسيم حياة المشروع إلى فترات محاسبية متساوية. وقد أسس هذا المبدأ على تصور نظري مفاده

تقسيم حياة المشروع إلى فترات زمنية متساوية تختلف مدتها من مشروع إلى آخر، إلا أنها عادة ما تكون سنة ميلادية تبدأ في ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ من كل عام، ويطلق عليها الفترة المحاسبية .

وفي الممارسات المهنية ينظر إلى كل فترة محاسبية على أساس أنها مشروع قائم بذاته له إيراداته ونفقاته بالإضافة إلى أصوله وخصومه، وهي منفصلة من الناحية النظرية عن الفترات السابقة واللاحقة . بحيث يتم انشاء المشروع الدفترى (الفترة المحاسبية) بواسطة القيد الافتتاحي في بداية كل فترة، ثم يتم تصفيته دفترياً بواسطة قيود الاقفال الخاصة بالقوائم المالية المختصة بنتائج الأعمال والمركز المالي للمشروع.

إلا أن المشروع من الناحية العملية مستمر في ممارسة أعماله خلال الفترات المحاسبية، مما ينجم عنه تداخل في عناصر الإيرادات والمصروفات والأصول والخصوم. ولعل تداخل عناصر الإيرادات والمصروفات والأصول والخصوم بين الفترات المحاسبية، تم اشتقاق قاعدة تسمى بأساس الاستحقاق والتي تقوم من أجل أن يحقق مبدأ الدورية الأهداف التي اشتق المبدأ من أجلها .

ولغايات تفعيل أساس الاستحقاق محاسبياً ابتكرت بعض الاجراءات المحاسبية والتي عرفت بالتسويات الجردية .

مفهوم التسويات الجردية

يقصد بالتسويات الجردية المراجعات التفصيلية التي يقوم بها المحاسب في نهاية الفترة المحاسبية لأرصدة الحسابات التي تظهر بميزان المراجعة، وتشمل هذه المراجعة، الإيرادات، والمصروفات ، والأصول، والالتزامات، وحقوق الملكية. ولاجراء فصل

محاسبي بين القيم المتداخلة لكل حساب من الحسابات السابقة عن الفترات المحاسبية المتعاقبة بفعل استمرارية النشاط خلال الفترات المحاسبية .

ولتحقيق الهدف السابق تستخدم في الممارسات المهنية معالجات محاسبية تسمى بقيود التسوية للحسابات التي تحتاج لمثل هذا الاجراء، طبقاً لأساس الاستحقاق الذي يطبقه النموذج المحاسبي المعاصر.

وقد ف قيوء التسوية إلى إجراء تعديل أرصدة الحسابات الظاهرة بميزان المراجعة والتي تحتاج إلى هذا التعديل. ثم بعد انجاز هذا الاجراء يتم اعداد القوائم المالية بالقيم المعدلة بواسطة قيود التسوية. بحيث يتم الافصاح عن أرصدة الحسابات بالقوائم المالية المختصة بعد إجراء التعديلات على قيم الأرصدة التي تحتاج لمثل هذه التعديلات. إذ لا يصح تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات بدورها . وبعد اتمام التسويات الجردية تظهر قائمة لدخل أو حسابات النتيجة بأرصدة الحسابات المعدلة بالاضافة إلى تلك التي لا تحتاج إلى التعديل . وذات الاجراء ينطبق على أرصدة حسابات لميزانية أو قائمة المركز المالي .

المفاهيم والمبادئ التي تحكم التسويات الجردية

تقوم التسويات الجردية على قاعدة نظرية أساسها بعض المفاهيم والمبادئ المحاسبية، والتي تشكل في مجملها الفلسفة المحاسبية للتسويات الجردية . لذلك فإنه من الأهمية بمكان دراسة هذه المفاهيم والمبادئ ذات الصلة المباشرة بهذا الموضوع. ولعله من المفيد في هذا الشأن أن نستعرض تلك المفاهيم والمبادئ المرتبطة بموضوع التسويات الجردية كما يلي :

- ١ - أساس الاستحقاق والاساس النقدي .
- ٢ - مفهوم الايراد ومفهوم المصروف .
- ٣ - مبدأ تحقق الايرادات .
- ٤ - مبدأ مقابلة الايرادات بالنفقات (المصروفات)

أساس الاستحقاق والاساس النقدي

يعتبر أساس الاستحقاق المنهج المتبع في قياس دخل الوحدة المحاسبية الهادفة إلى الربح وفق النموذج المحاسبي المعاصر، وطبقاً لأساس الاستحقاق تثبت الآثار المالية للأحداث الاقتصادية بمجرد تحققها، وتعتبر في تاريخ التحقق جزءاً من إيرادات الفترة المحاسبية التي تحققت فيه سواء استلمت هذه الإيرادات أو لم تستلم فعلاً، وكذلك الحال بالنسبة للمصروفات تحمل على دخل الفترة المحاسبية التي تخصها سواء دفعت فعلاً أم لم تدفع . بالإضافة إلى ذلك أن وظيفة الاعتراف المحاسبي (الالبات في السجلات) يتسع نطاقها عند تطبيق هذا الأساس بالإضافة إلى العمليات النقدية، والعمليات الآجلة، وعمليات المقايضة (المبادلة) Barter Exchange .

في الحياة العملية من الطبيعي أن تحدث عمليات بيع وشراء، والحصول أو تقديم خدمات في فترة محاسبية دون استلام أو دفع قيمتها، أو استلام إيرادات أقل أو أكبر من قيمة الخدمات المقدمة، أو دفع مصروفات أكبر أو أقل من قيمة الخدمات المتحصل عليها . فوفقاً لأساس الاستحقاق يصبح أسلوب قياس قيمة الإيرادات أو النفقات التي تحمل على الفترة المحاسبية، وفصل ما يخص الفترات المحاسبية الأخرى

بقيود التسوية على أساس تحقق الإيراد في نقطة تحقق البيع أو تقديم الخدمة، بصرف النظر عن طريقة استلام أو تسديد القيمة . فمثلاً أن شركة في تاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٢ باعت بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠ دينار واستلمت قيمة المبيعات في ١/٢/٢٠٠٣ ، فبموجب الاستحقاق يعتبر مبلغ ١٠٠٠٠ دينار يخص الفترة المحاسبية لسنة ٢٠٠٢ ، وليس لها علاقة بسنة الاستلام ٢٠٠٣ . وبالتالي يحمل مبلغ ١٠٠٠٠ دينار على حساب دخل أو حساب متاجرة ٢٠٠٢ ، ولا يظهر بقوائم سنة ٢٠٠٣ . وكذلك الحال لو دفعت نفس الشركة مبلغ ٣٠٠٠ دينار في ١/٧/٢٠٠٢ تحت إيجار مقر الشركة لمدة عام، فإن مبلغ ٣٠٠٠ دينار لا يحمل على حساب دخل ٢٠٠٢ بالكامل، بالرغم أن المبلغ دفع بالكامل في سنة ٢٠٠٢ . وإنما يحمل عليها ما يخصها من إيجار ، والتي هي ٦ أشهر وبالتالي أن حساب أرباح وخسائر سنة ٢٠٠٢ يحمل فقط بمبلغ ١٥٠٠ دينار والباقي يدور إلى السنة القادمة تحت اسم مصروفات مقدمة . وكل ذلك يحدث بفضل تطبيق أساس الاستحقاق . وبمساعدة قيود التسوية كأدوات إجرائية لفلسفة أساس الاستحقاق.

أما المحاسبة بمقتضى الأساس النقدي فإن إيرادات الوحدة المحاسبية لا تعتبر متحققة بمجرد اتمام عملية البيع ، وإنما في الوقت التي يتم تحصيل قيمة المبيعات، والمصروفات والتكاليف تعتبر متحققة عند دفع قيمتها . عندئذ يتم الاعتراف بها والافصاح عنها خصماً على إيرادات تلك السنة المتحققة بمقتضى هذا الأساس .

مثال:

فيما يلي بيانات تخص شركة تجارية عن سنتين متتاليتين ٢٠٠١، ٢٠٠٢:

التفاصيل	٢٠٠١	٢٠٠٢
نقدية محصلة عن المبيعات	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
مدفوعات نقدية لتغطية مصروفات	٤٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
معلومات إضافية :		

-مبلغ ١٠٠٠٠ دينار دفعت في عام ٢٠٠١ وهي تخص مصروفات ٢٠٠٢.

-مبلغ ٥٠٠٠ دينار ايراد استلم في عام ٢٠٠٢ وهو يخص عام ٢٠٠١.

فبموجب المثال يكون صافي دخل ٢٠٠١، و ٢٠٠٢ على الأساس النقدي وعلى أساس الاستحقاق كما يلي :

١- صافي الدخل على أساس النقدي:

البيان	٢٠٠١	٢٠٠٢
نقدية محصلة عن المبيعات	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
مدفوعات نقدية لتغطية المصروفات	(٤٠٠٠٠)	(٧٠٠٠٠)
صافي الدخل	٦٠٠٠٠	٨٠٠٠٠

٢- صافي الدخل على أساس الاستحقاق:

نقدية محصلة عن المبيعات	١٠٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠
مدفوعات نقدية لتغطية المصروفات	(٣٠٠٠٠)	(٨٠٠٠٠)
صافي الدخل	٧٠٠٠٠	٦٥٠٠٠

مفهوم الإيراد ومفهوم المصروف

يمثل الإيراد في كل ما يتولد من قيم سواء كان ذلك في شكل سلع أو خدمات وسواء تم تبادل هذه السلع أو لم يتم تداولها خلال الفترة المحاسبية . وينظر هذا التعريف إلى الإيراد على أنه مؤشر منجزات accomplishments الوحدة المحاسبية خلال فترة معينة .

والقاعدة العامة في قياس الإيراد تقوم على أساس القيمة المتبادلة لناتج النشاط من السلع والخدمات . أي أن الإيراد يقاس على أساس قيمة الزيادة في الأصول أو النقص في الخصوم نتيجة بيع السلع أو تأدية الخدمات أو السماح للغير باستخدام أصول الوحدة.

ويكتسب الإيراد وفق النموذج المحاسبي المعاصر أنه بصفة تدريجية من خلال دورات النشاط المتصلة، ومضى ما توفر عنصر الاكتساب عند تحقق الإيراد بحق للمحاسب إثباته بالقوائم المالية . وقد بين الأدب المحاسبي أن الإيراد يعتبر مكتسباً عند اتمام عملية البيع وانتقال ملكية ومخاطر إدارة السلع أو الخدمات إلى المالك الجديد. إلا أن النقطة التي تثار في هذا المجال هي مشكلة توزيع الإيرادات بين الفترات المحاسبية المختلفة فيما لو كانت متداخلة بين هذه الفترات، وقد وفر أساس الاستحقاق القاعدة لمعالجة هذه المشكلة عن طريق استخدام التسويات الجردية . وذلك عن طريق تخصيص الفترة بالإيرادات التي تخصها سواء حصلت أم لم تحصل. وينسحب نفس الاجراء على المصروفات حيث تحمل الفترة بالمصروفات التي تخصها سواء دفعت أم لم تدفع . فمثلاً لو استلمت شركة في ٢٠٠٢/٧/١ مبلغ ٢٤٠٠ دينار عن إيجار عقار تمتلكه ولمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٢/٧/١ إلى ٢٠٠٣/٧/١ ووفق أساس الاستحقاق يجري

تخصيص ١٢٠٠ دينار للفترة ٢٠٠٢ و ١٢٠٠ للفترة ٢٠٠٣ على اعتبار أن الفترة المحاسبية تبدأ في ١/١ من كل سنة .

أما فيما يتعلق بالمصروف فيعرف بأنه التدفق المالي الخارج من الوحدة المحاسبية والذي يؤدي إلى زيادة في التزاماتها أو نقص في أصولها أو كليهما معاً جراء إنتاج سلع أو تقديم خدمات للغير . والمشكلة الأولى المتعلقة بالمصروفات هي قياسها . وقد دأب الفكر المحاسبي على قياس المصروفات عن طريق افتراض وجود علاقة سببية بينه وبين إيرادات معينة أو أنشطة معينة . ومتى ما توفرت هذه العلاقة يتم تحديد نصيب الفترة أو نصيب النشاط بمقدار المصروفات التي تخص كل منهما . أما إذا كان المصروف مستداخلاً بين الفترات المحاسبية فيجري معالجة هذه المشكلة كما ذكرنا سابقاً بواسطة التسويات الجردية التي وفرها أساس الاستحقاق .

مبدأ تحقق الإيراد

وفقاً لمبدأ تحقق الإيراد فإن الإيراد / يعتبر متحققاً متى ما توفّر واقعه أو حدث يمكن الاعتماد عليه كقرينة أو معيار تحقق أو اكتساب الإيراد، وذلك ليكون بالإمكان الاعتراف بالإيراد دفترياً . ويختلف المحاسبون حول معايير تحقق الإيراد، إلا أن الرأي الأرجح، هو أن الإيراد من بيع السلع أو تقديم الخدمات ، يتحقق بمجرد اتمام نقطة البيع وتسليم البضاعة للعميل . وهذا الرأي يعتبر قاعدة أساسية لتحقيق الإيراد . وهي في الواقع المطبقة في الحياة المهنية، التي يستند عليها المحاسبون والذي يتم سواء كانت طريقة البيع نقداً أو على الحساب، وسواء كان البيع معززاً بورقة تجارية أو على الثقة . لكن القاعدة السابقة في تحقق الإيراد لا تعتبر الوحيدة حيث هناك بعض الاستثناءات عليها، حيث توجد حالات أخرى يعتبر فيها الإيراد متحققاً منها .

١ - تحقق الإيراد بعد البيع :

يتحقق الإيراد بعد البيع في بعض الحالات: كما هو الحال عند البيع بالتقسيط والبيع الائماني، ففي النوع الأول يقوم البائع ببيع البضائع للمشتري ويتم سداد الثمن على أقساط، وبموجب هذا الأسلوب البيعي فإن ملكية البضاعة تنتقل إلى المشتري بمجرد إتمام الصفقة ووصول البضاعة إلى مخازن المشتري، وبصرف النظر عن المبلغ المتبقي بذمة المشتري ومصير هذا الدين وخصوصاً عند توقف المدين عن سداد الأقساط المستحقة، إذ لا يحق للبائع استرداد بضاعته المباعة، وإنما يحق له القيام بالاجراءات القانونية للحصول على حكم قضائي لاسترداد ما تبقى له من دين بذمة المشتري.

٢ - تحقق الإيراد عند الانتهاء من الإنتاج :

في حالات معينة يجوز اعتبار الإيراد محققاً بمجرد الانتهاء من الإنتاج وخصوصاً عندما يكون بالإمكان تقدير ثمن بيع السلعة بشكل موضوعي، وقد أيدت هذه القاعدة التوصيات الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA ، ووفقاً لتوصيات المعهد الأخير فإنه يمكن تطبيق القاعدة الأخيرة متى ما توفرت الشروط التالية :

- إمكانية احتساب تكلفة الإنتاج بدرجة عالية من الدقة .
- إمكانية احتساب سعر البيع بشكل موضوعي.
- عندما يكون المنتج نمطاً.
- عند توفر سوق منتظمة ومؤكدة للمنتج .

ولعل أفضل مواقع يتم تطبيق القاعدة الأخيرة هي في بعض الصناعات المتعلقة بالمناجم الخاصة بالفحم والماس والذهب والفضة وكذلك بصناعة التعدين وآبار البترول.

٣- تحقق الإيرادات أثناء عملية الإنتاج :

من المعلوم أن الدورة الإنتاجية تختلف من صناعة إلى أخرى، وذلك حسب طبيعة المنتج، إذ هناك صناعات تستغرق دورتها الإنتاجية فترة تقل عن الفترة المحاسبية الواحدة، بينما في أنواع أخرى تكون دورتها الإنتاجية أطول من الفترة المحاسبية الواحدة، أي أن دورة الإنتاج تستغرق عدداً من الفترات المحاسبية، إلا أن الحال يختلف في الصناعات التي تستغرق دورتها الإنتاجية أكثر من دورة محاسبية، وخصوصاً في الحالات التي يتحقق فيها الإيراد بالتدريج، وحسب مراحل الإنتاج وفق مستوى الانجاز ، كما هو الحال في عقود الانشاءات طويلة الأجل Long-Term Contracts ، وهي العقود التي يتم تنفيذها على مدار فترات محاسبية نظراً لعدم تزامن استيفاء نفقاته وتحقيق إيراداته خلال الفترة المحاسبية نفسها، كما أنه يمكن عادة أكثر جسامه سواء من زاوية النفقات، أم من زاوية الإيرادات مما جعل الجمعيات المحاسبية في معظم البلدان تضع معايير محاسبية خاصة به. ولعل الحل الأمثل لهذه المشكلة جاء عن طريق لجنة المبادئ المحاسبية الأمريكية حيث أصدرت عام ١٩٨١ بياناً محاسبياً لمعالجة تخصيص إيرادات مثل هذه الصناعات . قد أوردت في معرض بيانها أن إيراد عقود الانشاءات طويلة الأجل وما يشابهها من صناعات، يخصص على الفترات المحاسبية التي تشهد تنفيذه وذلك بنسب يتلاءم مع قيمة العمل المنجز خلال كل فترة تماشياً مع متطلبات أساس الاستحقاق، وقد

عرفت الطريقة لأخيرة بطريقة نسبة الاتمام أو نسبة الانجاز Percentage of Completion Method . وعلى هذا الأساس يتم على مدار الفترات المحاسبية الاعتراف بجزء من نفقات العقد وايراداته وأرباحه بموجب نسبة اتمامه.

٤ - تحقق الايرادات عند الانتهاء من النشاط الاقتصادي لعملية الإنتاج :

يقصد بهذا المعيار أن الايراد يتحقق ويسجل في الوقت الذي يتم فيه انجاز النشاط الاقتصادي الأكبر متى أمكن قياس هذا النشاط والتحقق منه دون تحيز . ويتفق هذا الرأي مع وجهة نظر الاقتصاديين التي ترى أن القيمة المضافة بواسطة المشروع والتي تسجل باعتبارها صافي الربح تصاحب العملية الكاملة للإنتاج .

وبسبب تلازم القيمة المضافة لكل عملية من هذه العمليات على مر الزمن، فإنه يكون من الصعب تخصيص القيمة المضافة على العمليات المختلفة غير أنه ينبغي أن يقوم المشروع بتسجيل القيمة المضافة في نقطة زمنية معينة وهي الوقت الذي يتخذ فيه القرار الرئيسي أو عند انجاز الجزء الأكبر في عملية الانتاج، أو في لحظة توقيع العقد، أو لحظة تقديم الخدمات، أو لحظة تحصيل قيمته، وقد أطلق على هذا المفهوم " مفهوم الحدث الرئيسي Critical Event " .

إن قاعدة تحقق الايراد عند الانتهاء من النشاط الاقتصادي الرئيسي لعملية الإنتاج يمكن تطبيقها في الحالات التالية :

- عندما يكون الإنتاج بناءً على طلبات العملاء وسعر البيع فيها محدد مسبقاً وكذلك تكلفة الإنتاج .

- عندما يكون سعر البيع محدداً تنافسياً في سوق التنافس الكامل ويمكن فيه تصريف كامل الإنتاج في وقت قصير دون تخفيض سعر البيع .

مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات (المصروفات)

بموجب هذا المبدأ يتم تحديد إيرادات كل فترة محاسبية لتحمل بالنفقات التي تكبدتها لتحقيق تلك الإيرادات، على أن يجري الفصل بين إيرادات ونفقات الفترات المحاسبية المختلفة من دون النظر لتاريخ دفع النفقة أو استلام الإيراد، تطبيقاً لأساس الاستحقاق آنف الذكر.

وقد سعى النموذج المحاسبي المعاصر إلى خلق ترابط مقبول إلى حد معين ما بين إيرادات ونفقات كل فترة محاسبية من خلال إيجاد علاقة سببية مقبولة بين طرفيها (الإيرادات والنفقات) ، فكانت هذه العلاقة : هو أن النفقات التي تؤدي إلى خدمات فورية يجب تحملها (حسمها) للإيرادات التي حققتها، أو كانت سبباً في تحقيقها، على أن يجري تطبيق هذه العلاقة بعيداً عن تاريخ دفع النفقة أو استلام الإيراد المتحقق، من خلال الفصل الكامل لكل منهما على الفترات المحاسبية .

مما تقدم يتضح أن مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات يتطلب تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق. وهذا الأساس يقوم على فكرة أن القوائم المالية التي تخص فترة مالية معينة يجب أن تشمل كافة النفقات المتعلقة بتلك الفترة بصرف النظر عما إذا كانت دفعت أم لم تدفع، وكذلك بالنسبة للإيرادات والتي يجب أن تشمل جميع الإيرادات المكتسبة خلال الفترة سواء حصلت أم لم تحصل .

تمارين الفصل الأول :

- ١ - علل ما يأتي باختصار :
 - تعتبر الوحدة المحاسبية (المشروع) ومنذ نشوئها وحدة متصلة، ومستمرة النشاط دون النظر للعمر الطبيعي للملاك .
 - يعتبر أساس الاستحقاق القاعدة الأساسية في معالجة التداخل بين الإيرادات والنفقات خلال الفترات المحاسبية المتعاقبة .
 - وإن كانت تحقق نقطة البيع المعيار الرئيسي في تحقق الإيراد إلا أنها الأساس الذي يعتمد للاعتراف بالإيراد محاسبياً .
- ٢ - استخدم الكلمات (مصروفات، إيرادات، حقوق الملكية، صافي ربح أو صافي خسارة) في ملء الفراغات التالية :

إن إيرادات أي فترة يتم مقابلتها وفقاً لمبدأ فإذا كانت أكبر من فالنتيجة تكون ومن الطبيعي إذا كانت النتيجة موجبة سوف تؤدي إلى زيادة بمقدار صافي الربح المحقق. أما إذا كانت النتيجة سالبة فإنها تؤدي إلى نقص بمقدار صافي الفترة .
- ٣ - إن مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات يتطلب تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق ما المقصود بأساس الاستحقاق. وكيف يجري تنفيذه عملياً.
- ٤ - ١- في ٢٠٠٢/١/١ أنشأ المهندس عبد الباسط سعيد مكتباً هندسياً برأسمال قدره ١٠٠٠٠ دينار أودع لدى البنك العربي، وبنفس التاريخ اقترض مبلغ

٨٠٠٠ دينار مسن البنك وقد سحب البنك عليه كمبيالة تستحق بعد ستة أشهر بفائدة ١٠٪ سنوياً.

٢- دفع المكتب المصروفات التالية :

١٠٠٠ دينار مصرف تأمين لمدة خمسة أشهر .

٢٠٠ دينار ايجار المكتب لمدة شهرين .

٢٠٠ دينار مرتبات لمدة شهر .

٣- تم شراء قرطاسية بمبلغ ٣٠٠٠ دينار دفع من قيمتها ٢٠٠٠ دينار في شهر كانون الثاني والباقي يستحق الدفع في نهاية شهر مارس . واستهلك منها ٥٠٠ دينار .

٤- حقق المكتب ايراداً قدره ٥٠٠٠ دينار عن خدمات استثنائية قدمها المكتب حصل منها في شهر كانون الثاني ٣٠٠٠ دينار .

المطلوب: احتساب صافي الربح أو الخسارة بموجب الأساس النقدي وأساس الاستحقاق لشهر كانون الأول.

٥- بين كيف لجأ الفكري الخاسي لمعالجة مشكلة التناقض بين التصفية الفعلية لغايات احتساب خسائر أو أرباح المشروع حسب حاجات ورغبات أصحاب المشروع وبين استمرار المشروع .

٦- ناقش هذه العبارة " في الممارسات المهنية ينظر إلى كل فترة محاسبية على أساس أنها مشروع قائم بذاته له ايراداته ونفقاته بالإضافة إلى أصوله وخصومه " .

٧- التسويات الجردية احدى الادوات المحاسبية الاجرائية التي طبقها النموذج المحاسبي المعاصر استجابة لمتطلبات أساس الاستحقاق. تكلم بالتفصيل عن مفهوم التسويات الجردية .

٨- تقوم التسويات الجردية على قاعدة نظرية أساسها بعض المفاهيم والمبادئ المحاسبية، والتي تشكل في مجملها الفلسفة المحاسبية للتسويات الجردية . ما هي هذه المفاهيم والمبادئ، اذكرها، وشرحها باختصار.

٩- هناك شركة باعت بضاعة في ١٠/١٠/٢٠٠٢ بمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار واستلمت قيمة المبيعات في ١/٤/٢٠٠٣.

فكيف ينظر إلى موضوع اكتساب الايراد والاعتراف به ، وفق :

- أساس الاستحقاق.

- الأساس النقدي.

١٠- هناك شركة دفعت مبلغ ٢٦٠٠ دينار في ١/٧/٢٠٠٢ عن ايجار مقر الشركة لمدة عام. فكيف يعالج هذا المصروف، وفق .

- أساس الاستحقاق.

- الأساس النقدي .

الفصل الثاني

التسويات الجردية
للمصروفات والإيرادات

الفصل الثاني

التسويات الجردية للمصروفات والإيرادات

مقدمة :

لقد كانت من نتائج قاعدة الاستحقاق تحميل الفترة المحاسبية بكافة نفقاتها المستنفدة سواء دفعت فعلاً أو لم تدفع، وينسحب الاجراء الأخير على الإيرادات الخاصة بالفترة المحاسبية ذاتها حيث يحمل وعاء دخل الفترة بإيراداتها المكتسبة سواء قبضت أو لم تقبض.

ولتحقيق أغراض القاعدة السابقة يطبق المحاسب بعض الاجراءات المحاسبية يطلق عليها " التسويات الجردية " باعتبارها جزءاً من الدورة المحاسبية. وعادةً تطبق إجراءات التسويات الجردية في نهاية الفترة المحاسبية، عند اعداد القوائم المالية لتلك الفترة.

والتسويات الجردية هي إجراءات محاسبية دفترية تهدف إلى تحميل الفترات المحاسبية بإيراداتها ونفقاتها لفك التداخل بين إيرادات ونفقات الفترات المحاسبية المختلفة، التي تحدث نتيجة التداخل الفعلي للأنشطة الاقتصادية التي تمارسها الوحدة المحاسبية .

والهدف الأساسي من إجراء التسويات المحاسبية هو بيان نتيجة عمل المشروع من ربح أو خسارة في نهاية كل فترة محاسبية مستقلة عن الفترة التي تسبقها أو التي تلحقها من حيث إيراداتها ونفقاتها وكذلك أصولها وخصومها، وهي فكرة نظرية تهدف

إلى تحقيق رغبة أصحاب المشروع في معرفة نتيجة عمل المشروع في فترات دورية بدلاً من اللجوء إلى التصفية الفعلية للوصول إلى نفس الغرض.

تسوية المصروفات :

في عام ١٩٧٠ قدم مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكية (FASB) تعريفاً للمصروفات جاء فيه بأنها إجمالي النقص في الأصول أو إجمالي الزيادة في الخصوم أو كلاهما معاً نتيجة التدفقات المالية الخارجة من الوحدة المحاسبية ، خلال فترة محاسبية معينة . ويجري تحديد نصيب كل فترة محاسبية من مصروفاتها على أساس العلاقة بين الفترة المحاسبية واستفاد المصروف . بمعنى أنه يتم توقيت الاعتراف بالمصروفات تحديد اللحظة الزمنية التي يتحقق فيها المصروف واثباته محاسبياً . فتحقق المصروفات بشكل عام يتم بمجرد أن يتضح للمحاسب أن هناك منافع اقتصادية قد تم استفادها في أداء النشاط خلال فترة معينة . إلا أن المشكلة تكمن هنا في تخصيص المصروف وتحميله على الفترة المحاسبية التي استفد من أجلها، مما يتطلب معالجة المصروفات محاسبياً وتحديد قيمة المستفد منها فعلاً وقياس أقيام المصروفات المدفوعة مقدماً والمصروفات المستحقة منها بموجب قيود محاسبية تسمى بقيود التسوية.

المصروفات المدفوعة مقدماً:

يقصد بالمصروفات المدفوعة مقدماً مقدار قيمة المصروفات التي تدفعها الوحدة المحاسبية خلال فترة محاسبية معينة عن خدمة أكبر من قيمة الخدمة المخصصة للفترة المحاسبية، ومن الأمثلة على ذلك : مصروف الاتجار المدفوع مقدماً، الرواتب المدفوعة مقدماً، التأمين المدفوع مقدماً.... وغيرها . بمعنى آخر أن المبالغ المدفوعة والتي تزيد عن قسيمة مصروف معين عن فترة معينة تعتبر مصروفات مدفوعة مقدماً، أي تخص الفترة

الحاسبية التي تلي الفترة الحاسبية الحالية . ووفقاً للأعراف والقواعد المحاسبية يجب استبعاد أي قيمة تزيد عن قيمة مصروف الفترة واعتباره مصروفاً يخص الفترات الحاسبية التالية . لمعالجة هذا النوع من المصروفات توجد طريقتان هما :

أولاً: اثبات المصروفات كأصل :

بموجب هذه الطريقة تعتبر جميع المصروفات المدفوعة خلال الفترة كأصل يجري اثباتها تحت اسم المصروف المدفوع مقدماً ويعتبر مدينياً، ولتوضيح هذه الطريقة نعرض المثال التالي :

في ٢٠٠٢/١/١ دفعت شركة الاحلام مبلغ ٤٨٠٠ دينار ايجار المحل لمدة سنتين وقد سجل محاسب الشركة هذه العملية بموجب القيد التالي :

٤٨٠٠ من حـ / ايجار المحل المدفوع مقدماً ٢٠٠٢/١/١

٤٨٠٠ إلى حـ / النقدية

وعند تحليل هذه العملية يتضح أن مصروف الايجار المدفوع من قبل الشركة في ٢٠٠٢/١/١ عن مدة سنتين اعتبر بالكامل أصل من أصول الشركة يظهر رصيده في ٢٠٠٢/١٢/٣١ بدفتر الاستاذ بالصورة التالية :

مدین	حـ/الایجار المدفوع مقدماً	دائن
٤٨٠٠ إلى حـ / النقدية ٢٠٠٢/١/١		
		٤٨٠٠ رصيد ٢٠٠٢/١٢/٣١
٤٨٠٠		٤٨٠٠

وتطبيقاً لقاعدة الاستحقاق فإنه يجب تحميل كل فترة محاسبية بقيمة المصروف التي تخصها ، ولذلك فإن قيمة مصروف الايجار المستفد عن عام ٢٠٠٢ تبلغ ٢٤٠٠ دينار، يجري قيد التسوية اللازم لتحميل قيمة المصروف المذكور عن افتره التي استفد فيها وبالصورة التالية :

٢٤٠٠ من حـ / مصروف ايجار المحل ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٤٠٠ إلى حـ / مصروف الايجار المدفوع مقدماً

ثم يتم اقفال مصروف الفترة بحساب الأرباح والخسائر أو قائمة الدخل بموجب القيد التالي وبنفس التاريخ :

٢٤٠٠ من حـ / الأرباح والخسائر (ملخص الدخل) ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٤٠٠ إلى حـ / مصروف ايجار المحل

وبناءً على ما تقدم فإن حساب مصروف الايجار وحساب الايجار المدفوع مقدماً يظهر بالصورة التالية :

مدین	حـ / مصروف ايجار المحل	دائن
	٢٤٠٠ إلى حـ / الايجار المدفوع مقدماً	
		٢٤٠٠ من حـ / الأرباح والخسائر
		<u>٢٤٠٠</u>
<u>٢٤٠٠</u>		

مدین	حـ/الایجار المدفوع مقدماً	دائن
٤٨٠٠ إلى حـ/النقدية ٢٠٠٢/١/١	٢٤٠٠ من حـ/مصرفو ایجار المحل ٢٠٠٢/١٢/٣١	
	٢٤٠٠ رصید ٢٠٠٢/١٢/٣١ (تظهر بالمیزانية)	
<u>٤٨٠٠</u>	<u>٤٨٠٠</u>	

كما تقدم يتضح أن الرصيد المتبقي من الايجار المدفوع مقدماً في ١٢/٣١/٢٠٠٢ هو ٢٤٠٠ ديناراً يظهر ضمن الأصول المتداولة بالميزانية في ١٢/٣١/٢٠٠٢.

ثانياً: اثبات المصروفات المدفوعة مقدماً كمصرفو :

بموجب هذه الطريقة يتم اثبات كافة المصروفات المدفوعة مقدماً كمصرفو ، ثم يجري تسويتها في نهاية السنة وفق قاعدة الاستحقاق، ولتوضيح هذه الطريقة نستخدم بيانات المثال السابق، وفق الخطوات التالية :

١- عند دفع مبلغ الايجار البالغ ٤٨٠٠ دينار في ١/١/٢٠٠٢ يسجل المحاسب القيد التالي :

٤٨٠٠ من حـ/ مصرفو ایجار المحل ٢٠٠٢/١/١
٤٨٠٠ إلى حـ / النقدية

٢- في ٣١/١٢/٢٠٠٢ يتم اثبات قيد التسوية التالي:

٢٤٠٠ من حـ / ایجار مدفوع مقدماً ٢٠٠٢/١٢/٣١
٢٤٠٠ إلى حـ / مصرفو ایجار المحل

٣- يتم اقفال مصروفات الفترة في حساب الأرباح والخسائر:

٢٤٠٠ من حـ/الأرباح والخسائر (ملخص الدخل) ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٤٠٠ إلى حـ / مصروف ايجار المحل .

وبناءً على ما تقدم تظهر حسابات الاستاذ المختصة بالعملية السابقة بالصورة التالية :

مدین	حـ/مصروف ايجار المحل	دائن
٤٨٠٠ إلى حـ/التقديرة ٢٠٠٢/١/١	٢٤٠٠ من حـ/ايجار مدفوع مقدم	
	٢٤٠٠ من حـ / الأرباح والخسائر	
<u>٤٨٠٠</u>	<u>٤٨٠٠</u>	

مدین	حـ/الاييجار المدفوع مقدماً	دائن
٢٤٠٠ إلى حـ/مصروف ايجار المحل ٢٠٠٢/١/١	٢٤٠٠ رصيد ٢٠٠٢/١٢/٣١	
	(تظهر بالميزانية)	
<u>٢٤٠٠</u>	<u>٢٤٠٠</u>	

وفي نهاية الفترة يظهر رصيد حساب الايجار المدفوع مقدماً بالميزانية كأحد عناصر الأصول المتداولة .

المصروفات المستحقة :

يقصد بالمصروفات المستحقة، تلك المصروفات التي تخص الفترة المحاسبية التي يهدف المحاسب اعداد قوائمها المالية، إلا أنها ولغايات انتهاء الفترة المحاسبية لم تدفع بعد، ولذلك تعتبر هذه المصروفات وفق قاعدة الاستحقاق من المصروفات التي تخص الفترة المحاسبية التي يجب أن تسدد في الفترة المحاسبية التالية . وطبقاً للإجراءات المحاسبية يجب على المحاسب حصر هذه المصروفات واجراء تسويتها ومن ثم تحميلها على القوائم المالية المختصة خصماً على إيرادات الفترة بقائمة الدخل أو الأرباح والخسائر، وبالنظر لكون هذه المصروفات لم تسدد فيجب والحالة هذه أن تظهر بقائمة المركز المالي ضمن الالتزامات قصيرة الأجل. والمعالجة المحاسبية للمصروفات المستحقة التي يقتضيها مبدأ المقابلة وقاعدة الاستحقاق، توجد طريقتان تهدف كل منهما إلى تحميل قائمة الدخل أو الأرباح والخسائر، بما يخص الفترة المحاسبية من مصروف وترحيلها للعام التالي. وهاتين الطريقتين هما :

الطريقة الأولى:

يستم بموجب هذه الطريقة فتح حساب مستقل للمصروفات المستحقة ويجعل دائناً بقيمته وحساب المصروف مدينياً بنفس القيمة ثم يقفل حساب المصروفات بقائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر في نهاية الفترة المحاسبية .

ولتوضيح هذه الطريقة نفترض أن مؤسسة وادي الأردن التجارية دفعت في ١/٢٠٠٢ مبلغ ٢٠٠٠ ديناراً عن إيجار المعرض لمدة سنة بواقع ٢٠٠ ديناراً شهرياً. فيقوم المحاسب عند دفع المبلغ بإثبات القيد التالي :

٢٠٠٠ من حـ/ مصروف الايجار ٢٠٠٢/١/١

٢٠٠٠ إلى حـ/ النقدية

وفي ٢٠٠٢/١٢/٣١ يجري قيد التسوية التالية :

٤٠٠ من حـ/ مصروف الايجار ٢٠٠٢/١٢/٣١

٤٠٠ إلى حـ/ مصروف الايجار المستحق

وفي نفس التاريخ يقفل مصروف الايجار الذي يخص عام ٢٠٠٢ بقائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر بالقيود التالي :

٢٤٠٠ من حـ/ الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٤٠٠ إلى حـ/ مصروف الايجار

وبناءً على القيود السابقة فإن حسابات الاستاذ المختصة للعمليات السابقة ستكون في نهاية الفترة المحاسبية بالصورة التالية :

مدین	حـ/ مصروف الايجار	دائرن
٢٠٠٠ إلى حـ/ مصروف ايجار المحل	٢٤٠٠ رصيد من حـ/ الأرباح والخسائر ٢٠٠٢/١٢/٣١	
٤٠٠ إلى حـ/ مصروف الايجار المستحق ٢٠٠٢/١٢/٣١		
<u>٢٤٠٠</u>		<u>٢٤٠٠</u>

مدین	ح/مصرف ایجار مستحق	دائن
٤٠٠ رصید ٢٠٠٢/١٢/٣١	٤٠٠ من ح/مصرف ایجار ٢٠٠٢/١٢/٣١	
<u>٤٠٠</u>	<u>٤٠٠</u>	

وفي ٢٠٠٢/١٢/٣١ سوف يظهر رصید حساب ایجار المستحق بجانب
الالتزامات المتداولة من قائمة المركز المالي لنفس الفترة .

الطريقة الثانية :

إن أساس هذه الطريقة قائم على أن المصروفات المستحقة تعالج مباشرةً بنفس
حساب المصروفات دون أن تكون هناك حاجة لفتح حساب مستقل للمصروفات
المستحقة، وذلك بأن يتم تحميل قائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر بكامل قيمة
مصروفات الفترة بصرف النظر عن ما دفع منها فعلاً.

والمثال التالي يوضح الاجراءات المستخدمة في تطبيق هذه الطريقة :

من الأرصدة الظاهرة بميزان المراجعة لشركة عين الباشا التجارية في ١٢/٣١/
٢٠٠٢ ان رصید مصرف اجور العمال ٣٠٠٠ ديناراً.

ومن الجرد المستندي للمصروفات المتعلقة بالأجور تبين أن ما يخص الفترة هو
٣٦٠٠ ديناراً.

ولمعالجة هذه العملية يقوم المحاسب في ٢٠٠٢/١٢/٣١ باجراء قيد محاسبي
يسمى بقيد الاقفال والتسوية بالصورة التالية :

٣٦٠٠ من حـ/ قائمة الدخل الأرباح والخسائر ٢٠٠٢/١٢/٣١

٣٦٠٠ إلى حـ/ مصروف الأجور

واستناداً لما سبق فإن حساب الأستاذ المختص سوف يظهر بالشكل التالي:

مدین	حـ/ مصروف الانبجار	دائن
٣٠٠٠ رصيد (بالميزان)	٣٦٠٠ من حـ/ الأرباح والخسائر ٢٠٠٢/١٢/٣١	
٦٠٠ رصيد ١٢/٣١ (يمثل أجور مستحقة)		
<u>٣٦٠٠</u>	<u>٣٦٠٠</u>	

والأجور المستحقة البالغة ٦٠٠ دينار الظاهرة كرسيد في ٢٠٠٢/١٢/٣١
بحساب مصروف الأجور يظهر بالميزانية بجانب الالتزامات المتداولة، بالصيغة التالية:

أصول	الميزانية في ٢٠٠٢/١٢/٣١	خصوم
		الالتزامات المتداولة
	٦٠٠	<u>أجور مستحقة</u>

تسوية الايرادات :

يعرف الايراد بأنه اجمالي التدفقات المالية الداخلة إلى الوحدة المحاسبية والتي تؤدي إلى زيادة في اجمالي أصولها، أو نقص في اجمالي خصومها أو في كليهما معاً وعادة تنتج الايرادات من :

- بيع السلع التي تنتجها أو تاجر بها الوحدة المحاسبية .

- بيع أصول المشروع .

- الاستثمار في أوجه استثمارية مختلفة .

وقد حددت المفاهيم والمبادئ المحاسبية الاجراءات المتعارف بها للاعتراف بالايراد والتعبير عنه بالقوائم المالية وفق قاعدتي التحقق والاستحقاق، إذ يعتبر الايراد مستحقاً بمجرد اتمام عمليات الاكتساب أو الاقتراب منها بدرجة معقولة، أو عند الانتهاء من عملية المبادلة التجارية، وبموجب الشرطين السابقين يجب اثبات القيد المحاسبي الذي يؤكد اكتساب الايراد سواء قبض فعلاً أو لم يقبض واعتباره من ايرادات الفترة، ولتحقق ذلك يستخدم المحاسب في نهاية الفترة المحاسبية قيود التسوية كاجراء محاسبي يحقق قاعدة الاستحقاق المحاسبية. إذ دلت التطبيقات المهنية أن المحاسب في نهاية الفترة المحاسبية وعند اعداد القوائم المالية سيواجه ثلاث احتمالات فيما يتعلق بالاييرادات وهذه الاحتمالات هي :

- الايراد المقبوض فعلاً مساوي لإيراد الفترة المكتسب، وفي مثل هذه الحالة لا يتطلب من المحاسب إجراء قيد تسوية وإنما فقط يحمل الايرادات المستحقة والمقبوضة فعلاً لقائمة الدخل أو الأرباح والخسائر بموجب قيد اقفال محاسبي عادي.

- الايراد المقبوض فعلاً أقل من الايراد المكتسب، والفرق يسمى هنا بايرادات مستحقة تتطلب من المحاسب إجراء التسوية المحاسبية اللازمة الذي سوف يتم شرحها فيما بعد .

- الأيرادات المقبوض فعلاً أكبر من الأيرادات المكتسبة خلال الفترة والفرق يسمى هنا بأيرادات مقبوضة مقدماً يتطلب من المحاسب معالجتها وفقاً لقاعدة الاستحقاق والتي سوف يتم شرحها فيما بعد .

الأيرادات المستحقة :

عندما تكون الأيرادات المكتسبة للوحدة المحاسبية في نهاية الفترة المحاسبية أقل من الأيرادات المستلمة فعلاً فيسمى هذا المبلغ غير المستلم بأيراد مستحق، وهو في حقيقته أصلاً متداولاً يخص الفترة التي اكتسب فيها ويجب تسويته بقيد تسويه بموجب إحدى الطريقتين التاليتين :

الطريقة الأولى :

بموجب هذه الطريقة يفتح حساب بقيمة الأيراد الذي لم يستلم يسمى حساب الأيرادات المستحقة يجعل دائماً، يضاف مع المبلغ المستلم فعلاً لأيرادات الفترة بموجب قيد اقفال محاسبي، ولتوضيح هذه الطريقة نعرض المثال التالي :

في ٢٠٠٢/٥/١ استلمت شركة وادي الأردن التجارية مبلغ ٢٠٠٠ دينار عن إيراد استثمارات في الأسهم، وفي ٢٠٠٢/١٢/٣١ اتضح من الجرد المستندي ان مقدار إيرادات الاسهم تبلغ ٢٥٠٠ دينار، ولمعالجة هذه الحالة يقوم المحاسب باجراء القيود المحاسبية التالية:

٢٠٠٠ من حـ / النقدية ٢٠٠٢/٥/١

٢٠٠٠ إلى حـ / إيراد استثمارات بالاوراق المالية

وفي ٢٠٠٢/١٢/٣١ عند اعداد القوائم المالية لعام ٢٠٠٢ لا بد من قياس قيمة ايراد الاستثمارات في الاسهم والاعتراف بجميع مبالغها المستلمة منها وغير المستلمة . ولهذا لا بد من إجراء قيد التسوية التالي للجزء غير المستلم كما هو مبين أدناه:

٥٠٠ من حـ/ ايراد استثمارات أوراق مالية مستحق ٢٠٠٢/١٢/٣١

٥٠٠ إلى حـ/ ايراد استثمارات بالأوراق المالية

ثم يتم تحميل قائمة الدخل أو حساب الارباح والخسائر بالايادات المستلمة فعلاً والمستحقة بموجب القيد التالي :

٢٥٠٠ من حـ/ ايراد استثمارات بالأوراق المالية ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٥٠٠ إلى حـ/ قائمة الدخل (الأرباح والخسائر)

وبناءً على القيود السابقة فإن حساب ايراد استثمارات الأوراق المالية سوف يقفل في نهاية السنة بكامل المبلغ المكتسب، أما حساب ايراد استثمارات مستحقة فسوف يظهر بقائمة المركز المالي بجانب الأصول المتداولة .

الطريقة الثانية :

بموجب هذه الطريقة فالحاسب في نهاية الفترة يجري قيداً محاسبياً واحداً، يسمى قيد اقفال ونسوية بكامل المبلغ المكتسب من الايراد، والفرق الذي يظهر في حساب استاذ الايرادات المكتسبة يعتبر رصيد نهاية الفترة وهو عبارة عن حساب ايرادات مستحقة يتم الافصاح عنها بقائمة المركز المالي كأصل متداول. ولتطبيق هذه الطريقة على بيانات المثال السابق فإنه من ٢٠٠٢/١٢/٣١ يثبت المحاسب القيد التالي:

٢٥٠٠ من حـ / إيرادات استثمارات بالأوراق المالية ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٥٠٠ إلى حـ / قائمة الدخل (الأرباح والخسائر)

واستناداً للقيود السابق فإن حساب الأستاذ المختص بالإيرادات المكتسبة للأوراق المالية سيظهر بالشكل الآتي :

معه	حـ / إيرادات استثمارات مالية	له
٢٥٠٠ إلى حـ / الأرباح والخسائر ٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠٠ من حـ / النقدية ٢٠٠٢/٥/١	
	٥٠٠ رصيد ٢٠٠٢/١٢/٣١ (يظهر بالميزانية)	
<u>٢٥٠٠</u>	<u>٢٥٠٠</u>	

الإيرادات المستلمة مقدماً:

تمثل الإيرادات المستلمة مقدماً التزاماً مالياً قصير الأجل بذمة الوحدة الاقتصادية التي استلمتها لكونها تمثل حقوقاً للغير عن قيمة خدمات لم تقدم أو لم تستنفذ لغاية اعداد الحسابات الختامية والميزانية، وهي في حقيقة أمرها تخص فترة مالية لاحقة، تكون في الغالب الفترة المالية التالية، وقد اعتبرت هذه الإيرادات من ضمن الالتزامات المتداولة لكونها تستحق الأداء خلال فترة قصيرة من تاريخ اعداد الحسابات الختامية والميزانية للسنة الحالية، وطبقاً لقاعدة الاستحقاق التي تنص على تخصيص إيرادات كل فترة بما يخصها بصرف النظر عن المبلغ المستلم منها . لذلك فإن المعالجة المحاسبية لهذه الإيرادات تتم بطريقتين هما :

الطريقة الأولى :

يستم فتح حساب منفصل للايرادات المستلم مقدماً يجعل دائماً وبنفس القيمة يجعل حساب الايراد مدينياً، ثم يتم اقفال حساب ايرادات السنة المالية الحالية بحساب ملخص الدخل أو حساب الأرباح والخسائر.

مثال: اتضح من الأرصدة الظاهرة بميزان مراجعة شركة عبر التجارية في ٣١ /١٢/ ٢٠٠٢ ان رصيد حساب ايراد العقار ٤٥٠٠ ديناراً.

ومن الجرد المستندي للايرادات، اتضح ان ما يخص عام ٢٠٠٢ من ايراد العقار ٣٥٠٠ ديناراً.

ولمعالجة هذا المثال بموجب الطريقة السابقة يجري المحاسب في ٣١/١٢/ ٢٠٠٢ القيود التالية :

١٠٠٠ من حـ / ايراد العقار ٢٠٠٢/١٢/٣١

١٠٠٠ إلى حـ / ايراد عقار مقدم

٣٥٠٠ من حـ / ايراد العقار ٢٠٠٢/١٢/٣١

٣٥٠٠ إلى حـ / قائمة الدخل (الأرباح والخسائر)

وعلى ضوء القيود السابقة فإن حسابات الأستاذ المختصة سوف تظهر بالصورة التالية :

منه	حـ/ايرادات العقار	له
١٠٠٠ إلى حـ/ ايراد عقار مقدم	٤٥٠٠ رصيد دائن ٢٠٠٢/١٢/٣١	
٣٥٠٠ إلى حـ/ الأرباح والخسائر ٢٠٠٢/١٢/٣١		
<u>٤٥٠٠</u>		<u>٤٥٠٠</u>

منه	حـ/ايرادات العقار مقدم	له
١٠٠٠.رصيد (يظهر بالميزانية) ٢٠٠٢/١٢/٣١	١٠٠٠ من حـ/ايراد عقار ٢٠٠٢/١٢/٣	
<u>١٠٠٠</u>		<u>١٠٠٠</u>

وعلى ضوء ما تقدم، فإن رصد ايراد عقار مقدم سوف يظهر بالميزانية بجانب الالتزامات قصيرة الأجل أما ايراد العقار البالغ ٣٥٠٠ ديناراً فيقفل في حساب الأرباح والخسائر .

الطريقة الثانية :

بموجب هذه الطريقة يتم معالجة الايراد المقبوض مقدماً في نفس حساب الايراد دون الحاجة إلى فتح حساب جديد باسم ايراد العقار المقدم حيث يحمل ملخص الدخل أو حساب الأرباح والخسائر بكامل قيمة الايراد الخاص بالسنة المالية بصرف النظر عن المبلغ المقبوض فعلاً. والرصيد الباقي يمثل حساب الايراد المقبوض مقدماً يظهر بقائمة المركز المالي ضمن بنود الالتزامات قصيرة الأجل .

مثال:

باستخدام بيانات المثال السابق وتطبيقاً للطريقة الثانية نحصل على المعالجة

الحاسبية التالية :

٣٥٠٠ من حـ / إيرادات العقار ٢٠٠٢/١٢/٣١

٣٥٠٠ إلى حـ / قائمة الدخل (الأرباح والخسائر)

وعلى ضوء القيد السابق فإن حساب إيرادات العقار سوف يظهر بالصورة

التالية:

منه	حـ/ إيرادات العقار	له
٣٥٠٠ إلى حـ/ الأرباح والخسائر ٢٠٠٢/١٢/٣١	٤٥٠٠ رصيد بالميزان في ٢٠٠٢/١٢/٣١	
١٠٠٠ رصيد ٢٠٠٢/١٢/٣١ (يمثل إيرادات مقدم)		
<u>٤٥٠٠</u>		<u>٤٥٠٠</u>

الواضح من حساب استاذ إيرادات العقار أن الرصيد المتبقي في نهاية السنة والبالغ ١٠٠٠ دينار يمثل إيرادات عقار مقدم يظهر بقائمة المركز المالي باعتباره التزاماً قصير الأجل واجب السداد في الفترة المحاسبية التالية .

ورقة العمل Working Paper :

غالباً ما يعتمد الحاسب لاعداد التسويات الجردية والقوائم المالية في نهاية الفترة المحاسبية إلى اعداد ورقة عمل تساعده في أن تكون القوائم المالية صحيحة

وخالية من الأخطاء قبل اعدادها بصيغتها النهائية. وورقة العمل هي ورقة يعدها المحاسب خارج الدفاتر والسجلات المحاسبية ولا تكون جزءاً من الدورة المحاسبية وانما الغاية منها توخي الدقة في اعداد القوائم المالية قبل اعدادها بصورتها النهائية كما ذكرنا.

وتتكون ورقة العمل من ستة اعمدة رئيسية هي :

العمود الأول : يخصص لبيان أسماء الحسابات

العمود الثاني: يخصص لميزان المراجعة قبل التسوية .

العمود الثالث: يخصص لاجراء التسويات الجردية .

العمود الرابع: يخصص لاعداد ميزان المراجعة بعد التسوية.

العمود الخامس: يخصص لقائمة الدخل.

العمود السادس: يخصص لقائمة المركز المالي .

طريقة اعداد ورقة العمل :

لغرض اعداد ورقة العمل يتم اتباع الخطوات التالية :

١ . اعداد ميزان المراجعة قبل التسوية .

٢ . إجراء قيود التسوية وبيان اثر هذه القيود على ورقة التسوية وفي العمود المخصص لذلك .

٣ . اعداد ميزان المراجعة بعد التسوية عن طريق تعديل الحسابات التي تتأثر بالتسويات المحاسبية مع بيان الحسابات الجديدة التي تظهر نتيجة التسويات في أسفل ميزان المراجعة بعد التسوية .

٤. اعداد القوائم المالية المتعلقة بحساب النتيجة والمركز المالي من واقع الحسابات التي تظهر في ميزان المراجعة بعد التسوية .

مثال: ظهرت الأرصدة التالية بميزان مراجعة شركة الأمل التجارية في ٢٠٠٢/١٢/٣١

ميزان المراجعة كما في ٢٠٠٢/١٢/٣١

اسم الحساب	دائن	مدين
نقدية		٢٥٠٠٠
أوراق بض		٥٠٠٠
مشتريات		٣٥٠٠٠
ايجار مقدم		٥٠٠٠
تأمين مقدم		٧٠٠٠
آلات		٤٠٠٠٠
مجمع اندثار الات	٤٠٠٠	
قروض قصيرة الاجل	١٠٠٠٠	
ايراد استثمارات مكتسبة	٢٠٠٠٠	
مصروف ايجار		٣٠٠٠
مصروف الرواتب		٧٠٠٠
رأس المال	٩٣٠٠٠	
	١٢٧٠٠٠	١٢٧٠٠٠

- وعند الجرد في ٢٠٠٢/١٢/٣١ اتضح ما يلي :
- ١- المخزون السلعي آخر المدة بلغ ٢٠٠٠٠ ديناراً.
 - ٢- يمثل الايجار المقدم ايجار مبنى الإدارة بموجب عقد لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٢/١٠/١.
 - ٣- سند التأمين المقدم يمثل بوليصة تأمين لمدة سنتين اعتباراً من ١/١/٢٠٠٢.
 - ٤- تندثر الآلات بنسبة ١٠% سنوياً قسط ثابت.
 - ٥- يمثل قروض قصيرة الأجل قرض، حصلت عليه الشركة من البنك العربي لمدة ستة أشهر اعتباراً من ٢٠٠٢/١١/١ وبفائدة سنوية ٢٠% تدفع عند استحقاق القرض.
 - ٦- سند ايراد الاستثمارات يمثل ايراد استثمارات بالاسهم بلغت لنهاية عام ٢٠٠٢ مبلغ ٢١٠٠٠ ديناراً.

المطلوب:

١. اعداد ورقة العمل لاعداد القوائم المالية للشركة في ٢٠٠٢/١٢/٣١.
٢. إجراء قيود التسوية اللازمة في ذلك التاريخ.
٣. إجراء قيود الاقفال اللازمة في ذلك التاريخ.
٤. اعداد قائمتي الدخل وقائمة المركز المالي في ٢٠٠٢/١٢/٣١.

الحل:

أولاً - قيود التسوية:

(أ) ٣٧٥٠ من حـ / مصروف الاجار ٢٠٠٢/١٢/٣١

٣٧٥٠ إلى حـ / اجار مقدم

(ب) ٣٥٠٠ من حـ / مصروف التأمين ٢٠٠٢/١٢/٣١

٣٥٠٠ إلى حـ / التأمين المقدم

(ت) ٤٠٠٠ من حـ / مصروف اندثار الالات ٢٠٠٢/١٢/٣١

٤٠٠٠ إلى حـ / مجمع اندثار الالات

(ث) ١٦٧ من حـ / مصروف فائدة القرض ٢٠٠٢/١٢/٣١

١٦٧ إلى حـ / مصروف فائدة قرض مستحقة

(ج) ١٠٠٠ من حـ / ايراد استثمارات مستحقة ٢٠٠٢/١٢/٣١

١٠٠٠ إلى حـ / ايراد استثمارات مكتسبة

ثانياً: قيود الاقفال:

٥٦٤١٧ من حـ / ملخص الدخل ٢٠٠٢/١٢/٣١

إلى المذكورين

٣٧٥٠ حـ / مصروف الاجار

٣٥٠٠ حـ / مصروف التأمين

٤٠٠٠	حـ / مصروف اندثار الآلات	
١٦٧	حـ / مصروف فائدة قرض	
٧٠٠٠	حـ / مصروف الرواتب	
٣٥٠٠٠	حـ / المشتريات	
٢٠٠٠٠	من حـ / ايراد استثمارات	٢٠٠٢/١٢/٣١
٢٠٠٠٠	إلى حـ / ملخص الدخل	
٢٠٠٠٠	من حـ / مخزون سلعي آخر المدة	٢٠٠٢/١٢/٣١
٢٠٠٠٠	إلى حـ / ملخص الدخل	

قائمة التسوية

المركز المالي	البيان	ميزان المراجعة قبل التعديل				ميزان المراجعة بعد التعديل				قائمة الدخل		المركز المالي	
		دين	ردين	دين	ردين	دين	ردين	دين	ردين	دين	ردين	أصول	خصوم
-	التقنية	١٢٥.٠٠٠	-	-	-	٢٥.٠٠٠	-	-	-	-	-	٢٥.٠٠٠	-
-	توزيعات	٥.٠٠٠	-	-	-	٥.٠٠٠	-	-	-	-	-	٥.٠٠٠	-
-	مستندات	٣٥.٠٠٠	-	-	-	٣٥.٠٠٠	-	-	-	٣٥.٠٠٠	-	-	-
-	توزيع مقدم	٥.٠٠٠	-	-	-	١٢٥.٠٠٠	-	-	-	-	-	١٢٥.٠٠٠	-
-	تأمين مقدم	٧.٠٠٠	-	-	-	٣٥.٠٠٠	-	-	-	-	-	٣٥.٠٠٠	-
-	الآلات	٤.٠٠٠	-	-	-	٤.٠٠٠	-	-	-	-	-	٤.٠٠٠	-
-	تجميع الدائن	-	٤.٠٠٠	-	-	-	٨.٠٠٠	-	-	-	-	-	٨.٠٠٠
-	قروض قصيرة الأجل	-	١.٠٠٠	-	-	-	١.٠٠٠	-	-	-	-	-	١.٠٠٠
-	أوراق استثمارات بنكية	-	٢.٠٠٠	-	-	-	٢١.٠٠٠	-	-	-	-	-	٢١.٠٠٠
-	مصرف الإيجار	٣.٠٠٠	-	-	-	٣٧٥.٠٠٠	-	-	-	٣٧٥.٠٠٠	-	-	-
-	البرق	٧.٠٠٠	-	-	-	٧.٠٠٠	-	-	-	٧.٠٠٠	-	-	-
-	رأس المال	٣٥.٠٠٠	-	-	-	٣٥.٠٠٠	-	-	-	٣٥.٠٠٠	-	-	-
-	مصرف التأمين	٤.٠٠٠	-	-	-	٤.٠٠٠	-	-	-	٤.٠٠٠	-	-	-
-	مصرف الدائن	١٦٧	-	-	-	١٦٧	-	-	-	١٦٧	-	-	-
١٦٧	الآلات	-	١٦٧	-	-	-	١٦٧	-	-	-	-	-	-
-	مصرف فوائد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	القروض فوائد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	مستند	١.٠٠٠	-	-	-	١.٠٠٠	-	-	-	-	-	١.٠٠٠	-
-	أوراق استثمار مستحق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	بضاعة آخر المدد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	بضاعة آخر المدد في	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	قائمة المركز المالي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	خصم أ.ح	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	خصم أ.ح	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١١.١٦٧		١١.١٦٧	-	-	-	١١.١٦٧	-	-	-	١١.١٦٧	-	١١.١٦٧	-
٥٦.٤١٧		٥٦.٤١٧	-	-	-	٥٦.٤١٧	-	-	-	٥٦.٤١٧	-	٥٦.٤١٧	-

رابعاً : قائمة الدخل :

شركة الأمل التجارية

قائمة الدخل للسنة المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١

المبلغ		البيان
الكلبي	جزئي	
	٢١٠٠٠	ايرادات مكتسبة
	٢٠٠٠٠	مخزون آخر المدة
٤١٠٠٠		
		مصروفات:
	٦٧٥٠	مصروف ايجار
	٧٠٠٠	مصروف رواتب
	٣٥٠٠	مصروف التأمين
	٤٠٠٠	مصروف اندثار الآلات
	١٦٧	مصروف فوائد
	٣٥٠٠٠	مشتريات
(٥٦٤١٧)		مجموع المصروفات
(١٥٤١٧)		صافي الخسارة

خامساً: قائمة المركز المالي

شركة الأمل التجارية

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٢/١٢/٣١

المبلغ		التفاصيل
كلي	جزئي	
		الأصول:
	٢٥٠٠٠	نقدية
	٢٠٠٠٠	مخزون سلع
	٥٠٠٠	أوراق قبض
	١٢٥٠	إيجار مقدم
	٣٥٠٠	تأمين مقدم
	١٠٠٠	إيراد استثمارات مستحقة
	٤٠٠٠٠	آلات
		يطرح
	(٨٠٠٠)	مخصص استهلاك آلات
٨٧٧٥٠		مجموع الأصول
		الالتزامات وحقوق الملكية:
	٩٣٠٠٠	رأس المال
	(١٥٤١٧)	بطرح صافي خسارة

صافي حقوق الملكية		٧٤٥٨٣
الالتزامات:		
قرض قصيرة الأجل	١٠.٠٠٠	
مصرف فائدة مستحقة	١٦٧	
مجموع الالتزامات		١٠.١٦٧
مجموع حقوق الملكية		
والالتزامات		٨٤٧٥٠

تمارين الفصل الثاني

١. ما المقصود بما يلي :
 - المصروفات .
 - الإيرادات .
 - المصروفات المستحقة .
 - المصروفات المقدمة .
 - الإيرادات المستحقة .
 - الإيرادات المستلمة مقدماً .
 ٢. ما هي ورقة العمل . وما هو الغرض منها .
 ٣. ما هي الغاية من عمل التسويات الجردية للمصروفات والإيرادات في نهاية الفترة الختامية .
 ٤. الآتي أرصدة ظهرت بميزان مراجعة إحدى الشركات التي تقدم خدمات إصلاح وصيانة السيارات في ٢٠٠٢/١٢/٣١ : (المبالغ بالدينار).
 - ٥٠٠٠ قطع غيار، ٦٠٠٠٠ آلات، ٢٠٠٠٠ مبانٍ، ٣٥٠٠٠ نقدية،
 - ٣٠٠٠ ايجار مقدم، ٦٠٠٠ تأمين مقدم، ١٢٠٠٠ مجمع اندثار آلات،
 - ١٠٠٠٠ مجمع اندثار مبانٍ، ١٠٠٠٠ قرض قصير الأجل، ٢٥٠٠٠
 - إيرادات مكتسبة ، ٥٠٠٠ مصروف رواتب، ١٠٠٠ مصروف فائدة، راس
- المال؟؟

معلومات جردية :

١. قطع الغيار المتبقية في ٢٠٠٢/١٢/٣١ بلغت مبلغ ٢٠٠٠ ديناراً.
٢. يمثل ايجار مقدم عقد ايجار ورشة التصليح لمدة سنة اعتباراً من ١/١/٢٠٠٢ بواقع ٣٠٠ ديناراً شهرياً.
٣. يمثل بند التأمين المقدم بوليصة تأمين ضد الحريق لمدة سنة اعتباراً من ٧/١/٢٠٠٢/.
٤. تندثر الآلات والمباني بنسبة ١٠% سنوياً قسط ثابت.
٥. القرض قصير الأجل حصلت عليه الشركة لمدة سنة اعتباراً من ١/٦/٢٠٠٢ بفائدة ٢٠% سنوياً.
٦. توجد رواتب مستحقة بمبلغ ١٠٠٠ ديناراً لم تدفع لغاية ٢٠٠٢/١٢/٣١.

المطلوب:

- ١- اعداد ورقة العمل في ٢٠٠٢/١٢/٣١.
- ٢- إجراء قيد التسوية اللازمة في ذلك التاريخ.
- ٣- إجراء قيود الاقفال اللازمة في ذلك التاريخ.
- ٤- اعداد القوائم المالية المختصة في ٢٠٠٢/١٢/٣١.

٥- فيما يلي بعض الأرصدة التي ظهرت بميزان المراجعة لشركة التحليل التجارية كما هي في ٢٠٠٢/١٢/٣١

١٨٠٠	إيجار مدفوع مقدم	٨٥٠٠	الخزينة
٢٠٠٠	شيكات مرسله للتحصيل	١٢٠٠٠	البنك
٦٠٠٠	إيرادات مقبوضة مقدماً	٧٠٠٠	المدينون
١٥٠٠	إيرادات مكتسبة	٢٤٠٠٠	السيارات

وعند جرد هذه الحسابات اتضح ما يلي :

- ١- عند جرد الخزينة أن الموجود الفعلي من النقدية هو ٨٣٠٠ دينار.
- ٢- إن ما قيمته ١٤٠٠ دينار من الشيكات المرسله للتحصيل كان البنك قد أرسل إلى الشركة أشعاراً بتحصيلها وأهمل المحاسب إثباتها بالدفاتر.
- ٣- ظهر أن أحد المدينين قد توفي، وتقرر اعتبار المبلغ الذي بدمته وهو ٨٠٠ دينار ديناً معدوماً.
- ٤- إن السيارات كانت قد اشترت في ٢٠٠٢/١/١، وقد أهمل المحاسب حساب استهلاكها الذي تقرر أن يكون بطريقة القسط الثابت باستخدام الطريقة غير المباشرة (المجمع). علماً بأن العمر المقدّر للسيارات هو ثمان سنوات.
- ٥- عقد الإيجار السنوي يبدأ من ٢٠٠٢/١١/١.
- ٦- ظهر أن هناك مبلغ ٣٥٠٠ ديناراً من الإيرادات المقبوضة مقدماً قد قدمت الشركة ما يقابله من خدمات للغير، (إيرادات مكتسبة).
- ٧- هناك رواتب مستحقة غير مدفوعة لأحد الموظفين بلغت ٦٠٠ دينار.

المطلوب :

- ١- إثبات قيود اليومية اللازمة للعمليات أعلاه.
 - ٢- إعداد قائمة التسوية.
 - ٣- فيما يلي المعلومات الجردية التي ظهرت لمنشأة نابلس لخدمات الصيانة بعد إعداد ميزان المراجعة في ٢٠٠٢/١٢/٣١.
 - ١- عند جرد القوطاسية في المخازن وجد أن المتبقي منه بقيمة ١٤٠٠ دينار.
 - ٢- بند الإيجار المدفوع مقدم يمثل عقد الإيجار السنوي الذي يبدأ في ٢٠٠٢/٧/١.
 - ٣- بسند التأمين المدفوع مقدم يمثل قيمة بوليصة تأمين ضد السرقة مدفوعة عن سنة واحدة تبدأ من ٢٠٠٢/٧/١.
 - ٤- تستخدم المنشأة طريقة القسط الثابت في حساب إندثار سياراتها وبمعدل ٢٠% سنوياً.
 - ٥- ظهر أن بعض موظفي المنشأة لم يستلم راتبه البالغ ٢١٠٠ دينار حتى ٢٠٠٢/١٢/٣١ ولم يسجل ذلك في الدفاتر.
 - ٦- هناك فوائد قرض ١٤٠ دينار استحققت على المنشأة ولم تسدد ولم يتم إثباتها في الدفاتر حتى ٢٠٠٢/١٢/٣١.
 - ٧- بلغت قيمة الخدمات المكتسب، حتى ٢٠٠٢/١٢/٣١ بمبلغ (٧٠٠٠ دينار) من إيراد الخدمات غير المكتسبة.
- المطلوب /

- ١- إعداد قائمة التسوية الخاصة بالمنشأة في ٢٠٠٢/١٢/٣١.
- ٢- إجراء قيود التسوية اللازمة.

٧- المطلوب : إجراء قيود الإثبات اللازمة للعمليات التالية وقيود التسوية الخاصة بها في ٢٠٠٢/١٢/٣١ وبيان أثرها على حساب الأرباح والخسائر فقط.

١- دفعت المنشأة إيجار العقار السنوي الذي تشغله اعتباراً من ٢٠٠٢/٥/١ بمبلغ ١٤٤٠ ديناراً نقداً.

قيد التسوية في ٢٠٠٢/١٢/٣١

قيد الإثبات في ٢٠٠٢/٥/١

٢- استملت المنشأة إيراد خدمات تقدم للغير لمدة سنة واحدة بمبلغ ٦٠٠٠ ديناراً اعتباراً من ٢٠٠٢/٩/١

قيد التسوية في ٢٠٠٢/١٢/٣١

قيد الإثبات في ٢٠٠٢/٩/١

٣- بلغت الرواتب المستحقة وغير المدفوعة لبعض الموظفين ٥٠٠ في ٢٠٠٢/١٢/٣١

قيد التسوية في ٢٠٠٢/١٢/٣١

قيد الإثبات في ٢٠٠٢/١٢/٣١

حـ/الأرباح والخسائر في ٢٠٠٢/١٢/٣١

٨- حدد صحة أو خطأ العبارات التالية، واذكر العبارة الصحيحة في حالة كونها خطأ.

١-	من أجل تطبيق مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات لا بد من تطبيق الأساس النقدي في المحاسبة.	صح والصحيح هو: خطأ
٢-	يقضي الحيلة والحذر بأخذ الأرباح المحتملة دون الخسائر المحتملة عند إعداد الحسابات الختامية.	صح والصحيح هو: خطأ
٣-	يحتوي الجانب المدين من ميزان المراجعة على جميع الحسابات الحقيقة في المنشأة	صح والصحيح هو: خطأ
٤-	الخسارة هي الجزء المستفيد من التكلفة بهدف الحصول على الإيراد.	صح والصحيح هو: خطأ
٥-	الديون المعدومة هي المبالغ التي تأكدت المنشأة بإمكانية تحصيلها في السنة القادمة.	صح والصحيح هو: خطأ

الفصل الثالث

التسويات الجردية لاندثار
الأصول الثابتة

الفصل الثالث

التسويات الجردية لاندثار الأصول الثابتة

مقدمة

الاندثار جزءٌ يخص من تكلفة الأصل الثابت نظير خدماته المستفدة في العمليات الإنتاجية للمشروع. وهو توزيعاً لتكلفة الأصل على عمره الإنتاجي، ليحمل على الفترة المختصة وفق أساس الاستحقاق، خصماً على إيرادات نفس الفترة، والاندثار السنوي هو تكلفة من تكاليف الإنتاج مقابل النقص الفعلي في قيمة الأصل، والناتج عن استعمالها، أو مضي المدة، أو ظهور اختراعات حديثة تقلل من القيمة الإنتاجية للأصل. ومن هنا فالاندثار لا يختلف من طبيعته عن تكلفة المواد الأولية، أو تكلفة العمل، حيث أن كل هذه البنود تعتبر جزءاً من تكلفة كليها يجب خصمها من قيمة الإيرادات للوصول إلى صافي الربح القابل للتوزيع.

العوامل المؤثرة على تحديد الاندثار

هناك بعض العوامل التي تؤثر على تحديد قيمة الاندثار السنوي للأصل الثابت، وأهم هذه العوامل هي :

١- تقدير الحياة الإنتاجية :

إن تقدير الحياة الإنتاجية للأصل، تعتمد على تحديد وحدات قياس الحياة الإنتاجية للأصل وفق معايير مقبولة، وحسب طبيعة الأصل نفسه.
إلا أن الشائع منها :

- عدد سنوات الاستخدام.
- عدد ساعات الاستخدام.
- عدد الكيلومترات المستنفذة.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين العمر الإنتاجي للأصل والعمر الطبيعي له. لأنه غالباً ما يتم اندثار قيمته الدفترية في الوقت الذي يكون فيه الأصل مستمراً في العمليات الإنتاجية.

وتتوقف إنتاجية الأصل على عوامل مختلفة، اقتصادية وطبيعية، فمن العوامل الاقتصادية المؤثرة عليها التطور والتقدم الصناعي في الجيل الجديد للسلع الإنتاجية. مما يجعل الأصول المملوكة من قبل المشروع أقل كفاءة من الأصول المستخدمة. أما العوامل الطبيعية فتربط بالتلف والتآكل والتقدم الذي يلحق بالأصول.

وبناءً على ما تقدم لا بد عند تقدير العمر الإنتاجي للأصل النظر إلى كل من العمر الطبيعي والاقتصادي، على أن يكون بين العمر الطبيعي كحد أعلى، وعمره الاقتصادي كحد أدنى.

٢- تقدير القيمة الإندثارية للأصل :

إن أساس قياس القيمة الإندثارية للأصل يتم بواسطة احتساب تكلفته التي تحمل على الإيرادات خلال حياته الإنتاجية. ويجري ذلك بتحديد الفرق بين تكلفة الحصول على الأصل، وقيمه عندما يصبح نفاية، في نهاية حياته الإنتاجية أو عند الاستغناء عنه.

٣- اختيار توزيع قيمة الاندثار على العمر الانتاجي للأصل:
تستوقف طريقة توزيع قيمة الاندثار على طبيعة الأصل أولاً وعلى مدى توافق الطريقة المتبعة مع المبادئ والأعراف المحاسبية المتعارف عليها ثانياً. وهناك عدة طرق متعارف عليها لإحساب قسط اندثار الأصل الثابت من أهمها :

- طريقة القسط الثابت.
- طريقة القسط المتناقص.
- طريقة مجموع أرقام سنوات استخدام الأصل.
- طريقة ضعف نسبة القسط الثابت.
- طريقة عدد ساعات التشغيل (وحدات الإنتاج).
- طريقة إعادة التقدير.
- طريقة معدل النفاذ.

طريقة القسط الثابت :

أساس هذه الطريقة قائم على افتراض أن جميع الفترات المحاسبية التي يستخدم فيها الأصل متساوية في معدل الخدمات المتوقع تحقيقها. ويعني هذا الافتراض أن كفاءة الأصل في أداء خدماته تبقى ثابتة على مدار الفترات المحاسبية ولا تتناقص بمرور الزمن أو يتوالي الاستخدام. ولذلك سوف تكون جميع أقساط الاندثار متساوية خلال العمر الإنتاجي. وتعتبر هذه الطريقة من الطرق شائعة الاستخدام في كثير من البلدان لسهولة تطبيقها ووضوح استخدامها.

ويتم احتساب الاندثار السنوي للأصل وفق هذه الطريقة بموجب المعادلة التالية :
(تكلفة الأصل - القيمة المتوقعة كخردة / عدد سنوات العمر الإنتاجي المقدر للأصل)

ويحتسب قسط الاندثار السنوي في حالة اعتماد أسلوب النسب المئوية وفق المعادلة التالية :

تكلفة الأصل - القيمة المتوقعة كخردة × نسبة الاندثار السنوية للأصل % .
ولهذه الطريقة مساوئها :

- إن هذه الطريقة لا تمثل الاستخدام الأمثل للأصل.
- إن معظم الأصول ثابتة لا تحتاج إلى كثير من مصاريف الصيانة في بداية عمرها الإنتاجي.

مثال :

في ٢٠٠١/١/١ اشترت شركة أصل ثابت بلغت تكلفته ١٢٠٠٠ دينار، وقد قدر عمره الإنتاجي بخمس سنوات يصبح بعدها نفاية، قدرت قيمتها بمبلغ ٨٠٠ دينار. وأن الشركة تتبع طريقة القسط الثابت في احتساب الاندثار المطلوب :

- تحديد مصروف الاندثار، ومجمع الاندثار والقيمة الدفترية. طوال العمر الإنتاجي للأصل.

الحل :

$$\text{الاندثار السنوي للأصل} = \frac{\text{تكلفة الأصل} - \text{قيمة الخردة أو النفاية}}{\text{العمر الإنتاجي للأصل}}$$

$$= \frac{١٢٠٠٠ - ٨٠٠}{٥} = ٢٢٤٠ \text{ ديناراً}$$

- جدول الاندثار خلال العمر الإنتاجي

السنة	قسط الاندثار	مجمع (متراكم)	القيمة الدفترية
في نهاية السنة الأولى	-	-	١٢٠٠٠
في نهاية السنة الأولى	٢٢٤٠	٢٢٤٠	٩٧٦٠
في نهاية السنة الثانية	٢٢٤٠	٤٤٨٠	٧٥٢٠
في نهاية السنة الثالثة	٢٢٤٠	٦٧٢٠	٥٢٨٠
في نهاية السنة الرابعة	٢٢٤٠	٨٩٦٠	٣٠٤٠
في نهاية السنة الخامسة	٢٢٤٠	١١٢٠٠	٨٠٠ قيمة النفاية

ويمكن تحويل العمر الإنتاجي للأصل المحدد بالسنوات إلى نسبة مئوية وذلك بقسمة تكلفة الأصل المعادل إلى ١٠٠% على العمر الإنتاجي للأصل كما هو موضح أدناه.

$$\frac{100\%}{5} = 20\%$$

فيكون القيد في نهاية سنة

٢٢٤٠ من حـ/م مصروف الاندثار.

٢٢٤٠ إلى حـ/ مجمع الاندثار.

ويمكن أن تصور جدول الاندثار السابق بالصورة التالية :

البيان	سنة ١	سنة ٢	سنة ٣	سنة ٤	سنة ٥
الأصل بقيمة الفاتورة	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠
(-) الاندثار المتراكم (نهاية كل سنة)	(٢٢٤٠)	(٤٤٨٠)	(٦٧٢٠)	(٨٩٦٠)	(١١٠٠)
قيمة الأصل الدفترية (نهاية كل سنة)	٩٧٦٠	٧٥٢٠	٥٢٨٠	٣٠٤٠	٨٠٠

مثال

شترت منشأة الوادي الأخضر الصناعية آلات بلغت تكلفتها ١٦٢٠٠ ديناراً وتم تقدير عمرها الإنتاجي بخمس سنوات وقيمة الخردة الباقية في نهاية السنة الأخيرة بمبلغ ١٢٠٠ دينار.

المطلوب / تحديد قسط الاندثار السنوي وفق طريقة القسط الثابت.

الحل :

أولاً : احتساب قسط الاندثار :

$$\text{قسط الاندثار السنوي} = \frac{\text{تكلفة الآلات - قيمة الخردة}}{\text{العمر الإنتاجي}}$$

$$= \frac{16200 - 1200}{5} = 3000 \text{ دينار}$$

مثال :

اشترت الشركة الوطنية للمنظّمات والصابون آلة خاصة بلغت تكلفتها ٧٥٠٠٠ ديناراً وقد قدر العمر الإنتاجي للآلة بست سنوات تصبح بعدها غير صالحة للاستعمال ويدون انقراض. علماً أن الشركة تتبع طريقة القسط الثابت في احتساب الاستهلاك. المطلوب / ١ - احتساب قسط الاندثار السنوي وذلك اعتباراً من ١/١/١٩٩٨ م. ٢ - تصوير جدولة الاندثار للسنوات الست.

الحل :

أولاً : قسط الاندثار السنوي

$$= \frac{75000}{6} = 12500 \text{ دينار}$$

ثانياً : جدول الاندثار السنوي :

السنة	التكلفة الأصلية	قسط الاندثار السنوي	مجموع الاندثار	القيمة الدفترية
١٩٩٨/١/١	٧٥٠٠٠	-	-	٧٥٠٠٠
١٩٩٨/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	١٢٥٠٠	١٢٥٠٠	٦٢٥٠٠
١٩٩٩/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	١٢٥٠٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠
٢٠٠٠/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	١٢٥٠٠	٣٧٥٠٠	٣٧٥٠٠
٢٠٠١/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	١٢٥٠٠	٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
٢٠٠٢/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	١٢٥٠٠	٦٢٥٠٠	١٢٥٠٠
٢٠٠٣/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	١٢٥٠٠	٧٥٠٠٠	صفر

مصرف اندثار لأجزاء من الفترة المحاسبية :

نشأ مشكلة احتساب مصرف اندثار لجزء من الفترة المحاسبية عندما يتم إضافة أو استبعاد أصل من الأصول الثابتة خلال الفترة المحاسبية. في مثل هذه الحالة يصبح من الضروري تحديد مصرف اندثار للأصل عن جزء من السنة وليس لسنة كاملة^(١). فعلى سبيل المثال نفترض أن إحدى المنشآت الاقتصادية قد اشترت أصل ثابت في ١/٤/٢٠٠٢ قيمته عند الشراء ١٢٦٠٠ دينار. وقد قدر عمره الانتاجي بـ ٥ سنوات يصبح بعدها خردة بمبلغ ٦٠٠ دينار. وأن المنشأة تستخدم الفترة المالية المنتهية في ١٢/٣١ لكل سنة فيكون القيد في نهاية السنة الأولى :

$$١٨٠٠ \text{ دينار الاندثار} = \frac{٩}{١٢} \times \frac{٦٠٠ - ١٢٦٠٠}{٥}$$

(١) د. محمد مطر : محاسبة المثابة - الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والاصحاح والتخفيض، دار جيب، عمان ١٩٩٣، ص ٤٦١.

١٨٠٠ من حـ/ مصروف الاندثار

١٨٠٠ إلى حـ/ مجمع الاندثار

أما نهاية السنة الثانية يكون مصروف الاندثار لمدة سنة كاملة ٢٤٠٠ دينار والقيد هو:

٢٤٠٠ من حـ/ مصروف الاندثار

٢٤٠٠ إلى حـ/ مجمع الاندثار (للأصل المعمر)

وفي نهاية السنة الأخيرة أو نهاية عمر الأصل يكون عن ثلاث شهور فقط

$$٦٠٠ = \frac{٣}{١٢} \times ٢٤٠٠$$

$$٢٤٠٠ - ١٨٠٠ = ٦٠٠ \text{ دينار}$$

٦٠٠ من حـ/ م. مصروف الاندثار

٦٠٠ إلى حـ/ مجمع الاندثار (للأصل المعمر)

طريقة القسط المتناقص :

بموجب هذه الطريقة يتم احتساب قسط الاندثار بصورة متناقصة من سنة إلى أخرى بحيث تتحمل السنة الأولى قسطاً أكبر من السنة الثانية، والسنة الثالثة قسطاً أقل من السنة الثانية، وهكذا حتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل. وتتميز هذه الطريقة بعدالتها في توزيع عبء الاندثار على الفترات المحاسبية المختلفة بطريقة تنسجم مع القدرة الإنتاجية للأصل. باعتبار أن الطاقة الإنتاجية للأصل تتناقص من فترة محاسبية إلى أخرى، وبموجب هذه الطريقة يتم تخميس كل فترة بنصيبها من مصروف الاندثار الذي يتناسب مع طاقة الأصل على تحقيق الإيراد.

ولتحديد قسط الاندثار السنوي بموجب هذه الطريقة يتم استخدام المعادلة التالية:

$$\text{مصروف الاندثار السنوي} = \text{رصيد الأصل المتناقص} \times \text{نسبة الاندثار}$$

ولتوضيح هذه الطريقة نفترض أن شركة اشترت آلة بلغت تكلفتها ٩٠٠٠ دينار وذلك في ١٩٩٨/١/١ وقد قدر الخبراء عمرها الانتاجي بأربعة سنوات، تندثر بنسبة ٥٥٪ سنوياً وفق طريقة القسط المتناقص، لتصبح في نهاية السنة الرابعة خردة قيمتها ٥٦٢,٥ دينار.

الحل :

$$\text{قسط السنة الأولى} = ٩٠٠٠ \times ٥٥\% = ٤٥٠٠ \text{ دينار}$$

$$\text{قسط السنة الثانية} = ٤٥٠٠ \times ٥٥\% = ٢٢٥٠ \text{ دينار}$$

$$\text{قسط السنة الثالثة} = ٢٢٥٠ \times ٥٥\% = ١١٢٥ \text{ دينار}$$

$$\text{قسط السنة الرابعة} = ١١٢٥ \times ٥٥\% = ٥٦٢,٥ \text{ دينار}$$

$$\text{قسط السنة الرابعة} = ٥٦٢,٥ - ١١٢٥ = ٥٦٢,٥ \text{ دينار}$$

ويمكن أن تصور تسلسل الحل السابق بالطريقة التالية :

دينار

٩٠٠٠ تكلفة الآلة

(٤٥٠٠) - قسط اندثار السنة الأولى بنسبة ٥٥٪ من رصيد ٩٠٠٠ دينار

٤٥٠٠ الرصيد في نهاية السنة الأولى

(٢٢٥٠) - قسط اندثار السنة الثانية بنسبة ٥٥٪ من رصيد ٤٥٠٠ دينار

٢٢٥٠ الرصيد في نهاية السنة الثانية

(١١٢٥) - قسط اندثار السنة الثالثة بنسبة ٥٥٪ من رصيد ٢٢٥٠ دينار

١١٢٥ الرصيد في نهاية السنة الثالثة

(٥٦٢,٥) - قسط اندثار السنة الرابعة بنسبة ٥٥٪ من رصيد ١١٢٥ دينار

٥٦٢,٥ الرصيد في نهاية السنة الرابعة

طريقة مجموع أرقام سنوات استخدام الأصل :

مفساد هذه الطريقة احتساب أقساط اندثار السنوات الأولى من تكلفة الأصل بعد استبعاد قيمة الانقراض بمعدلات مرتفعة عن السنوات الأخيرة بحيث يكون قسط اندثار السنة الثانية أقل من قسط اندثار السنة الأولى، والسنة الثالثة أقل من السنة الثانية، وهكذا حتى نهاية السنة الأخيرة من عمر الأصل انسجاماً مع ظاهرة التضخم.

ويتم احتساب قسط الاندثار وفق هذه الطريقة بالتتابع الخطوات التالية :

١- يتم تحديد مجموع أرقام سنوات استخدام الأصل، فإذا كان العمر الانتاجي للأصل

خمس سنوات. فتكون مجموع أرقام سنوات استخدام الاستخدام هي :

$$١ + ٢ + ٣ + ٤ + ٥ = ١٥ \text{ وهو يمثل مقام عدد سنوات الحياة الإنتاجية.}$$

٢- تحديد مجموع أرقام سنوات الفترة المحاسبية وذلك وفق الصيغة التالية :

السنة الأولى	٥
	١٥
السنة الثانية	٤
	١٠
السنة الثالث	٣
	١٥
السنة الرابعة	٢
	١٥
السنة الخامسة	١
	١٥

٣- تحديد قسط الاندثار السنوي وذلك بضرب التكلفة التاريخية للأصل بعد استبعاد

قيمة الانقراض في مجموع أرقام سني الفترة المحاسبية.

ويكون الاندثار بموجب هذه الطريقة على أساس :
مجموع تكلفة الأصل - الانقراض (القيمة المتبقية من الأصل) $\times$ عدد السنوات الباقية
سنوات الأصل

ولسو افترضنا أن قيمة إحدى الآلات في إحدى المنشآت الحديثة كان ١٢٦٠٠ دينار
وأن عمرها الإنتاجي ٤ سنوات وقدرت قيمتها عند نهاية العمر الإنتاجي بـ ٦٠٠
دينار. فيكون الاندثار وفق هذه الطريقة كالآتي:

$$١٠ = ٤ + ٣ + ٢ + ١$$

$$١٢٦٠ - ٦٠٠ = \frac{٤}{١٠} \times ١٢٦٠٠ = ٤٨٠٠ \text{ مصروف اندثار السنة الأولى}$$

وبذلك تكون أقساط الاندثار بموجب هذه الطريقة كما يلي:

السنة	احسب الاندثار	الاندثار	الاندثار المتراكم	القيمة الدفترية
الأولى	$\frac{٤}{١٠} \times ١٢٠٠٠$	٤٨٠٠	٤٨٠٠	٧٢٠٠
الثانية	$\frac{٣}{١٠} \times ١٢٠٠٠$	٣٦٠٠	٨٤٠٠	٣٦٠٠
الثالثة	$\frac{٢}{١٠} \times ١٢٠٠٠$	٢٤٠٠	١٠٨٠٠	١٢٠٠
الرابعة	$\frac{١}{١٠} \times ١٢٠٠٠$	١٢٠٠	١٢٠٠٠	٦٠٠

مثال:

فلسو افترضنا أن تكلفة آلة بلغت ١٢٥٠٠ دينار وقيمة الانقراض بعد نهاية عمرها الانتاجي البالغة ٥ سنوات هي ٥٠٠ دينار فإن أقساط اندثار الآلة للسنوات الخمس تكون كالآتي :

تكلفة الآلة القابلة للاندثار = تكلفة الآلة - قيمة الانقراض

$$= 12500 - 500 = 12000 \text{ دينار}$$

$$\text{قسط اندثار السنة الأولى} = \frac{5}{15} \times 12000 = 4000 \text{ دينار}$$

$$\text{قسط اندثار السنة الثانية} = \frac{4}{15} \times 12000 = 3200 \text{ دينار}$$

$$\text{قسط اندثار السنة الثالثة} = \frac{3}{15} \times 12000 = 2400 \text{ دينار}$$

$$\text{قسط اندثار السنة الرابعة} = \frac{2}{15} \times 12000 = 1600 \text{ دينار}$$

$$\text{قسط اندثار السنة الخامسة} = \frac{1}{15} \times 12000 = 800 \text{ دينار}$$

مجمع اندثار في نهاية العمر الانتاجي = ١٢٠٠٠ دينار

طريقة ضعف نسبة القسط الثابت من رصيد الأصل :

تقوم هذه الطريقة في احتساب قسط الاندثار السنوي للأصل على أساس طريقة القسط الثابت للرصيد الدفري المتناقص للأصل بعد مضاعفة نسبة الاندثار. وهي بذلك تشبه إلى حد ما طريقة النسب الثابتة على الرصيد المتناقص. وبموجب هذه الطريقة يتم تحديد قسط الاندثار السنوي وفق الخطوات التالية :

١- يتم تحديد نسبة الاندثار السنوي على أساس طريقة القسط الثابت

$$\frac{1}{100 \times \text{العمر الانتاجي}}$$

٢- تضاعف النسبة المستخرجة في الفترة السابقة $\left(\frac{1}{2 \times 100 \times \text{العمر الانتاجي}} \right)$

٣- يستخرج قسط اندثار السنة الأولى بضرب النسبة المستخرجة في الفقرة (٢) في تكلفة الأصل، دون استبعاد قيمة الانقراض من تكلفة الأصل.

٤- يستم استخراج قسط اندثار السنة الثانية بنفس الطريقة المتبعة في الفقرة (٣) بعد خصم قسط استهلاك السنة الأولى من تكلفة الأصل، وهكذا بالنسبة لبقية العمر الانتاجي.

ويستم اتباع هذه الطريقة في بعض البلدان لكونها مقبولة من الناحية الضريبية، إلا أن المشكلة المحاسبية التي تظهر عند استخدام طريقة ضعف نسبة القسط الثابت من رصيد الأصل هي أن قيمة الانقراض في نهاية السنة الأخيرة قد تكون غير مساوية للقيمة الدفترية مما يستدعي تعديل قسط السنة الأخيرة.

مثال:

اشترت منشأة بتاريخ ١/١/١٩٩٧م آلة بلغت تكلفتها ٦٠٠٠٠ دينار وقد قدر العمر الانتاجي للآلة بخمس سنوات تصبح بعدها انقراض تقدر قيمتها بمبلغ ١٥٠٠ دينار. المطلوب احتساب أقساط استهلاك السنوات الخمس وفق طريقة ضعف نسبة القسط الثابت من رصيد الأصل.

$$\begin{aligned} \text{الحل: نسبة الاستهلاك السنوية} &= \frac{1}{100 \times 5} = 2\% \\ \text{ضعف نسبة الاستهلاك السنوي} &= 2 \times 2\% = 4\% \end{aligned}$$

التاريخ	قسط الاندثار	مجموع الاندثار	القيمة الدفترية
١٩٩٧/١٢/٣١	$٢٤٠٠٠ = ٠\%٤٠ \times ٦٠٠٠$	٢٤٠٠٠	$٣٦٠٠٠ = ٢٤٠٠٠ - ٦٠٠٠٠$
١٩٩٨/١٢/٣١	$١٤٤٠٠ = ٠\%٤٠ \times ٣٦٠٠٠$	٣٨٤٠٠	$٢١٦٠٠ = ٣٨٧٠٠ - ٦٠٠٠٠$
١٩٩٩/١٢/٣١	$٨٦٤٠ = ٠\%٤٠ \times ٢١٦٠٠$	٤٧٠٤٠	$١٢٩٦٠ = ٤٧٠٤٠ - ٦٠٠٠٠$
٢٠٠٠/١٢/٣١	$٥١٨٤ = ٠\%٤٠ \times ١٢٩٦٠$	٥٢٢٢٤	$٧٧٧٦ = ٥٢٢٢٤ - ٦٠٠٠٠$
٢٠٠١/١٢/٣١	$١٥٠٠ - ٧٧٧٦$	٥٨٥٠٠	$١٥٠٠ = ٥٨٥٠٠ - ٦٠٠٠٠$

طريقة عدد ساعات التشغيل (وحدات الانتاج):

تعتمد هذه الطريقة في احتساب قسط الاندثار على عدد ساعات تشغيل الأصل ويجري تطبيقها فقط على الآلات والمعدات التي يتناقص عمرها الانتاجي بمقدار ساعات استخدامها مثل الطائرات والقطارات الكهرومغناطيسية والبواخر... الخ .
تتماشى هذه الطريقة مع أساس الاستحقاق إذ يتم تحميل السنة المالية بقسط استهلاك يتناسب تناسباً طردياً مع عدد ساعات تشغيل الأصل.

ولتطبيق هذه الطريقة نستخدم المعادلات التالية:

تكلفة الآلة القابلة للاندثار

$$١ - \text{معدل اندثار الساعة الواحدة} = \frac{\text{عدد ساعات تشغيل الآلة}}{\text{تكلفة الآلة القابلة للاندثار}}$$

$$٢ - \text{قسط اندثار} = \frac{\text{تكلفة الأصل} - \text{قيمة الخردة}}{\text{عدد ساعات التشغيل}} \times \text{عدد الوحدات المنتجة}$$

مثال:

اشترت منشأة بتاريخ ١/١/٢٠٠٢ آلة بلغت تكلفتها ٢٤٠٠٠ دينار ، وأن عدد ساعات تشغيلها حتى نهاية عمرها البالغة ٥ سنوات كانت ١٥٠٠٠ ساعة

^٢ تم تعديل اندثار السنة الخامسة لكي تكون القيمة الدفترية مساوية لقيمة الانقاص وهي ١٥٠٠ دينار.

وقد شغلت خلال السنة الأولى ٤٠٠٠ ساعة وخلال السنة الثانية ٤٥٠٠ ساعة
 وخلال السنة الثالثة ٣٥٠٠ ساعة وخلال السنة الرابعة ٢٠٠٠ ساعة وخلال السنة
 الخامسة ١٠٠٠ ساعة .

المطلوب: احتساب اقسط الاندثار السنوي .

الحل :

٢٤٠٠٠ = ١,٦٠ دينار قيمة اندثار الساعة الواحدة			
السنة	ساعة ×	قيمة اندثار الساعة الواحدة =	الاندثار السنوي
الأولى	٤٠٠٠	١,٦	٦٤٠٠
الثانية	٤٥٠٠	١,٦	٧٢٠٠
الثالثة	٣٥٠٠	١,٦	٥٦٠٠
الرابعة	٢٠٠٠	١,٦	٣٢٠٠
الخامسة	١٠٠٠	١,٦	١٦٠٠
	١٥٠٠٠		٢٤٠٠٠

طريقة اعادة التقدير :

يجري استخدام طريقة اعادة التقدير على الأصول التي يصعب تحديد معدلات
 استهلاكها، وخصوصاً الأصول التي تتكون من أعداد كبيرة وأثمان ضئيلة. مثل
 المواشي والخيول والدواجن وغيرها من الأصول القابلة للزوال أثناء الفترة المحاسبية .
 ويتم احتساب قسط اندثار هذه الأنواع من الأصول عن طريق حصر عددها في نهاية

الفترة المحاسبية ومقارنتها مع رصيد أول المدة والفرق بين الرصيدين يعتبر قسط اندثار الفترة .

مثال:

بلغ رصيد العدد والأدوات في بداية عام ٢٠٠٢ م ١٧٠٠ دينار وقد اشترت الشركة المالكـة عدد جديدة خلال العام بمبلغ ٧٥٠ دينار . وقدرت قيمة العدد في نهاية العام بمبلغ ٢١٥٠ دينار .

المطلوب / تحديد اندثار العدد في نهاية عام ٢٠٠٢ م

الحل:

العدد المندثرة خلال عام ٢٠٠٢ = العدد والأدوات في بداية السنة + العدد والأدوات المشتراه خلال السنة - قيمة العدد والأدوات في نهاية السنة

$$= ٢١٥٠ - ٧٥٠ + ١٧٠٠ = ٣٠٠$$
 دينار اندثار العدد والأدوات خلال سنة ٢٠٠٢ م ويعتبر قسط اندثار يتزل من القيمة الاجمالية ويحمل على حساب الأرباح والخسائر لنفس السنة .

طريقة معدل النفاذ:

هذه الطريقة تستخدم لاحتساب استنفاد الموارد الطبيعية، لما تتميز به من نفاذ مخزون المورد بمقدار الكميات المستخرجة سنوياً. ومن أمثلتها، آبار البترول، والمناجم، والمحاجر. ويحتسب قسط النفاذ السنوي بواسطة المعادلة التالية :

$$\text{تكلفة الأصل} \times \frac{\text{عدد الوحدات المستخرجة}}{\text{كمية المخزون}}$$

من المناسب الإشارة إلى أن السنفاذ السنوي يتغير سنوياً بمقدار عدد الوحدات المستخرجة لغاية نفاذ الكميات المخزونة في المورد الطبيعي .

مثال :

بلغت تكلفة منجم ٢٠٠٠٠٠ دينار احتسب قسط النفاذ السنوي، اذا علمت أن مخزون المورد بلغ ٥٠٠٠٠٠ طن، وتم استخراج المخزون وفق الكميات التالية :

السنة الأولى = ١٠٠٠٠٠ طن

السنة الثانية = ١٥٠٠٠٠ طن

السنة الثالثة = ٢٠٠٠٠٠ طن

السنة الرابعة = ٥٠٠٠٠٠ طن

الحل :

$$\text{السنة الأولى} = \frac{٢٠٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠٠} \times ١٠٠٠٠٠ = ٤٠٠٠٠ \text{ دينار}$$

$$\text{السنة الثانية} = \frac{٢٠٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠٠} \times ١٥٠٠٠٠ = ٦٠٠٠٠ \text{ دينار}$$

$$\text{السنة الثالثة} = \frac{٢٠٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠٠} \times ٢٠٠٠٠٠ = ٨٠٠٠٠ \text{ دينار}$$

$$\text{السنة الرابعة} = \frac{٢٠٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠٠} \times ٥٠٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠ \text{ دينار}$$

$$\text{تكلفة المنجم} = ٢٠٠٠٠٠ \text{ دينار}$$

وفي نهاية كل فترة محاسبية يثبت قيد الاستنفاد المباشر من تكلفة الأصل، باعتبار أن هذا النوع من الأصول يخلق مرة واحدة بالتالي لا يجوز عمل مجمع (متراكم) استنفاد، كما هو موضح أدناه:

٤٠٠٠٠٠ من حـ/ قسط استنفاد المنجم نهاية السنة الأولى

٤٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المنجم

٦٠٠٠٠٠ من حـ/ قسط استنفاد المنجم

نهاية السنة الثانية

٦٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المنجم

٨٠٠٠٠ من حـ/ قسط استنفاد المنجم

نهاية السنة الثالثة

٨٠٠٠٠ إلى حـ/ المنجم

٢٠٠٠٠ من حـ/ قسط استنفاد المنجم

نهاية السنة الرابعة

٢٠٠٠٠ إلى حـ/ المنجم

وكما تجدر الإشارة إلى أن هذه الأنواع من الأصول تستخدم في وحدات محاسبية (مشاريع) ذات طبيعة معينة لا تطبق عليها كافة الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها . ولذلك فإن قيود الاقفال تتم بالقوائم المالية المختصة وفق قواعد معينة، يمكن للمهتم الاطلاع عليها في المؤلفات التي تعالج محاسبة الموارد الطبيعية .

طرق اثبات الاندثار :

يعتبر اندثار الأصول طويلة الأجل من الاعباء الدفترية التي يجب أن تخصم من الربح الاجمالي للفترة قبل تحديد الربح الصافي، ويحمل عبء الاندثار على الحساب الختامي المختص حسب طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية، خصماً على ايراد الفترة .

وقد شاعت في الحياة العملية ثلاث طرق محاسبية لاثبات الاستهلاك وهي :

- ١- اثبات عبء الاندثار السنوي بحساب الاندثار مباشرة .
- ٢- اثبات عبء الاندثار السنوي بحساب الاندثار ومخصص الاندثار .
- ٣- اثبات عبء الاندثار السنوي مباشرة بمخصص الاندثار دون توسيط حساب الاندثار .

اثبات عبء الاندثار السنوي بحساب الاندثار مباشرة :

بموجب هذه الطريقة يتم تحميل الأصل بعبء الاندثار السنوي مباشرة دون توسيط أي حساب آخر، مما يؤدي إلى تخفيض قيمة الأصل بمقدار قسط الاندثار السنوي ثم يقفل حساب الاندثار سنوياً في حساب الارباح والخسائر، على أن يتم اظهار الأصل بالميزانية في نهاية الفترة المالية بالقيمة الصافية بعد خصم عبء الاندثار . وهذه الطريقة عادة ما تطبق فقط في الوحدات الاقتصادية الصغيرة التي تمتلك عدداً محدوداً من الأصول طويلة الأجل .

مثال:

اشترت منشأة في ٢٠٠٢/١/١ م سيارة لتوزيع منتجات المنشأة بلغت تكلفتها ٦٥٠٠ دينار وقد قدر العمر الانتاجي لها بأربعة سنوات تصبح بعدها انقاص بمبلغ ١٠٠٠ دينار .

والمطلوب:

١- اثبات عبء الاندثار السنوي للسنة الأولى فقط علماً أن المنشأة تتبع طريقة
الاثبات المباشر للاندثار بالدفاتر .

الحل :

احتساب قسط الاندثار السنوي :

التكلفة القابلة للاندثار = التكلفة الأصلية للأصل - قيمة الانقراض .

قسط الاندثار السنوي = التكلفة القابلة للاندثار ÷ العمر الانتاجي .

$$= ١٠٠٠ - ٦٥٠٠ = ٥٥٠٠ \text{ دينار التكلفة القابلة للاندثار .}$$

$$٥٥٠٠ \div ٤ = ١٣٧٥ \text{ دينار قسط الاندثار السنوي}$$

أو قسط الاندثار السنوي = $\frac{\text{التكلفة الأصلية للأصل} - \text{قيمة الانقراض}}{\text{العمر الانتاجي}}$

$$= \frac{١٠٠٠ - ٦٥٠٠}{٤} = ١٣٧٥ \text{ دينار}$$

اثبات الاندثار بالدفاتر :

١٣٧٥ من حـ/ قسط اندثار السيارات

١٣٧٥ إلى حـ/ السيارات

١٣٧٥ من حـ/ الارباح والخسائر (الدخل)

١٣٧٥ إلى حـ/ قسط اندثار السيارات

اثبات عبء الاندثار السنوي بحساب الاندثار ومخصص متراكم الاندثار:
 اساس هذه الطريقة قائم على توسط حساب يطلق عليه مخصص أو متراكم الاصل
 والسذي يتم اقتطاع قيمته من ارباح الفترة ويكون مساوياً لقيمة اندثار الفترة المحاسبية
 التي نحن بصدد اعداد حساباتها الختامية، وذلك يجعل حساب عبء اندثار الفترة مديناً
 وحساب مخصص اندثار الأصل دائناً، أن استخدام هذه الطريقة تؤدي على بقاء تكلفة
 الأصل ثابتة في الدفاتر طوال عمره الانتاجي بينما يتزايد مخصص الاندثار من فترة
 محاسبية إلى أخرى بمقدار قسط الاندثار السنوي . ونتيجة لذلك تظهر تكلفة الأصل
 بالميزانية خلال عمره الانتاجي بشكل ثابت ويظهر بجانب الأصول منها بينما مخصص
 الاندثار يظهر أما مطروحاً من تكلفة الأصل أو بجانب الخصوم تحت بند الاحتياطات
 والمخصصات وتختلف قيمته من سنة إلى أخرى بمقدار أقساط الاندثار السنوية . تعتبر
 هذه الطريقة من أفضل الطرق المستخدمة في اثبات عبء الاندثار لانسجامها مع مبدأ
 الافصاح المحاسبي ولذلك دأب المحاسبون على تطبيقها في الحياة العملية .

مثال: اشترت منشأة آلة بمبلغ ٩٥٠٠ دينار وذلك في ٢٠٠٢/١/١م وقد قدر
 عمرها الانتاجي بثلاث سنوات تصبح بعدها أنقاض بمبلغ ٥٠٠ دينار.
 والمطلوب /

اثبات اقساط الاندثار السنوية، بتوسط حساب مخصص الاندثار .

الحل:

$$١. قسط الاندثار السنوي = \frac{\text{التكلفة الأصلية للآلة} - \text{قيمة الانقاض}}{\text{العمر الانتاجي}}$$

$$= \frac{٩٥٠٠ - ٥٠٠}{٣} = ٣٠٠٠ \text{ دينار}$$

١- اثبات قسط الاندثار في دفتر اليومية :

نهاية السنة الأولى :

٣٠٠٠ من حـ / قسط اندثار الآلات

٣٠٠٠ إلى حـ / محخص اندثار الآلات

٣٠٠٠ من حـ / الأرباح والخسائر

٣٠٠٠ إلى حـ / قسط اندثار الآلات

اثبات عبء الاندثار السنوي مباشرة بمخصص الاندثار دون توسيط حساب الاندثار:

لا تختلف هذه الطريقة كثيراً عن الطريقة السابقة من حيث تكوين حساب وسيط هو حساب محخص اندثار الأصل، ألا أنها تختلف عنها من ناحية واحدة فقط، وهي اختصار قيود اليومية، إذ بمقتضاها يتم اقفال حساب محخص الاندثار السنوي للأصل مباشرة. بحساب الأرباح والخسائر دون اظهار أثر لحساب الاندثار. ويعاب على هذه الطريقة كونها لا تتماشى ومبدأ الإفصاح المحاسبي.

مثال :

اشترت شركة ماكنة بمبلغ ٧٠٠٠ دينار وذلك في أول سنة ٢٠٠٢م وقد قدر عمرها الانتاجي بثلاث سنوات تصبح بعدها أنقاض بمبلغ ١٠٠٠ دينار.

المطلوب :

اثبات الاقساط السنوية بتوسيط محخص الاندثار السنوي دون توسيط حساب الاندثار.

الحل:

$$١- \text{قسط الاندثار السنوي} = \frac{\text{تكلفة الماكينة الأصلية - قيمة الانقراض}}{\text{العمر الانتاجي}}$$

$$= \frac{١٠٠٠ - ٧٠٠٠}{٣} = ٢٠٠٠ \text{ دينار}$$

٢- اثبات الاندثار بدفتر اليومية في نهاية السنة الأولى :

٢٠٠٠ من حـ / أرباح وخسائر

٢٠٠٠ إلى حـ / محصل اندثار المكائن .

وفي نهاية السنتين التاليتين تطبق نفس القيد السابق .

تمارين لفصل الثالث

١- ناقش العبارات التالية :

- الاندثار هو ذلك الجزء الذي يخص من تكلفة الأصل الثابت نظير

خدماته المستفدة

- ضرورة التفرقة بين العمر الانتاجي لأصل الثابت والعمر الطبيعي له .

- تستوقف اذجية أي أصل من أصول الثابتة على عوامل طبيعية وأخرى

اقتصادية .

٢- اشترت شركة مبنى بلغت تكلفته الاجمالية ٢٠٠ ألف دينار وذلك في ١/٧/

٢٠٠٢ وقد قدر الخبراء العمر الانتاجي للمبنى بعشرين سنة يصبح بعدها

انقضاء قدر قيمتها بمبلغ ١٠٠٠ دينار .

المطلوب:

I. احتساب قسط اندثار السنة الأولى بموجب طريقة القسط المتناقص

II. احتساب قسط اندثار السنة الأولى بموجب طريقة مجموع أرقام سنوات

الاستخدام.

٣- استوردت شركة آلة من الخارج بلغت تكلفتها الاجمالية في ١/١/١٩٩٨

٥٥ ألف دينار وقد قدر الخبراء نسبة الاندثار السنوية ٢٠% تصبح بعدها

نفاية قدرت قيمتها ٥٠٠٠ دينار.

المطلوب:

I- تصوير جدول اندثار الآلة طوال العمر الانتاجي .

II- احتساب قسط الاندثار السنوي.

III- اثبات قسط اندثار السنة الأخيرة .

٤- بلغت العدد الصغيرة التي اشتريتها شركة في ٢٠٠٢/٥/١ ٥٠٠٠ وحدة،
وتكلفة الوحدة الواحدة ١٠ دينار وفي ٢٠٠٢/١٢/٣١ اتضح أن الوحدات
المندثرة منها ٥٠٠ وحدة.

المطلوب:

I- احتساب قسط اندثار العدد في ٢٠٠٢/١٢/٣١.

II- اثبات قيد التسوية والأقفال لاندثار العدد.

III- بيان أثر العمليات السابقة على القوائم المالية.

٥- اشترت شركة آلة بلغت تكلفتها الإجمالية ٥٠٠٠٠ دينار وقد تم تقدير
ساعات تشغيلها الإجمالية بـ ٢٠٠٠٠٠ ساعة وقد تم استخدام الآلة خلال
عمرها الإنتاجي على النحو التالي:

السنة الأولى ٢٥% من عدد ساعات التشغيل الإجمالية.

السنة الثانية ٢٠% من عدد ساعات التشغيل الإجمالية.

السنة الثالثة ٣٠% من عدد ساعات التشغيل الإجمالية.

السنة الرابعة ١٥% من عدد ساعات التشغيل الإجمالية.

السنة الخامسة ١٠% من عدد ساعات التشغيل الإجمالية.

المطلوب:

I- احتساب قسط اندثار الآلة خلال عمرها الإنتاجي علماً أن الآلة ليس لها

انقراض في نهاية السنة الخامسة.

II- اثبات قيود اليومية اللازمة وبيان أثرها على الحسابات الختامية والميزانية.

٦- الجدول التالي عبارة عن جدول الاندثار سيارة اشترتها الشركة ١٩٩٦/٧/١ :

التاريخ	تكلفة السيارة	قسط الاندثار	مجمع الاندثار	القيمة الدفترية
١٩٩٦/١٢/٣١	١٠٠٠٠	٢	٢	٩٠٠٠
١٩٩٧/١٢/٣١	١٠٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٧٠٠٠
١٩٩٨/١٢/٣١	١٠٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
١٩٩٩/١٢/٣١	١٠٠٠٠	٢٠٠٠	٧٠٠٠	٣٠٠٠
٢٠٠٠/١٢/٣١	١٠٠٠٠	٢٠٠٠	٩٠٠٠	٢
٢	١٠٠٠٠	٢	٢	٢

المطلوب:

اعداد الجدول السابق وفقاً لطريقة القسط المتناقص للاندثار بعد استكمال البيانات المتعلقة بالسنة الأخيرة .

٧- علل ما يأتي :

- الاندثار توزيعاً لتكلفة الأصل .
- الاندثار لا يختلف عن تكلفة المواد الأولية، أو تكلفة العمل .
- تتأثر الحياة الانتاجية لأي أصل ثابت بعدد وحدات قياس حياته الانتاجية .
- تتوقف طريقة توزيع قيمة الاندثار على طبيعة الأصل .
- تعتبر طريقة القسط الثابت أن القدرة الانتاجية للأصل تبقى ثابتة طوال الحياة الانتاجية .

٨- بلغت تكلفة منجم لاستخراج الفحم ١٥٠٠٠٠٠ دينار، ومقدار الثروة المخزونة بالمنجم قدرت بـ ٦٠٠٠٠٠٠ طن، وقد تم استنفاد المنجم على خمس سنوات وفق النسب التالية :

- السنة الأولى ١٠% من مخزون الثروة الطبيعية .
 السنة الثانية ٢٠% من مخزون الثروة الطبيعية .
 السنة الثالثة ٢٥% من مخزون الثروة الطبيعية .
 السنة الرابعة ٣٠% من مخزون الثروة الطبيعية .
 السنة الخامسة ١٥% من مخزون الثروة الطبيعية .
 المطلوب / احتساب قسط الاستفاد السنوي للمنجم طوال العمر الانتاجي .

٩- اشترت شركة آلة في ١/٧/٢٠٠١ بمبلغ ٣٥٠٠٠ دينار وقد قدر الخبراء عمرها الانتاجي بخمس سنوات تصبح بعدها نفاية بمبلغ ١٠٠٠ دينار.
 المطلوب:

١. احتساب قسط اندثار السنة الأولى والسنة الأخيرة .
٢. اجراء قيود يومية الاندثار للسنة الأولى والسنة الأخيرة.
٣. بين أثر قسط الاندثار على القوائم المالية في نهاية السنة الأولى والأخيرة .
- ٤- الآتي جدول اندثار أصل ثابت

السنة	قسط الاندثار	مجمع الاندثار	القيمة الدفترية
بداية السنة الأولى	—	—	٢٥٠٠٠
نهاية السنة الثانية	٢٤٠٠	٢٤٠٠	٢٢٦٠٠
نهاية السنة الأخيرة	٢٤٠٠	٢٤٠٠	١٠٠

المطلوب:

استكمال الجدول السابق لبيان المعلومات الناقصة للسنوات الثالثة ولغاية السنة الأخيرة .

الفصل الرابع

النقدية



الفصل الرابع

النقدية

مقدمة

لم يكن للنقود دور أساسي في الحياة الاقتصادية في بدايات نشوئها، نظرا لأن حجم الفائض من الإنتاج الذي يمكن مبادلته مع الآخرين ابتداء كان محدودا جدا، بحيث كان يمكن أن تتم مثل هذه المبادلة على أساس المقايضة، وقد تم استخدام إحدى السلع موضوع التبادل كمقياس للقيمة وأداة للتحاسب في هذه المبادلات.

إلا أن تطور الحياة الاقتصادية عبر الزمن أدى إلى عدم قدرة المقايضة على مسايرة مقتضيات هذا التطور وما يتضمنه من زيادة في المبادلات وبشكل واسع خاصة بعد نشوء التخصص وتقسيم العمل، ولهذا ظهرت الحاجة الماسة إلى وسيط للمبادلات، وبرزت الحاجة إلى النقود حتى تكون هذا الوسيط.

وفي الحياة المعاصرة تؤدي النقود وظائف أساسية عديدة، من بينها كونها مقياسا للقيمة وأداة للتحاسب حيث تستخدم كأداة لقياس قيمة المبادلات وحسابها وتسوية المدفوعات. كما أنها تستخدم أيضا كمقياس للمدفوعات المؤجلة، ومخزن أو مستودع للقيم، وتبقى الوظيفة الأساسية الأكثر أهمية للنقود وهي كونها وسيطا للمبادلات.

واستنادا إلى ما سبق يمكن تعريف النقود بأنها أي شيء يقبل قبولاً عاماً كوسيط للتبادل، ويستخدم في الوقت نفسه مقياساً للقيم ومستودعاً لها^١.

ونجد في هذا التعريف تركيزاً خاصاً على وظيفة النقود كوسيلة تتم من خلالها المبادلات نظراً لتطور النشاطات الاقتصادية الذي أدى إلى ضرورة هذه الوسيلة وأهميتها ولأن سعة المبادلات وتطور النشاطات الاقتصادية اقتضى ذلك ولأن من الممكن أن تستخدم أشياء أخرى لأداء وظائف النقود، إلا أنها من غير الممكن أن تصلح كوسيط في المبادلات، فالأوراق المالية تستخدم كمستودع للقيم، ولكنها لا تصلح وسيطاً للمبادلات، إذ لا يمكن شراء أي شيء بها، ولغرض تحديد كمية النقود (عرض النقد) يجري تصنيفها إلى عدة أشكال منها^٢:

١. الشكل الضيق لكمية النقود أو المفهوم الضيق لعرض النقد، والذي يتم فيه اقتصار كمية النقد على الأوراق والمسكوكات النقدية والودائع حين الطلب (الودائع الجارية) وهذا يرتبط بأدائها لوظيفتها الأكثر أهمية باعتبارها وسيلة للمبادلات.

٢. في حين يتم توسيع هذا الشكل لكمية النقود أو مفهوم عرض النقد بحيث يضاف إليه الودائع لأجل وودائع الادخار لدى البنوك التجارية.

٣. ويتم توسيع كمية النقود أو مفهوم عرض النقد بحيث يتضمن إضافة لما سبق كافة أشكال الإدخارات وودائع الأجل لدى المؤسسات الأخرى غير البنوك التجارية.

^١ صبحي نادر: قريضة: النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤م، صفحة ١٣-٢١.

^٢ تاري سيحل، ترجمة د. طه عدلالة منصور، د. عبد النجاش عبد الرحمن عبد الحميد: النقود والبنوك، دار المربع، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٨٧م، صفحة ٥٣-٥٤.

ولا شك أن مفهوم النقود وفقا لهذه الأشكال، ومدى توسيعها لكمية أو عرض النقد أو تضييقه يعتمد على مدى سيولة الأصول التي يتم التعامل معها في هذا الإطار حيث يقصد بها (أي السيولة) قابلية أي أصل من الأصول لتحويلها إلى نقد بيسر وسهولة دون مخاطر، ويتأتى ذلك من كون النقود تمثل السيولة، نظرا لما تتمتع به من قوة وبدون تحمل أي تكاليف من جراء ذلك وباعتبارها قوة شرائية ناجمة عن القبول العام لها كأداة ووسيلة في المبادلات التي تنفرد بأدائها دون الأصول الأخرى.

أولاً- النقدية بالخرينة

تشمل النقدية العملات الورقية والمعدنية المودعة بخزائن الوحدة الاقتصادية أو بحساباتها في البنوك المختلفة، وكذلك تشمل الشيكات والحوالات المصرفية والودائع بأخطار لدى البنوك وبالقيمة الاسمية، ولأجل اعتبار العناصر السابقة نقدية لا بد من توفر إمكانية استخدامها في دورة التشغيل، بمعنى توفر شروط السيولة فيها، علما أن هناك بعض الإبداعات والمبالغ التي لا تعتبر من عناصر النقدية من وجهة النظر المحاسبية منها:

١. شهادات ادخار أو استثمار لفترة تزيد عن سنة مالية، وتعتبر هذه الأموال من أحد بنود " الاستثمارات طويلة الأجل".
٢. طوابع البريد بصندوق الثرية، وتعتبر ضمن المهمات المكتبية أو مصروفات مدفوعة مقدما.
٣. سلف مؤقتة ممنوحة للموظفين حيث أنها تعتبر أحد عناصر المدينين.

دوراند كيبسو، حيزي وجمانت: مصدر سابق، صفحة ١١٥.

٤. الصكوك التي تستحق لأمر المنشأة في تواريخ لاحقة حيث تعتبر من أحد عناصر المبالغ تحت التحصيل.

ولأجل تحديد النقدية كونها عناصر الأصول المتداولة يمكن استخدام القاعدة التالية :

أ- إذا لم يكن في الإمكان تحويل المبالغ مباشرة إلى عملة نقدية فيجب أن يعتبر ضمن أحد عناصر الاستثمارات أو المبالغ تحت التحصيل أو مصروفات مدفوعة مقدما.

ب- إذا كان هناك أي عوامل من شأنها أن تحد من استخدام النقدية لسداد الالتزامات المستحقة فيجب أن تبوب هذه النقدية ضمن عناصر الأصول غير المتداولة^١.

كما أن المبالغ المودعة في خزائن الوحدة الاقتصادية أو في أحد حساباتها لدى البنوك والمخصصة للاستخدام غير المتداول كشراء أصول طويلة الأجل أو محجوزة لأغراض تسديد قروض والتزامات طويلة الأجل فهي الأخرى لا تعتبر من الأصول المتداولة " أما إذا كانت النقدية مخصصة لأغراض أخرى غير متداولة مثل حالات تخصيص مبالغ لشراء أصول ثابتة أو لدفع قرض سندات طويل وغيرها من البنود غير المتداولة فإن النقدية تصنف عندئذ ضمن البنود غير المتداولة وبما يتفق وتصنيف الأصل أو الخصم المخصص له"^٢.

د. خليفة حمزة الخليل وآخرون : مصادر سابق، صفحة ١٧٩.

فائلر ميجنس، ووبرت ميجنس : مصادر سابق، صفحة ٤٢٠.

وتأسيسا على ما تقدم يمكن تعريف النقدية محاسيبا بأنها النقود المودعة في البنوك وأي عناصر أخرى يتم قبولها كإيداع في الحال.

مسؤوليات الإدارة المتعلقة بالنقدية

توجد العديد من المعايير لقياس كفاءة إدارة النقدية بهدف تحقيق ما يلي^١:

١. المحاسبة الدقيقة عن المقبوضات والمدفوعات النقدية.
٢. المحاسبة الدقيقة عن الرصيد النقدي.
٣. منع الخسائر الناتجة عن الغش والتزوير والسرقة.
٤. الاحتفاظ برصيد كاف ودائم من النقدية لمواجهة أي مدفوعات ضرورية أو طارئة.
٥. عدم ترك مبالغ كبيرة من النقدية معطلة في البنوك دون استثمارها.

الرقابة الداخلية على النقدية

تعتبر النقدية من أكثر العناصر تعرضا للسرقة مقارنة بالأصول الأخرى. ولهذا السبب تزداد الرقابة الداخلية على النقدية من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية.

والمقصود بالرقابة الداخلية على النقدية مجموعة الإجراءات والطرق التي تطبقها الوحدة الاقتصادية لجعل البيانات المحاسبية أكثر دقة في التعبير عن الموجود الفعلي مع المحافظة عليها وتوجد بعض الإجراءات الهامة التي يجب أن تتبعها الوحدة الاقتصادية لتحقيق الغرض من الرقابة وهذه الإجراءات هي:

^١ توماس، كيسر، حبري وإيجانت - مصادر سابق، صفحة ١٩٧.

١- فصل مسؤولية الحيازة النقدية عن من يقوم بتسجيلها في الدفاتر الخاصة.
٢- فصل مسؤولية الحيازة النقدية عن من يقوم باستخدامها ومن يقوم بإثباتها بالسجلات الخاصة بها.

٣- إيداع كافة المتحصلات النقدية يوميا في البنوك . للحيلولة دون استخدامها للأغراض الشخصية . كما أنه لا يجوز استخدام المقبوضات النقدية في سداد المدفوعات النقدية.

٤- استخدام الشيكات في عمليات المدفوعات النقدية باستثناء المدفوعات التي تكون مبالغها ضئيلة حيث يتم التصرف فيها باستخدام نظام السلفة المستديمة التي تعهد إلى أحد العاملين على أن يتم تسويتها في نهاية كل سنة . ويجب الفصل بين من يقوم بتحرير الشيكات عن من يقوم بالتوقيع عليها على أن لا يحرر أي شيك إلا بعد التأكد من وجود كافة المستندات الشبوتية لذلك .

صندوق المصروفات النثرية

من متطلبات الرقابة الداخلية على النقدية إيداع كافة المتحصلات النقدية بالبنك (بنك المدفوعات النقدية) بشيكات مسحوبة على الحساب الجاري بالبنك . إلا أن الحياة العملية اليومية تتطلب اتفاق بعض المبالغ الضئيلة لسداد العديد من المصروفات الناجمة عن معاملات الوحدة الاقتصادية الجارية والتي تتصف بالتكرار التي يصعب تسديدها بموجب شيكات، مثل مصروفات تصليح وسائط النقل، مصروفات الطوابع البريدية ، مصروفات تنقلات بعض العاملين الداخلية وغيرها من المصروفات المتعددة والمتكررة ولمعالجة هذه المصروفات يتم اللجوء إلى نظام السلفة المستديمة التي بموجبها يتم تخصيص مبلغ معين لكل قسم داخل الوحدة الاقتصادية حسب الحاجة

توافقا مع حجم معاملات هذا النوع ، ويتم تغذية صندوق المصروفات الثرية بشيك مسحوب على البنك، على أن يجري صرف المبالغ الصغيرة من هذا الصندوق سدادا للمصروفات الثرية ، ويتولى الإشراف على هذا الصندوق أحد العاملين بالوحدة الاقتصادية التي تسلم إليه السلفة كعهدة مالية ويتم إيداعها في صندوق المصروفات الثرية. وعند سحب المبلغ المخصص لهذا الصندوق من البنك يقوم قسم المحاسبة بإثبات القيد التالي:

من حـ / صندوق المصروفات بالبنك

إلى حـ / النقدية بالبنك

ويشرف من تعهد إليه مسؤولية إدارة صندوق المصروفات الثرية على عملية الصرف بموجب أذونات دفع يعززها بكافة المستندات الضرورية واللازمة لعلمية الصرف، وتودع أذن الدفع مع المبالغ المتبقية من السلفة في الصندوق بحيث يكون مجموعها مساويا لقيمة السلفة وفي نهاية السنة المالية أو عند وصول مبلغ السلفة إلى مقدار معين، يقدم مسؤول السلفة أذونات الصرف مع مستنداتها إلى قسم الحسابات للحصول على المبلغ الذي صرف سابقا. وفي تاريخ صرف مبلغ أذن الدفع يقوم المحاسب بإثبات القيد التالي في الدفاتر المحاسبية (وحسب بنود المصروفات الواردة في أذن الدفع) :

من مذكورين

حـ / مصروف التصليح

حـ / مصروف القرطاسية

حـ / مصروف الضيافة

حـ / مصروف طوابع البريد.
حـ / مصروف نقل داخلي
حـ / مصروفات أخرى
إلى حـ / النقدية بالبنك

وبذلك يستجدد مبلغ السلفة ويعود إلى ما كان عليه عند الصرف أول مرة
وتستمر هذه العملية حين تسوية السلفة فائياً، أو عدم تجديدها ففي مثل هذه الحالة
يكون القيد المحاسبي بالصورة التالية:

من مذكورين
حـ / مصروف التصليح
حـ / مصروف القرطاسية
حـ / مصروف الضيافة
حـ / مصروف طوابع البريد
حـ / مصروف طوابع البريد.
حـ / مصروف نقل داخلي
حـ / مصروفات أخرى
إلى حـ / صندوق المصروفات الشربة

مثال :

في ٢٠٠٢ / ١ / ١ أنشئت شركة جربة للملاحة صندوق مصروفات نثرية وتم تكليف أحد الأشخاص العاملين بالشركة بمسؤولية هذا الصندوق . وبنفس التاريخ تم سحب شيك بمبلغ ٣٠٠ دينار أودع في صندوق المصروفات النثرية .

في ٢٠٠٢ / ٩ / ٢٠ بلغت المبالغ المدفوعة من صندوق المصروفات النثرية ١٨٠ دينار كانت موزعة كالآتي : ٣٠ دينار طوابع بريدية ، ٤٠ دينار مصروف تنقلات داخلية ، ٥٠ دينار مصروف توصيل سيارة ، ١٠ دينار مصروف ضيافة ، ٢٠ دينار مصروف قرطاسية ، ٣٠ دينار مصروفات أخرى .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في ظل الفرضين المستقلين التاليين :

١- تجديد السلفة .

٢- عدم تجديد السلفة

الحل :

١- قيد إنشاء الصندوق :

٣٠٠ من حـ / صندوق المصروفات النثرية ٢٠٠٢ / ١ / ١

٣٠٠ إلى حـ / النقدية بالبنك

٢- في حالة تجديد السلفة :

من مذكورين

٣٠ حـ / مصروف طوابع بريدية

٢٠٠٢/٩/٢٠

٤٠ حـ / مصروف تنقلات داخلية

٥٠ حـ / مصروف تصليحات

١٠ حـ / مصروف ضيافة

٢٠ حـ / مصروف قرطاسية

٣٠ حـ / مصروفات أخرى

١٨٠ إلى حـ / النقدية بالبنك

٣- في حالة عدم تجديد السلفة :

من مذكورين

١٢٠ حـ / البنك

٢٠٠٢ / ٩/٢٠

٣٠ حـ / مصروف طابع بريدية

٤٠ حـ / مصروف تنقلات داخلية

٥٠ حـ / مصروف تصليحات

١٠ حـ / مصروف ضيافة

٢٠ حـ / مصروف قرطاسية

٣٠ حـ / مصروفات أخرى

٣٠٠ إلى حـ / صندوق المصروفات النثرية

العجز والفائض بصندوق المصروفات النثرية وبالخرينة

من متطلبات إعداد القوائم المالية في نهاية السنة المالية الموضوعية عند الإفصاح عن البيانات والمعلومات التي تعبر عن هذه القوائم، ولتحقيق موضوعية البيانات والمعلومات تقوم المشاريع الاقتصادية بالتحقق من كل عنصر من عناصر الأصول بأنواعها المختلفة وكذلك بالنسبة للالتزامات وأحد عناصر الأصول المتداولة الذي يجري التحقق من مطابقة الرصيد الدفترى للنقدية بالصندوق، حيث يجري جرد النقدية وذلك تمهيداً لتحديد الرصيد الذي سيظهر به في الميزانية ومن أسلوب الجرد الدوري. أو في ظروف معينة تقوم المشاريع الاقتصادية إلى الجرد المفاجئ لموجودات الصندوق.

وعند الجرد سوف تسفر عن أحد ثلاث احتمالات هي:

١. وجود عجز بالصندوق ويظهر العجز حينما يكون الرصيد الدفترى أكبر من الرصيد الفعلي، مما يتطلب معالجة محاسبية بدفاتر المشروع، وفق القيد الآتي :

×× من حـ / عجز الصندوق

×× إلى حـ / صندوق المصروفات النثرية أو النقدية في الخزينة

ويهدف هذا القيد إلى تسوية الرصيد الدفترى والفعلي.

٢. وجود فائض في الصندوق، حينما يكون الرصيد الدفترى أقل من الرصيد الفعلي، ولتسوية الرصيدين، يثبت القيد التالي :

×× من حـ / صندوق المصروفات النثرية أو النقدية بالخرينة

×× إلى حسـ / فائض الصندوق

٣. تطابق الرصيد الدفترى مع الرصيد الفعلى. مما لا يتطلب أي إجراء محاسبي لتسوية الفروقات كما هو في الحالتين السابقتين.

مثال (١) :

على فرض أن الرصيد الدفترى لحساب الصندوق أثناء الجرد كان ١٠٠٠ دينار والرصيد الدفترى ١١٠٠ دينار. ومعنى ذلك أن هناك نقص ببلغ ١٠٠ دينار ، ولأجل مطابقة الرصيد الدفترى مع الرصيد الفعلى يُخفيض الرصيد الدفترى بمقدار ١٠٠ دينار بموجب القيد الآتي :

١٠٠ من حسـ / عجز الصندوق

١٠٠ إلى حسـ / الصندوق

ويظهر أثر المطابقة على حساب الأستاذ المختص كما هو مبين أدناه :

منه	حـ / الصندوق	له
١١٠٠ رصيد قبل التسوية		١٠٠ من حسـ / عجز الصندوق
		١٠٠٠ رصيد بعد التسوية
<u>١١٠٠</u>		<u>١١٠٠</u>

حيث ترتب على القيد السابق تخفيض الرصيد الدفترى بمبلغ ١٠٠ دينار ليتطابق مع الرصيد الفعلى

مثال (٢):

إذا افترضنا أن الرصيد الدفترى كان ١٠٠٠ دينار والرصيد الفعلي ١٢٠٠ دينار.
وهذا يظهر زيادة في الرصيد الفعلي قدره ٢٠٠ دينار ولطابقة الرصيدين ، يثبت القيد
الآتي :

٢٠٠ من حـ / الصندوق

٢٠٠ إلى حـ / فائض الصندوق

ويظهر أثر المطابقة الأخيرة على حساب أستاذ الصندوق كما يلي :

منه	حـ / الصندوق	له
١٠٠٠ رصيد قبل التسوية		
٢٠٠ إلى حـ / فائض الصندوق		
<u>١٢٠٠</u>		١٢٠٠ رصيد بعد التسوية
<u><u>١٢٠٠</u></u>		<u><u>١٢٠٠</u></u>

لقد ترتب على القيد السابقة زيادة الرصيد الدفترى بمبلغ ٢٠٠ دينار ليصبح مساويا
للرصيد الفعلي وهو ١٢٠٠ دينار

أسباب العجز وطرق معالجته

غالباً ما تكون أسباب العجز بالصندوق إلى أحد الاحتمالين التاليين :

١- خطأ محاسبي كأن يكون بسبب عدم تسجيل مستند صرف بالمبلغ ولمعالجة هذا العجز وفق المثال (١) بافتراض أن المحاسب لم يسجل مصروف كهرباء بمبلغ ١٠٠ دينار فيكون القيد كما يلي :

١٠٠ من حـ / مصروف الكهرباء

١٠٠ إلى حـ / عجز الصندوق

٢- بسبب سوء الأمانة أو الضياع . ففي هذه أما يحمل العجز على أمين الصندوق فيكون القيد :

١٠٠ من حـ / أشخاص ذو المسؤولية المالية أو ذمم الموظفين — أمين الصندوق

١٠٠ إلى حـ / عجز الصندوق

وإذا كسان العجز ناجم عن ضعف نظام الرقابة الداخلية فيحمل العجز على حساب الأرباح والخسائر.

١٠٠ من حـ / الأرباح والخسائر

١٠٠ إلى حـ / عجز الصندوق

أسباب العجز وطرق معالجته

غالباً ما تكون أسباب الفائض بالصندوق وجود أخطاء السهو، كأن يسهو المحاسب عن تسجيل أحد أو بعض مستندات القبض، أو يتم تسجيل مستند صرف أكثر من مرة.

ففي المثال (٢) إذا وجد بعد المراجعة المستندية أن هناك مستند قبض ٢٠٠ دينار لم يتم تسجيله عن فاتورة مبيعات ، ففي هذه الحالة يسجل القيد التالي:

٢٠٠ من حـ / فائض الصندوق

٢٠٠ إلى حـ / المبيعات

وفي حالة عدم اكتشاف أسباب الفائض فيعتبر إيراد إلى المشروع ويقفل في حساب الأرباح والخسائر

٢٠٠ من حـ / فائض الصندوق

٢٠٠ إلى حـ / الأرباح والخسائر

ثانياً: النقدية بالبنك

تعتبر النقدية المودعة لدى البنوك شريطة أن لا تكون مقيدة أو محتجزة لمواجهة بعض الالتزامات إحدى عناصر الأصول المتداولة. وعند فتح الحساب بالبنك لا بد من بعض الإجراءات التي يجب أن تقوم بها الوحدة الاقتصادية في مقدمتها ملأ بطاقة خاصة

ليبيان الأشخاص المخولين بالتوقيع على الشيكات مع ذكر بعض البيانات الخاصة بالوحدة الاقتصادية صاحبة الحساب.

ولذلك يجب الستفرقة بين النقدية بالصندوق والنقدية بكل حساب من حسابات الوحدة الاقتصادية لدى البنوك، عند القيام بأي عملية دفع نقدي أو عند التحصيل النقدي. وعموما عندما تقوم الوحدة الاقتصادية بإيداع أي مبلغ في البنك تجعل حساب البنك مدينا والمبيعات أو المدينين أو أوراق القبض أو أي حساب آخر تم تحصيل المبلغ عنه دائنا. أما في حالة السحب فيجعل حساب البنك دائنا والطرف المستلم مدينا.

تسوية حساب البنك

ترسل البنوك في كل فترة معينة ولكل عميل من عملائها كشفا تفصيليا توضح فيه مقدار الإيداعات والمسحوبات النقدية ورصيد آخر المدة للفترة التي شملها الكشف، والغرض من ذلك مطابقة رصيد النقدية في البنك مع دفاتر العملاء (شخص أو وحدة اقتصادية). ولأجل أن يتطابق رصيد النقدية بكشف البنك مع سجلات العميل لا بد من توفر ثلاثة شروط هي^١:

١. لا توجد أخطاء حسابية في كشف البنك وحساب الأستاذ بسجلات العميل.

٢. لا توجد معاملات نقدية قام البنك بتنفيذها دون علم العميل وحسابه.

جورنال كيمبرج، جري وجامبا، مصدر سابق، صفحة ١٩٨

٣. تم تسجيل كافة ايداعات والمسحوبات النقدية بسجلات البنك خلال نفس الفترة التي تم فيها قيد هذه المعاملات بدفاتر الأستاذ

ومن النادر يتطابق الرصيد الظاهر في كشف البنك مع رصيد النقدية لحساب البنك بدفاتر العميل ، وهذا يعود لعدة أسباب منها:

١- إيداعات لم ترد بكشف البنك:

غالباً ما تكون إيداعات اليوم الأخير للكشف المرسل غير ظاهرة بكشف البنك، لأن البنك عادة ما يقوم بتسجيل إيداعات اليوم الأخير في سجل العميل ضمن إيداعات اليوم الأول للفترة التالية . بينما يقوم العميل بإثباتها في السجل الخاص بتاريخ إيداعها وهذان الإجراءان يؤديان إلى اختلاف رصيد كشف البنك مع الرصيد الظاهر في سجلات العميل . حيث يكون رصيد النقدية بسجلات العميل أكبر من رصيد النقدية بالكشف المرسل من قبل البنك بقيمة الإيداعات الغير ظاهرة بالكشف.

٢- شيكات بالطريق (شيكات مسحوبة لم تقدم للبنك للصرف) :

وهي عبارة عن شيكات يقوم العميل بتحريرها إلى جهة معينة إلا أن المستفيد لم يقدمها إلى البنك حتى تاريخ إعداد الكشف . بينما العميل وفي تاريخ تحرير الشيك يقوم بتزيل قيمتها من رصيد النقدية بالبنك ، ومثل هذه العمليات تؤدي هي الأخرى إلى عدم تطابق رصيد النقدية بكشف البنك مع رصيد النقدية بسجل العميل الخاص ، حيث يكون الرصيد الظاهر بكشف البنك أكبر من رصيد النقدية في سجل العميل بقيمة الشيكات المسحوبة والتي لم تقدم للصرف .

٣- شيكات تحت التحصيل مرفوضة :

وهي عبارة عن شيكات لصالح العميل يرفضها البنك لأي سبب كان مثل عدم وجود رصيد كاف في حسابات أصحابها لتحصيلها . وفي هذه الحالة يحمل البنك قيمة مثل هذه الشيكات حساب العميل وهذا يعني تخفيض رصيده بقيمتها.

٤- عملاء البنك :

وهي العملاء التي يحملها البنك على حساب العميل إلا أن الأخير لم يقيد بها بدفاتره مما يترتب عليه عدم مطابقة رصيد النقدية بكشف البنك مع الرصيد بدفاتر العميل .

٥- حدوث الأخطاء المحاسبية بسجلات العميل :

وهي الأخطاء المحاسبية التي تحدث عند إثبات قيوده اليومية أو الترحيل لحساب الأستاذ العام ومثل هذه الأخطاء تؤدي إلى عدم تطابق رصيد النقدية بكشف البنك مع رصيد النقدية بالبنك في سجلات العميل والذي يتطلب إجراء قيد يومية لتصحيح الخطأ.

ولمعالجة عدم التطابق بين رصيد النقدية الوارد في كشف البنك ورصيد النقدية في سجلات العميل يقوم العميل بإعداد مذكرة تسمى بمذكرة تسوية حساب البنك.

نموذج كشف حساب عميل في أحد البنوك

رقم الحساب		Account No.	التاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١
نوع الحساب		Account type	اسم العميل :
العملة		Currency	عنوان العميل :
رقم الصفحة		Page No.	
التاريخ Date	الإيضاحات Particulars	تاريخ الحق Value Date	الحركة Movement
			الرصيد Balance C=Credit م = الدائن D = Debit م = مدين
			له Credit
			منه Debit
٢٠٠٢	رصيد مدور		٢٥٠٠
١/١	دفعة نقدية	٧/٢٩	٢٥٠٠
٧/٢٤	حوالة ٧١٢٠٠	٨/١٧	٥٠٠
٨/٠٤	شيك سحب ١٧٠	٨/٢٠	٤٥٠٠
٨/١٧	إيداع نقدي	٨/١٩	١٠٠٠
٨/١٩	شيك سحب ١٧٣	١٠/١٠	٥٠٠٠
٩/٠٩	عمولة	١٢/١٧	٢٠٠
١٢/١٧	شيكات محصلة	١٢/١٦	٢٠
١٢/٢٥			١٥٠٠
٩٤٨٠			
٧٩٨٠			
٨٠٠٠			
١٠٥٠٠			
٥٥٠٠			
٦٥٠٠			
٢٠٠٠			
٢٥٠٠			

في حالة عدم ردكم على صحة ما ورد في هذا الكشف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إرساله سوف تعتبر إدارة البنك أنكم موافقين على صحة الحساب نهائيا.

مذكرة تسوية حساب البنك

الأساس من إعداد مذكرة تسوية حساب البنك التي تعد من قبل العميل خارج السجلات المحاسبية هو لتسوية اختلاف رصيد حساب النقدية بالسجلات

الحساسية للعميل عن الرصيد الوارد بكشف حساب البنك وذلك عن طريق البحث عن أسباب الاختلاف بين الرصدين لتصحيحه باتباع الخطوات التالية:

١. مقارنة المبالغ المودعة بالبنك كما هي ظاهرة بالكشف مع المبالغ المودعة والمثبتة في دفاتر العميل.

٢. ترتيب الشيكات حسب أرقامها المتسلسلة ومقارنة الشيكات المصروفة مع المبالغ المقيدة في دفتر يومية مدفوعات العميل . وعند وجود أي مبلغ غير مقيد بكشف البنك يطرح من رصيد نقدية كشف البنك.

٣. تطرح جميع المصاريف والعمولات المستحقة للبنك والظاهرة في الكشف والتي لم تثبت في دفاتر العميل من رصيد نقدية دفاتر العميل.

٤. تضاف إلى رصيد حساب البنك الظاهر في دفاتر العميل الإشارات الدائنة المشار إليها بكشف البنك والتي لم يسبق أن تثبت بدفاتر العميل.

٥. تطرح من رصيد النقدية الظاهر بالكشف قيمة الشيكات المسحوبة والتي لم يقدمها أصحابها إلى البنك حتى تاريخ أعداد كشف البنك.

٦. إضافة أو طرح الأخطاء الحسابية إما إلى رصيد كشف البنك أو دفاتر العميل.

٧. بعد إعداد مذكرة التسوية وفق الخطوات السابقة يتم إعداد قيود اليومية اللازمة في دفاتر العميل لتسجيل العمليات التي لم يسبق لها أن سجلت.

مثال (١) :

اتضح من كشف حساب البنك المرسل إلى شركة الجودة أن رصيد حسابها في نهاية شهر أكتوبر ٢٠٠٢ هو ٧٠١٢ دينار في حين كان الرصيد من واقع حساب النقدية بالبنك ٥٤٨٠ دينار كما تظهره سجلات الشركة في ذلك التاريخ.

ومن مقارنة دفاتر الشركة مع كشف حساب البنك اتضحت البيانات التالية:

١. هناك شيكان سحبوا خلال شهر أكتوبر لم تقدما بعد إلى البنك للحصول :

شيك رقم	تاريخ	المبلغ
١٧٥	٢٠٠٢/١٠/١٧	٦٠٠ دينار
١٨٩	٢٠٠٢/١٠/٢٥	٨٠٠ دينار

٢. قامت الشركة في اليوم من الأخير من الشهر بإيداع مبلغ ٤٨٠ دينار نقدا بحسابها بالبنك لم يظهر بكشف البنك.

٣. إشعار دائن بمبلغ ٧٩٢ دينار عن قيمة كمبيالة قام البنك بتحصيلها بتاريخ ١٠ أكتوبر بعد أن احتسب ٨ دينار مصاريف تحصيل غير أن الشركة لم تسجل هذا الإشعار بالدفاتر.

٤. هناك شيك بمبلغ ٨٠ دينار مسحوب لصالح الشركة من قبل محمد حسن
أحد عملاء الشركة قدم للبنك بتاريخ ١٧ أكتوبر لم تضاف قيمته
للمرصيد من قبل البنك لعدم كفاية الرصيد .

٥. هناك شيك بمبلغ ١٠٠ دينار مقدم من العميل عبد الباسط إلى الشركة
أضافه البنك بطريق الخطأ لحساب عميل آخر لدى البنك بدلا من حساب
الشركة لديه.

المطلوب :

أولا : إعداد مذكرة التسوية في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٢ م.

ثانيا : إجراء قيود اليومية اللازمة لضمان تطابق رصيد حساب النقدية بالبنك
مع رصيد كشف الحساب .

الحل : أولا : مذكرة تسوية حساب البنك :

مذكرة تسوية حساب البنك

في ٣١ / ١٠ / ٢٠٠٢

رصيد البنك من مواقع كشف البنك : ٧٠١٢ دينار
يضاف إليه

إيداع بتاريخ ١٠ / ١٣ ٤٨٠ دينار

شيك العميل عبد الباسط ١٠٠ دينار

٥٨٠ دينار

٧٥٩٢ دينار

يطرح منه

٦٠٠ دينار

شيك رقم ١٧٥

(١٤٠٠) دينار

٨٠٠ دينار

شيك رقم ١٨٩

٦١٩٢ دينار

الرصيد بعد التسوية (الرصيد الصحيح)

٥٤٨٠ دينار

النقدية بالبنك من واقع دفاتر الشركة

يضاف إليه :

٧٩٢ دينار

صافي قيمة كمبيالة محصلة

٦٢٧٢ دينار

يطرح منه :

(٨٠) دينار

صك محمد حسن لعدم كفاية الرصيد

٦١٩٢ دينار

الرصيد بعد التسوية (الرصيد الصحيح)

ثانيا : قيود اليومية :

من مذكورين

٢٠٠٢/١٠/٣١

٧٩٢ حـ / نقدية بالبنك

٨ حـ / مصاريف تحصيل

٨٠٠ إلى حـ / أوراق قبض برسم التحصيل

(إثبات تحصيل الكمبيالة مقدمة للتحصيل)

٨٠ من حـ / العميل محمد حسن

٨٠ إلى حـ / النقدية بالبنك ٢٠٠٢/١٠/٣١

مثال :

- ١ . اتضح من واقع كشف البنك أن رصيد حساب محلات النور التجارية في نهاية شهر ديسمبر ٢٠٠٢ هو ٤٤٧٣٠ دينار ، بينما الرصيد الوارد في حساب النقدية بالبنك من واقع حساب الأستاذ العام لمحلات النور في ذلك التاريخ ٤٠٧٧٠ دينار .
- ٢ . هناك إشعار مدين بمبلغ ٤٠ دينار يمثل مصروفات خدمات بنكية لم تسجل بالدفاتر المحاسبية.
- ٣ . إيداعات نقدية تمت في اليوم الأخير من شهر ديسمبر ٢٠٠٢ قامت بها محلات النور لم ترد بكشف البنك وكانت قيمتها ٧٣٦٠ دينار.
- ٤ . ثلاثة شيكات سحبت خلال شهر ديسمبر لم يتقدم بها المستفيدون إلى البنك لصرفها:

شيك رقم	تاريخ	المبلغ
٢٠٥	٥ ديسمبر	٣٢٠ دينار
٢١٠	٢٠ ديسمبر	٩٦٤٠ دينار
٢١٨	٢٢ ديسمبر	٤٠٠ دينار

- ٥ . حصل البنك مبلغ ١٠٠٠ دينار قيمة كمبيالة مسحوبة على أحد عملاء المحلات وقد أودع هذا المبلغ بحساب المحلات بالبنك غير أن محلات النور التجارية لم تسجل هذا المبلغ بدفاترها.

المطلوب:

أولاً: إعداد مذكرة التسوية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٢
ثانياً: إجراء قيود اليومية اللازمة لضمان تطابق رصيد حساب النقدية بالبنك
مع رصيد الكشف .

الحل:

أولاً : مذكرة التسوية :

مذكرة تسوية حساب البنك

في ٣١ / ١٠ / ٢٠٠٢

٤٤٧٣٠ دينار

الرصيد من واقع كشف البنك :

يضاف إليه :

٧٣٦٠

ايداعات بتاريخ ١٢/٣١

٥٢٠٩٠

يطرح منه :

٣٢٠ دينار

شيك رقم ٢٠٥

٩٦٤٠ دينار

شيك رقم ٢١٠

٤٠٠ دينار

شيك رقم ٢١٨

(١٠٣٦٠) دينار

٤١٧٣٠ دينار

الرصيد بعد التسوية

٤٠٧٧٠ دينار

الرصيد من واقع السجلات المحاسبية:

يضاف إليه :

١٠٠٠ دينار

قيمة كمبيالة لصالح المحلات

٤١٧٧٠ دينار

يطرح منه :

(٤٠) دينار

مصرفات خدمات مصرفية

٤١٧٣٠ دينار

الرصيد بعد التسوية (الرصيد الصحيح)

ثانيا : قيود اليومية :

٢٠٠٢/١٢/٣١

١٠٠٠ من حـ / النقدية بالبنك

١٠٠٠ إلى حـ / أوراق قبض برسم التحصيل

(إثبات تحصيل الكمبيالة المقدمة للتحصيل)

١٩٩٨/١٢/٣١

٨٠ من حـ / مصرفات خدمات مصرفية

٨٠ إلى حـ / النقدية بالبنك

(قيمة مصرفات الخدمات المصرفية)

تمارين الفصل الرابع

١. تصنف النقود إلى عدة أشكال . عدد هذه الأشكال وأشرحها .
 ٢. تشمل النقدية بالخزينة عدد من العناصر . فما هي هذه العناصر .
 ٣. هناك بعض العناصر إما مودعة بالخزينة أو البنك لا تعتبر من النقدية من وجهة النظر المحاسبية . فما هي هذه العناصر .
 ٤. توجد قاعدة تعتبر فيها أحد أو بعض عناصر الأصول المتداولة من النقدية فما هي هذه القاعدة .
 ٥. تعتبر النقدية من أكثر العناصر تعرضا للسرقة أو سوء الاستخدام مقارنة بالأصول الأخرى . ولهذا السبب تزداد الرقابة الداخلية على النقدية . فما المقصود بالرقابة الداخلية على النقدية . وما هي الإجراءات التي تطبقها الوحدة الاقتصادية لتحقيق الرقابة على النقدية .
 ٦. في ٢٠٠٢/١/١٠ تم تكوين صندوق مصروفات نثرية في شركة الروابي لإنتاج الأصباغ وكلّف المحاسب طارق بمسؤولية إدارة الصندوق . ويستفس التاريخ تم سحب شيك بمبلغ ٤٥٠ دينار أودع كعهدة لدى المذكور .
- في ١٠ منه بلغت المبالغ المدفوعة في الصندوق ٤٢٠ ديناراً موزعة كالآتي :

- ١٥٠ دينار مصروفات تصليح سيارات الشركة .
- ٨٠ دينار طوابع بريدية وبرقيات .
- ١٢٠ دينار مصروفات تنقلات داخلية .
- ٧٠ دينار مصروفا مواد تدفئة .

في ٢٠ منه تم جرد مفاجئ للصندوق ووجد أن هناك عجز بمبلغ ٢٠ دينار المطلوب :

١. إجراء قيود اليومية اللازمة في ظل الفرضيتين المستقلتين التاليتين:
— تجديد السلفه .

— عدم تجديد السلفه .

٢. إجراء القيد الخاص بالعجز . علما أنه من المراجعة المستندية وجد أن هناك مستند صرف بمبلغ ١٠ دينار دفع أجور تصليح كهربائيات المخزن لم تثبت بالصندوق

٧. اتضح من كشف حساب البنك بشركة التضامن في ٣٠ / ٨ / ٢٠٠٢ م يلي :

١— رصيد حساب النقدية بدفاتر الشركة ٦٣٨٠,٣٥ دينار بينما يشير كشف البنك بأن الرصيد بنفس التاريخ ٤٨٦٧,٣٥ دينار .

٢— ورد شيك إلى الشركة بتاريخ ٨ / ٢٥ بمبلغ ٢٩٢٣,١٠ دينار أرسل بالبريد إلى البنك للتحصيل لم يظهر ضمن الإيداعات .

٣. اتضح أن هناك خطأين في سجلات الشركة :

— شيك رقم ١٧٥ بمبلغ ٢٥٢ دينار سجل خطأ في يومية المدفوعات ٢٠ / ٢٥ دينار

— شيك رقم ١٨٨ بمبلغ ١٢٢,٧٥٠ دينار سجل بمبلغ ١٢٧,٢٥٠ دينار

٤. هناك شيك بمبلغ ١١٠ دينار مسحوب لصالح الشركة من قبل العميل بسام قدم للبنك بتاريخ ٢٧ / ٨ رفض من قبل البنك لعدم كفاية الرصيد.

٥. هناك أربعة شيكات تمت خلال الشهر لم تقدم بعد إلى البنك للتحصيل

رقم الشيك	التاريخ	المبلغ
١٦١	٨/٦	١٢٥,٩٨
١٦٩	٨/٢٠	٥٧٥,٤١٠
١٧٦	٨/٢٢	٢٣٠,٥٣
١٧٩	٨/٣٠	٣٥٠,٤١٣

٦. احتسب البنك مبلغ ١٧٠ ديناراً على الشركة مصروفات خطأ
٦. هناك مبلغ ٩٤٥ ديناراً يمثل قيمة كمبيالة أرسلت إلى البنك للتحصيل قام
البنك بتحصيلها وإضافة مبلغها الصافي لصالح الشركة بعد أن احتسب
مبلغ ٢,٥ دينار مصاريف تحصيل ، لم تثبت في سجلات الشركة
٧. سجل البنك خصماً على حساب الشركة مبلغ ٦ دينار مصروفات
خدمات مصرفية

٨. المطلوب :

— إعداد مذكرة تسوية حساب البنك في ٣١ / ٨ / ٢٠٠٢
— إجراء قيود اليومية المطلوبة المطابقة رصيد النقدية بكشف البنك مع
رصيد النقدية بسجلات الشركة.

الفصل الخامس

الاستثمارات قصيرة الأجل
بالأوراق المالية

الفصل الخامس

الاستثمارات قصيرة الأجل

بالأوراق المالية

مقدمة :

من الضروري أن تولي المشاريع عناية كبيرة باستخدام النقدية وبخاصة إذا كان جزء من أموالها فائضا عن حاجتها في الوقت الحاضر فتلجأ إلى استثمار هذه الأموال في نواح اقتصادية تمكنا من تحقيق العوائد بدلا من إبقائها معطلة بدون استثمار. على أمل بيعها بسعر أعلى في وقت قصير. عندما تزداد حاجتها إلى الأموال النقدية وتعتبر الاستثمارات بالأسهم والسندات من الدرجة الأولى أو الأسهم والسندات المضمونة البيع انسب الاستثمارات لتحقيق العائد بالإضافة إلى سرعة تحويلها إلى نقدية عند الحاجة.

ومن الأصول التي تصنف ضمن الاستثمارات القصيرة الأجل، حسابات التوفير والودائع لأجل، بالإضافة إلى الاستثمار في الأوراق المالية، التي تتميز بسهولة تسويقها وسهولة التخلص منها خلال السنة أو الدورة التجارية أيهما أطول. وتعتبر هذه الاستثمارات من الأصول المتداولة لأنه عند شرائها كانت النية لدى الشركة التخلص منها خلال السنة أو الدورة التجارية وهذا ما يميزها عن الاستثمارات الطويلة الأجل.

تكلفة اقتناء الاستثمارات قصيرة الأجل بالأوراق المالية

تتمثل تكلفة الأسهم أو السندات في المبالغ التي تم دفعها لقاء الحصول عليها وتشمل سعر الشراء مضافا إليها المصاريف المتعلقة بعملية الشراء.

فلو فرضنا أن إحدى الشركات قامت باستثمار أموالها الزائدة عن طريق شراء أسهم بمبلغ ٣٠٠٠ دينار وبلغت مصاريف الشراء الأخرى ٣٠٠ دينار دفعت بواسطة البنك . ففقد هذه العملية يكون :

٣٠٠٠ من حـ / استثمارات قصيرة الأجل — أ ١٥

٣٣٠٠ إلى حـ / النقدية بالبنك

وهذه الأمور ، أن الأسهم تغل إيراداً متغيراً يتوقف قبل كل شيء على أرباح الشركة مصدرة الأسهم ويسمى هذا الإيراد بالأرباح أما السندات فتغل إيراداً ثابتاً في أوقات محددة ، سنوياً أو نصف سنوي أو ربع سنوية تسمى بالفوائد وتسمى أرباح الأسهم وفوائد السندات بإيراد الأوراق المالية أو إيراد الاستثمارات . ولهذا عند اقتناء مثل هذه الأصول قد لا تعتبر المبالغ المدفوعة ثمناً لتكلفة الاستثمارات بالكامل نظراً لشراء الاستثمارات بعد تاريخ دفع الفوائد وخصوصاً السندات المربوطة بها كوبونات يمكن انتزاعها بسهولة وتقديمها إلى الجهات المعنية لاستلام الفوائد ، أو الشراء في حالة الأسهم بعد الإعلان عن توزيعات الأرباح وقبل تحصيلها . فلو أن الفائدة تدفع في ١/١ و ١/٧ من كل عام . فإن الشركة المصدرة تدفع هذه الفوائد لمن يحملها في ١/١ و ١/٧ من كل عام . فإذا اشترت إحدى الشركات أموالها في السندات بين هذين التاريخين فإن البائع سيطلب المشتري بدفع الفائدة التي اكتسبها من تاريخ آخر فائدة

استلمها لغاية تاريخ البيع بالإضافة إلى تكلفة شراء السندات . وفي هذه الحالة فإن الشركة المشترية قامت بشراء أصلين مختلفين يتمثلان بأولهما بالاستثمارات في السندات والآخر في الفائدة التي سيدفعها والتي سيعرضها بالتاريخ اللاحق لاستحقاق الفائدة من الشركة المصدرة لهذه السندات . وسنوضح مثلاً يبين هذه الحالة :

مثال :

في ٢٠٠١/٣/١ اشترت إحدى الشركات ١٠ سندات قرض (قيمة السند الاسمية ١٠٠٠ دينار بفائدة ٦% تدفع في ٣٠ / ٦ و ١٢/٣١ من كل عام) بالقيمة الاسمية

المطلوب : إثبات قيد اليومية اللازمة عند الشراء

الحل :

يلاحظ أن السندات قد اشتريت بعد مرور شهرين من سريان الفائدة فتكون الفائدة المستحقة والتي لم تستلم بعد تساوي

$$١٠٠٠ \text{ قيمة السندات الاسمية} \times ٦\% \times \frac{٢}{١٢} = ١٠٠ \text{ دينار}$$

وعليه فإن القيد يكون كالآتي

من مذكورين

١٠٠٠ حـ / استثمارات قصيرة الأجل — سندات

١٠٠ حـ / إيرادات استثمارات مستحقة

١٠١٠٠ إلى حـ / النقدية بالبنك

ويلاحظ أن الفائدة لم تعتبر جزء من الاستثمارات لأن الشركة التي اشترت هذه السندات سترجع قيمة القوائد عند استلام القوائد من الشركة المصدرة بتاريخ ٦/٣٠ وبذلك فعند استلام القوائد في ٦/٣٠/٢٠٠١ يكون إثبات قيد القوائد كالتالي:

$$10000 \times \frac{6}{100} = 600 \text{ دينار القوائد عن ستة أشهر}$$

٣٠٠ من حـ / النقدية بالبنك

إلى مذكورين

١٠٠ حـ / إيراد الاستثمارات المستحقة

٢٠٠ حـ / إيراد الاستثمار

وبذلك فإن الإيرادات حتى هذا التاريخ قد ظهرت برصيد قدره ٢٠٠ دينار والمتمثل بالأربعة الأشهر من تاريخ شراء السندات حتى تاريخ استلام أول فائدة ولكن لو تم شراء السندات الآنفة الذكر بأقل أو أكثر من القيمة الاسمية بخضم أو علاوة إصدار. فإن هذا الفرق لا يقيد في الدفاتر لأن الغرض من الاستثمار مؤقت ومن غير المحتمل الاحتفاظ بهذه السندات حتى تاريخ السداد بمعنى لا توجد ضرورة لاستيفاء علاوة (أو خصم)، إصدار السندات في حال الاستثمار قصير الأجل بينما يعتبر ضروري في حال الاستثمار طويل الأجل. كما هو موضح في المثال الآتي :

في ٢٠٠١/٣/١ اشترت إحدى الشركات ١٠ سندات قرض (قيمة السند الاسمية ١٠٠٠ دينار بفائدة ٦% تدفع في ٦/٣٠ و ١٢/٣١ من كل عام) بسعر السند ١٠٢٠ بضمها الفائدة المستحقة

المطلوب : إثبات قيد اليومية اللازم عند الشراء.

الحل : —

بما أن المبلغ الذي دفع الاقتناء ١٠ سندات هو ١٠٢٠٠ دينار بضمنها الفائدة التي حققتها السندات ولم تستلم بعد حتى تاريخ الشراء هي ١٠٠ دينار وعليه يكون قيد اليومية لإثبات الشراء كالآتي :

من مذكورين

١٠١٠٠ حـ / الاستثمار أن قصيرة الأجل — سندات

١٠٠ حـ / إيرادات الاستثمارات المستحقة

١٠٢٠٠ إلى حـ / النقدية بالبنك

ويمكن أن يقال نفس الشيء لو تم شراء ١٠٠ سهم من أسهم إحدى الشركات بسعر ٢٠ دينار للسهم مضافا قيمة التوزيعات المعلن عنها ولم يتم استلامها بعد، وتبلغ ٩٠٠ دينار ففي مثل هذه الحالة تجد أن هناك أصلين تم شراؤهما هما الاستثمارات في الأسهم والإيرادات المستحقة عن التوزيعات وبذلك يكون القيد التالي:

من مذكورين

٢٠٠٠ حـ / الاستثمارات قصيرة الأجل في الأسهم

٩٠٠ حـ / إيرادات الاستثمارات المستحقة

٢٩٠٠ إلى حـ / النقدية بالبنك

واستمرارا لتوضيح الاستثمارات القصيرة الأجل نعود إلى المثال السابق الخاص بالسندات والذي تم شراء ١٠ سندات بسعر ١٠٢٠ دينار للسند الواحد بضمنه الفائدة المستحقة ولنفرض أنه بتاريخ ٣١/٥/٢٠٠١ باعت الشركة ٥ سندات بسعر السند ١٠٥٠ دينار فالحل يكون كالتالي.

الحل:

يلاحظ أن نصف الأوراق التي كانت كلفتها ٥٠٥٠ أي (١٠١٠٠ ÷ ٢) قد تم بيعها بعد مضي ٥ أشهر من سريان آخر فائدة فاتورة دفعت في ٣١ / ١٢ وبذلك تكون الفوائد المكتسبة للسندات عن ثلاثة أشهر هي:

$$٥٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٣}{١٢} = ٦٥ \text{ دينار}$$

$$٥٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٢}{١٢} = ٥٠ \text{ دينار}$$

وعليه يكون قيد البيع كالتالي :

٥٢٥٠ من حـ / النقدية بالبنك

إلى مذكورين

٦٥ حـ / إيرادات الاستثمارات

٥٠ حـ / إيراد الاستثمارات المستحقة

٥٠٥٠ حـ / الاستثمارات القصيرة الأجل — سندات

٨٥ حـ / مكاسب بيع استثمارات قصيرة الأجل — سندات

إيراد الاستثمارات :

إيرادات الاستثمارات هي البالغ المستحقة للشركة عن الاستثمارات التي

تشتريها بالنسبة للأسهم فإن الإيراد هو المتمثل في توزيعات الأرباح النقدية فقط وتقيد

التوزيعات النقدية عند الإعلان عنها فقط ، لأن الشركة المصدرة للأسهم غير ملزمة بدفع التوزيعات إلا بعد الإعلان عن الدفع.

وبالنسبة للسندات فإن الإيراد هو الفوائد التي يتم دفعها من قبل الشركة المصدرة وتعتبر الفوائد إيراد للفترة وتفيد بالدفاتر بمجرد ثبوت الحق فيها ، أي بحلول مواعيد استلامها وإذا حدث أن انتهت الفترة المالية قبل استلام الفائدة فإنه لا بد من عمل قيد تسوية يترتب عليه قيد الفائدة المستحقة عن الفترة .

مثال :

في ١٠/١/٢٠٠١ قامت شركة بشراء الأوراق المالية التالية:

- ٥٠٠ سهم من أسهم شركة الصناعات الخفيفة بسعر ١٥ دينار للسهم الواحد.
- ٦٠٠ سند بفائدة ٦% من سندات بنك الأردن والخليج (القيمة الاسمية للسند ١٠٠٠ دينار) وذلك بسعر ٩٥ دينار علما بأن الفائدة تدفع في ٣٠/٩ من كل عام.
- في ١١/١/٢٠٠١ أعلنت شركة الصناعات الخفيفة عن توزيع أرباح نقدا بمعدل نصف دينار لكل سهم

رقم الحساب		حسابات عمومية		الميزان الداخلي		الميزان الخارجي		الميزان		مجموع		رقم القيد	رقم الحساب	تاريخ	رقم القيد	رقم الحساب	بيان	رقم	ملاحظات
د	هـ	د	هـ	د	هـ	د	هـ	د	هـ	د	هـ								
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠					١٠٠٠٠				١		٢٠٠٠/١/١٨			١	من حساب الخسائر	١٠٠٠٠
١١٠٠٠			١١٠٠٠									٢		٢٠٠٠/١/١٨			٢	من حساب الخسائر	١١٠٠٠
١٢٠٠٠			١٢٠٠٠									٣		٢٠٠٠/١/١٨			٣	من حساب الخسائر	١٢٠٠٠
١٣٠٠٠			١٣٠٠٠									٤		٢٠٠٠/١/١٨			٤	من حساب الخسائر	١٣٠٠٠
١٤٠٠٠			١٤٠٠٠									٥		٢٠٠٠/١/١٨			٥	من حساب الخسائر	١٤٠٠٠
١٥٠٠٠			١٥٠٠٠									٦		٢٠٠٠/١/١٨			٦	من حساب الخسائر	١٥٠٠٠
١٦٠٠٠			١٦٠٠٠									٧		٢٠٠٠/١/١٨			٧	من حساب الخسائر	١٦٠٠٠
١٧٠٠٠			١٧٠٠٠									٨		٢٠٠٠/١/١٨			٨	من حساب الخسائر	١٧٠٠٠
١٨٠٠٠			١٨٠٠٠									٩		٢٠٠٠/١/١٨			٩	من حساب الخسائر	١٨٠٠٠
١٩٠٠٠			١٩٠٠٠									١٠		٢٠٠٠/١/١٨			١٠	من حساب الخسائر	١٩٠٠٠

١١٥٠ من حـ / إيراد الاستثمارات

١١٥٠ إلى حـ / الأرباح والخسائر

لو فرضنا في المثال السابق أن الشركة التي اشترت السندات باعت ٢٠٠ سند من سندات بنك الأردن والخليج بسعر ١٠٥ دينار فأنا قيد البيع يكون كالتالي :

٢١٠٠٠ من حـ / النقدية في البنك

إلى مذكورين

١٩٠٠٠ حـ / استثمارات قصيرة الأجل سندات بنك الأردن والخليج

٢٠٠٠ حـ / مكاسب بيع الاستثمارات

وفي حالات أخرى فإن عملية البيع التي تقوم بها الشركة قد تكون قبل استلام الفوائد المستحقة لها . وعندئذ تطالب المشتري بدفع ثمن البيع مضافا إليها الفوائد من تاريخ آخر فائدة تم استلامها إلى تاريخ البيع . فمثلا لو أن الشركة قامت ببيع ٢٤٠ سند من السندات التي اشترتها بمبلغ ٢٣٥٢٠ دينار وذلك في يوم ٢٠٠١/١٢/٣١ أي بعد مرور ثلاثة أشهر من شرائها فإن القيود والمتعلقة بالبيع هي : —

٢٣٨٨٠ من حـ / النقدية بالبنك

إلى مذكورين

٢٢٨٠٠ حـ / استثمارات قصيرة الأجل سندات البنك الأردن والخليج

٣٦٠ حـ / إيراد الاستثمارات

٧٢٠ حـ / مكاسب بيع الاستثمارات

(بيع الاستثمارات مضافا إليها فوائد لمدة ثلاثة أشهر)

ويلاحظ أن القوائد التي لم تستلمها الشركة هي ٣٦٠ دينار حسب كالتالي:

$$٢٤٠ \times ٦\% \times \frac{٣}{١٢} = ٣٦٠ \text{ دينار وستطالب الجهة المشترية بمبلغ فائدة}$$

أرباح الاستثمارات = قيمة البيع ٢٣٥٢٠ - قيمة شراء السندات ٩٥ × ٢٤٠

٧٢٠ أي ٢٣٥٢٠ - ٢٢٨٠٠

وبالتالي فإن الربح والخسارة يتحدد من خلال مقارنة البيع بالتكلفة فيما لو اشترت الأسهم أو السندات من نوع واحد على شكل دفعة واحدة ، أو على دفعات ولكن بأسعار متساوية فلا توجد مشكلة في إيجاد كلفة الاستثمارات المباعة ما دام ثمن شرائها متساوي وكما لا حظنا في الأمثلة السابقة . ولكن إذا اشترت الشركة الأسهم أو السندات التي من نوع واحد على عدة دفعات وبأسعار مختلفة فتظهر مشكلة إيجاد كلفة الاستثمارات المباعة . فمثلا لو فرضنا أن المشتري التاجر أحمد اشترى أسهم شركة النسيج على دفعات وبأسعار مختلفة وكالآتي :

السعر بالدينار	عدد الأسهم المشتراة	تاريخ الشراء
٢٠	٢٠٠	٢٠٠١/١/٢٥
٢٢	٦٠٠	٢٠٠١/٧/٥
٢٦	١٠٠	٢٠٠١/١٠/٢٨

وعلى فرض أن التاجر أحمد في ٢٤ / ١١ / ٢٠٠١ باع ٣٠٠ سهم بسعر السهم ٢٢ دينار فما هي كلفة الأسهم المباعة ؟

فإن تحديد تكلفة الجزء المباع تعتمد على فرض التدفق المادي للاستثمار ومن الفروض التي تتبع طريقة التكلفة الفعلية وهي أفضل الطرق إذا كان بالإمكان معرفة تكلفة الأسهم والسندات المباعة . أما إذا لم نستطع معرفة التكلفة الفعلية فتحسب كلفة الاستثمارات المباعة بطريقة الوارد أولاً صادر أولاً أو طريقة الوارد أولاً صادر أولاً ، أو بطريقة المعدل الموزون . فإذا سعرت الأسهم المباعة بطريقة الموزون تكون كلفة بيعها كالآتي :

$$4000 = 20 \times 200$$

$$12200 = 22 \times 600$$

$$2600 = 26 \times 100$$

<u>٩٠٠ سهم</u>	<u>إجمالي التكاليف ١٩٨٠٠</u>
----------------	------------------------------

$$\text{معدل المتوسط للسهم الواحد} = \frac{\text{اجمالي التكلفة}}{\text{عدد الأسهم}} = \frac{19800}{900} = 22 \text{ دينار}$$

كلفة الأسهم المباعة حسب هذه الطريقة :

$$6600 = 22 \times 300 \text{ دينار إجمالي التكلفة بموجب طريقة المعدل الموزون أما إذا}$$

سعرت بطريقة الوارد أولاً صادر أولاً فتكون كالآتي:

كلفة الأسهم المباعة حسب هذه الطريقة :

$$4000 = 20 \times 200$$

$$2200 = 22 \times 100$$

<u>٣٠٠</u>	<u>إجمالي التكلفة بموجب طريقة ما يشتري أو يباع أولاً ٦٢٠٠</u>
------------	---

أما إذا سعر بطريقة ما يشتري أخيراً يباع أولاً تكون كلفة الأسهم المباعة كالتالي :

$$٢٦٠٠ = ٢٦ \times ١٠٠$$

$$٤٤٠٠ = ٢٢ \times ٢٠٠$$

<u>٣٠٠</u>	<u>٧٠٠٠</u> إجمالي التكلفة
------------	----------------------------

تقييم الاستثمارات القصيرة الأجل في الأوراق المالية

هناك ثلاثة طرق لتقييم الاستثمارات وهي التكلفة أو السوق ، وطريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل وستناول طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل وهي الأكثر استخداماً وشيوعاً بالنسبة للاستثمارات القصيرة الأجل .

الكلفة أو السوق أيهما أقل

جرت العادة على تسعير الأوراق المالية قصير الأجل بسعر الكلفة أو السوق أيهما أقل في نهاية السنة والمبرر لذلك أن سعر السوق إذا كان أقل من الكلفة فهو السعر المحتمل استمراره في الوقت الحاضر القريب الذي ستباع فيه الأوراق المالية وبالتالي يجب تخفيض الكلفة إلى سعر السوق . كما أن عدم تخفيض سعر الأوراق المالية إلى السعر الأقل وإدخالها في الميزانية بالسعر العالي سيؤدي إلى تضليل القارئ وإظهار الأصول بأكثر من قيمتها وإظهار رأس المال العامل (المتداول) بأكثر من قيمته .

إن هذه الطريقة ولو أنها تأخذ انخفاض الأسعار بنظر الاعتبار إلا أنها لا تأخذ ارتفاع الأسعار بالحسبان وبالتالي تتبع الحيلة والحذر في معالجتها للأوراق المالية وفي

حالة انخفاض سعر السوق عن التكلفة ما هو القيد اللازم إثباته لأخذ الانخفاض بنظر الاعتبار ؟

هناك طريقتان لتسوية انخفاض سعر الأوراق المالية عن كلفتها في آخر السنة وهي :

١- طريقة التخفيض المباشر : — بموجب هذه الطريقة يتم اثبات قيد التسوية الجردية بتخفيض الأوراق المالية إلى سعر السوق . وذلك يجعل حساب الاستثمارات في الأوراق المالية دائنا وحساب خسائر هبوط أسعار أوراق مالية مدينا ، الذي يقفل في نهاية السنة بحساب الأرباح والخسائر .

وبالتالي بعد انقاص تكلفة الأوراق المالية بالفرق عن سعر السوق فتظهر هذه الاستثمارات ضمن الأصول المتداولة بالميزانية ويسعر السوق مباشرة ولهذا اطلق عليها بطريقة التخفيض المباشر .

٢- طريقة التخفيض غير المباشرة : —

بموجب هذه الطريقة تبقى الاستثمارات في الأوراق المالية في حسابها بسعر التكلفة ويتم التخفيض بسعر السوق بتحميل هذا الانخفاض في القيمة السوقية عن التكلفة لحساب الدخل (أ . خ) ويسمى خسائر هبوط أسعار أوراق مالية غير محققة ويكون جانب القيد الدائن على شكل محصص هبوط أسعار أوراق مالية ويظهر حساب المخصص في الميزانية مطروحا من كلفة الأوراق المالية على أساس أنه حساب تقييمي .

وفي سبيل تطبيق التكلفة أو السوق أيهما أقل يتم الأخذ بفكرة المحصلة أي مقارنة جميع الاستثمارات بالسعر السوقي لهذه الاستثمارات مجتمعة . ولتوضيح ذلك فورد المثال التالي

مثال : —

إليك البيانات في ٢٠٠١/١٢/٣١ لإحدى الشركات والخاصة بعدد من الاستثمارات في الأوراق المالية بالتكلفة وسعر السوق

<u>أقل القيمتين</u>	<u>السوق</u>	<u>التكلفة</u>	
٥٠٠	٦٠٠	٥٠٠	أسهم شركة الإسمنت (٢٠٠ سهم)
٨٠٠	٨٠٠	٨٤٠	أسهم شركة الدواء (٥٠٠ سهم)
٧٨٠٠	٧٨٠٠	٨٤٠٠	سندات البنك العقاري ٦%
<u>٣٢٠٠</u>	<u>٣٤٠٠</u>	<u>٣٢٠٠</u>	سندات شركة الكهرباء ٥%
<u>١٢٣٠٠</u>	<u>١٢٦٠٠</u>	<u>١٢٩٤٠</u>	

بالمقارنة بين التكلفة والسوق نلاحظ أن إجمالي التكلفة ١٢٩٤٠ وإجمالي السوق ١٢٦٠٠ دينار ، وأن القيمة السوقية أقل من التكلفة وبالتالي فهي القيمة التي يجب أن تظهر في الميزانية وسيؤخذ الفرق بين التكلفة والسوق . وتعالج سواء بالطريقة

المباشرة أو غير المباشرة كما سيرد لاحقاً . أما العمود الثالث فهو يبين كيفية الأخذ بمفهوم التكلفة أو السوق أيهما أقل لكل بند من بنود الاستثمارات على حده ولا يؤخذ به في معالجة الاستثمارات ، لكن يمكن استخدامه في المخزون السلعي . وفي بعض الدول ، خصوصاً التي توجد فيها سوق للأوراق المالية فإن قسم من المحاسبين من يرى تطبيق تكلفة أو السوق لكل نوع من الاستثمارات ، أي فصل الاستثمارات في الأسهم من الاستثمارات في السندات ففي مثالنا السابق يمكن تطبيق هذا المفهوم كالآتي

<u>أقل القيمتين</u>	<u>السوق</u>	<u>التكلفة</u>
	٦٠٠	٥٠٠ (٢٠٠ سهم)
	<u>٨٠٠</u>	<u>٨٤٠</u> (٥٠٠ سهم)
١٣٤٠ دينار	١٤٠٠	١٣٤٠
	٧٨٠٠	٨٤٠٠
	<u>٣٢٠٠</u>	<u>٣٤٠٠</u> (٥٠٠ %)
١١٠٠٠ دينار	١١٠٠٠	١١٨

وبالتالي فإن الاستثمارات في الأسهم تقيم بسعر ١٣٤٠ (وهو سعر التكلفة بدون أخذ أي مخصص)

بينما الاستثمارات في السندات يجب أن تقيم بسعر ١١٠٠٠ (أي أن هناك محخص بمقدار ٨٠٠ دينار)

وفي رأينا أن الاستثمارات القصيرة الأجل سواء كانت أسهم أو سندات يجب أن تقيم مجتمعة لأنه كلا النوعين من الاستثمار قد تم اقتناؤها لنفس الغرض وهو الاستثمار المؤقت.

تكوين محخص خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

يخلق محخص خسائر هبوط أسعار أوراق مالية في الفترة التي لم يكن هناك رصيد مدور من السنة السابقة من حساب الأرباح والخسائر بالمبلغ المراد عمله يجعله مدبنا وحساب المخصص الجديد دائما بنفس المبلغ وستوضح ذلك في المثال التالي

مثال : —

في ١ / ١٠ / ٢٠٠١ قامت منشأة عامر التجارية باستثمار النقدية الزائدة لديها في أوراق مالية فقد اشترت ٢٠٠٠ سهم من أسهم شركة الإسمت و ١٠٠٠ سهم من أسهم شركة الدواء الأردنية وذلك مقابل مبلغ ٢٠٠٠٠ دينار لأسهم شركة الإسمت و ٤٠٠٠٠ دينار لأسهم شركة الدواء الأردنية .

وفي ٣١ / ١٠ / ٢٠٠١ اشترت المنشأة ٥٠٠ سند من سندات البنك العقاري بفائدة ٥% سنويا وتدفع القوائد في ٣١ / ١٠ و ٣٠ / ٤ من كل عام مقابل مبلغ وقدره ٥٠٠٠٠ دينار علما أن القيمة الاسمية للسند هي ١٠٠ دينار .

هذا وأن القيمة السوقية للأوراق المالية كانت وكما يلي

١٢ دينار لأسهم شركة الإسمنت ، ٢٠ دينار لأسهم شركة الدواء ، ٩٨

دينار لسندات البنك العقاري.

المطلوب :

إثبات ما تقدم في دفاتر المنشأة

قيد الشراء في ٢٠٠١/١٠/١

من مذكورين

٢٠٠٠ حـ / استثمارات قصيرة الأجل لأسهم شركة الإسمنت

٤٠٠٠ حـ / استثمارات قصيرة الأجل — أسهم شركة الدواء

٦٠٠٠٠ إلى حـ / النقدية في البنك

في ١٠/٣١ قيد شراء السندات

٥٠٠٠٠ من حـ / استثمارات قصيرة الأجل — سندات البنك العقاري

٥٠٠٠٠ إلى حـ / النقدية بالبنك

في ٢٠٠١/١٢/٣١ إثبات قيد التسوية لفوائد السندات المستحقة من ١٠/٣١ لغاية

١٢/٣١

$$٥٠٠ = \frac{٢}{١٢} \times ٦\% \times ٥٠٠٠٠$$

٥٠٠ من حـ / إيرادات الاستثمارات المستحقة

٥٠٠ إلى حـ / إيرادات الاستثمارات القصيرة الأجل

٥٠٠ من حـ / إيرادات الاستثمارات

٥٠٠ إلى حـ / الأرباح والخسائر

وأيضاً يتم تقسيم الاستثمارات القصيرة الأجل على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل
مجمعة وكما يلي :

التكلفة	السوق	الربح (أو الخسارة) غير المحققة
أسهم شركة الإسمت ٢٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	٤٠٠٠
أسهم شركة الدواء ٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	(٢٠٠٠٠)
سندات البنك العقاري ٥٠٠٠٠	٤٩٠٠٠	(١٠٠٠)
١١٠٠٠٠	٩٣٠٠٠	(١٧٠٠٠)

ويظهر التقييم أن السوق أقل من التكلفة. ولأن هذه المرة الأولى التي يحدث فيها
استثمار لذلك لا بد من تكوين محصص هبوط أسعار أوراق مالية لمواجهة الخسائر
المتوقعة طبقاً لمفهوم الحيلة والحذر بذلك فإن قيد التسوية اللازم تكوينه في ١٢/٣١
٢٠٠١ هو :

١٧٠٠٠ من — / خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

١٧٠٠٠ إلى — / محصص خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

ويتم إقفال الخسائر الغير محققة بقائمة الدخل أو الأرباح والخسائر كما يلي :

١٧٠٠٠ من — / أرباح وخسائر (الدخل)

١٧٠٠٠ إلى — / خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

أما حساب المخصص فيعامل على أساس حساب تقييمي يطرح من الاستثمارات
القصيرة الأجل الميزانية وكما يلي :

أصول	الميزانية كما ٢٠٠١/١٢/٣١	خصوم
أصول متداولة		
١١٠٠٠٠ استثمارات قصيرة الأجل		
(١٧٠٠٠) - محصن خسائر هبوط أ. مالية		
٩٣٠٠٠		

ويمكن استخدام طريقة التخفيض المباشر بحيث تظهر الأوراق المالية في الميزانية بسعر السوق مباشرة وبالقييد التالي على أن تظهر الكلفة بين قوسين للتوضيح

١٧٠٠٠ من حـ/ خسائر هبوط أسعار أ. مالية

١٧٠٠٠ إلى حـ/ الاستثمارات القصيرة الأجل

١٧٠٠٠ من حـ/ الأرباح والخسائر

١٧٠٠٠ إلى حـ/ خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

ولو فرضنا أن منشأة عامر قامت في بداية السنة التالية ١/١/ ٢٠٠٢ ببيع سندات البنك العقاري بمبلغ ٤٩٧٠٠ دينار فإن القيد اللازم هو :-

من مذكورين

٤٩٧٠٠ حـ/ النقدية في البنك

٨٠٠ حـ/ خسائر بيع الاستثمارات

إلى مذكورين

٥٠٠٠٠ حـ/ استثمارات قصيرة الأجل

٥٠٠ حـ/ إيراد الاستثمارات المستحقة

$$\text{الفوائد المستحقة} = ٥٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٢}{١٢} = ٥٠٠ \text{ دينار}$$

ونلاحظ أن الاستثمارات قد تم بيعها بخسارة قدرها ٨٠٠ دينار ولم يستخدم المخصص لتغطية الخسارة في السندات . وذلك لأن المخصص تم احتسابه على أساس الاستثمارات ككل بدلا من أخذ المخصص استثمار وبالتالي لا يجوز استخدامه لتغطية خسارة أحد الاستثمارات ، وفي نهاية كل فترة تتم المقارنة بين الكلفة والسوق ويتحدد رصيد المخصص لكن بالفرق بين القيمتين ومن هنا نجد أنه هناك ثلاثة حالات لمعالجة المخصص.

١- تخفيض مخصص خسائر هبوط أسعار أوراق مالية :

إذا كانت السنة الحالية هي ليست السنة الأولى التي يعمل فيه المخصص فقد يتبقى المخصص المدور من السنة السابقة ويضاف على المخصص المراد عمله في هذه السنة . فقد جرت العادة بتخفيض قيمة المخصص بالزيادة وبجعله مدينا وإعادة هذه الزيادة لحساب الدخل يجعله دائما وكما يلي :-

فمثلا : إذا كانت تكلفة الاستثمارات المنشأة عامر في نهاية عام ٢٠٠١ والقيمة السوقية لها كما يلي :

تكلفة	السوق	الربح (أو الخسارة) الغير محققة
أسهم شركة الإسمنت ٢٠.٠٠٠	٢٨.٠٠٠	٨.٠٠٠
أسهم شركة الدواء ٤.٠٠٠	٢٤.٠٠٠	(١٦.٠٠٠)
٦.٠٠٠	٥٢.٠٠٠	(٨.٠٠٠)

نلاحظ : أن رصيد المخصص الواجب الظهور في الميزانية هو ٨.٠٠٠ دينار بدلا من ١٧.٠٠٠ دينار لذلك يتم تعديل الرصيد السابق ليصبح ٨.٠٠٠ دينار ويعتبر النقص استرداداً لجزء من الخسائر غير المحققة ويكون بالقييد التالي :

٩٠٠٠ من حـ /مخصص خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

٩٠٠٠ إلى حـ /خسائر هبوط أسعار أ. مالية

قيد الاقفال

٩٠٠٠ من حـ / خسائر هبوط أسعار أ. مالية

٩٠٠٠ إلى حـ /الأرباح والخسائر

أما المخصص المعدل فيظهر في الميزانية مطروحا من حساب الاستثمارات وكما يلي

أصول	الميزانية في ٢٠٠٢/١٢/٣١	خصوم
أصول متداولة		
٦٠٠٠٠ استثمارات قصيرة الأجل		
٨٠٠٠ - مخصص خسائر هبوط أ. مالية		
٥٢٠٠٠		
١١٠٠	١١٠٠	

٢- زيادة مخصص خسائر هبوط أسعار أوراق مالية:

في حالة السنة الحالية هي ليست السنة الأولى التي يعمل فيها مخصص وبالتالي هناك رصيد مخصص مدور من السنة السابقة . وعند إجراء التقييم وكان المخصص المراد تكوينه أكثر من رصيد المخصص المدور من السنة السابقة جرت العادة إلى زيادته بالمبلغ الواجب عمله وبالتالي يحمل حساب الأرباح والخسائر بالفرق بين المخصص القديم والمخصص الجديد بجعله مديناً ، وجعل حساب المخصص دائناً بهذا الفرق ولتوضيح ذلك نورد إليك المثال التالي :

فمثلا لو كانت تكلفة الاستثمارات القصيرة الأجل المنشأة عامر في ٢٠٠٢/ ١٢/ ٣١ والقيمة السوقية كما يلي

كلفة	سوق	الربح (الخسارة) غير المحققة
أسهم شركة الإسمنت ٢٠٠٠٠	١٨٠٠٠	(٢٠٠٠)
أسهم شركة الدواء ٤٠٠٠٠	٢٢٠٠٠	(١٨٠٠٠)
٦٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	(٢٠٠٠٠)

نلاحظ : أن رصيد المخصص الواجب عمله هو ٢٠٠٠٠ دينار بدلا من ١٧٠٠٠ دينار . لذلك يتم تعديل المخصص السابق ١٧٠٠٠ . ليصبح ٢٠٠٠٠ دينار بزيادته بمقدار ٣٠٠٠ دينار

للوصول إلى الرصيد المطلوب ويتم ذلك بالقيود التالي:

٣٠٠٠ من حـ / خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

٣٠٠٠ حـ / مخصص خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

قيود الإقفال

٣٠٠٠ من حـ / الأرباح والخسائر

٣٠٠٠ إلى حـ / خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

وتظهر الاستثمارات قصيرة الأجل في الميزانية وكما يلي :

أصول	الميزانية في ٢٠٠٢ / ١٢ / ٣١	خصوم
أصول متداولة		
٦٠٠٠٠ استثمارات قصيرة الأجل		
(٢٠٠٠٠) - مخصص خسائر هبوط أ. مالية		
٤٠٠٠٠		

٣- تساوي القيمة السوقية مع التكلفة أو تزيد عنها :

في حالة تساوي القيمة السوقية مع التكلفة أو أن القيمة السوقية تزيد عن التكلفة فإنه لا داعي لوجود مخصص خسائر هبوط أسعار أوراق مالية. لأن زيادة القيمة السوقية تعني وجود أرباح محتملة. لكن جرت العادة حسب مفهوم الحيلة والحذر محاسبياً أن الأرباح لا تؤخذ بنظر الاعتبار إلا عند تحققها أي بالبيع وبالتالي يتطلب الفاء المخصص في حالة وجوده وكما يلي :

فمثلاً لو كانت تكلفة الاستثمارات لمنشأة عامر في ٢٠٠٢ / ١٢ / ٣١ والقيمة السوقية لها كما يلي

كلفة	السوق	الربح (أو الخسارة) غير المتحققة
أسهم شركة الإسمنت ٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	—
أسهم شركة الدواء ٤٠٠٠٠	٤٢٠٠٠	٢٠٠٠

نلاحظ وجود أرباح محتملة بمقدار ٢٠٠٠ دينار والتي يجب أن لا تؤخذ بنظر الاعتبار لهذا يجري تعديل الرصيد السابق للمخصص بحيث يصبح صفراً نظراً لعدم الحاجة إليه ويكون بالقيد التالي :

١٧٠٠٠ من حـ / مخصص خسائر هبوط أسعار أوراق مالية
١٧٠٠٠ إلى حـ / خسائر هبوط أسعار أوراق مالية
قيد الإقفال يكون.

١٧٠٠٠ من حـ / خسائر هبوط أسعار أوراق مالية
١٧٠٠٠ إلى حـ / الأرباح والخسائر
وتظهر الاستثمارات بالميزانية بالتكلفة كما يلي:

أصول	الميزانية في ٢٠٠٢ / ١٢ / ٣١	خصوم
أصول متداولة		
٦٠٠٠٠ استثمارات قصيرة الأجل		

تمارين الفصل الخامس

- ١- ما هي الطبيعة الأساسية للاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية مقارنة بالاستثمارات طويلة الأجل
- ٢- اشرح باختصار المعالجة المحاسبية لتقييم الاستثمارات القصيرة الأجل
- ٣- فرق بين الاستثمارات قصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل من حيث مدة الحيازة والأغراض وتبويبهما في الميزانية
- ٤- هل تحديد تكلفة الجزء المباع من الاستثمارات يعتمد على فرض التدفق المادي للاستثمارات وما هي طرق التحديد المستخدمة
- ٥- فيما يلي العمليات التي تمت في منشأة خالد التجارية خلال عام ٢٠٠٠
في ١/٢ اشترت المنشأة ٢٠٠٠٠٠ سهم عادي من أسهم شركة الاعتماد والمواد الغذائية بسعره دنانير للسهم الواحد ، وبلغت مصاريف الشراء بما فيها العمولة ٨٠٠ دينار
في ٣/٤/٩٠ اشترت ٢٠٠٠٠٠ سهم من أسهم شركة الإسمت بسعر ٧ دنانير للسهم وبلغت مصاريف الشراء ٢٠٠٠ دينار
في ١٠/٦ باعت المنشأة ١٠٠٠٠٠ سهم من أسهم شركة الاعتماد للمواد الغذائية بسعر ٨ دنانير للسهم كما بلغت مصاريف البيع التي دفعتها المنشأة ٥٠٠٠ دينار
في ٣٠/٦ اشترت ١٠٠٠ سند من سندات البنك الأردني القيمة الاسمية للسند ٥٠ دينار بفائدة ٦% تدفع في ٣٠/٦ و ١٢/٣١
في ٩/١ باعت المنشأة ٥٠٠ سند بسعر ٦٠ دينار للسند الواحد كما بلغت مصاريف البيع ٢٠٠ دينار

المطلوب :

- ١- إثبات العمليات أعلاه في دفاتر المنشأة .
- ٢- تقييم الاستثمارات القصيرة الأجل في دفاتر المنشأة إذا علمت أن القيمة السوقية للأسهم والسندات كانت كما يلي :
أسهم شركة الاعتماد ٤ دنانير
أسهم شركة الإسمنت ٦ دنانير
سندات البنك الأردني ٤٨ دينار
- ٦- إليك المعلومات التالية عن الاستثمارات قصيرة الأجل لشركة السلام في ٣١/١/٢٠٠١
٥٠٠ سهم في شركة الحديد والصلب

السوق	الكلفة	
١٠٥٠٠	١٤٠٠٠	٥٠٠ سهم في شركة الحديد والصلب
١٠٠٠٠	١٦٠٠٠	١٠٠٠ سهم في شركة الخليج
٢٧٥٠٠	٢٦٠٠٠	٢٥٠ سند في شركة الفوسفات

المطلوب : ١- تطبيق مبدأ السوق أو التكلفة أيهما اقل على هذه الاستثمارات وعمل قيود التسوية اللازمة

٢- إظهار هذه الاستثمارات في ميزانية الشركة في ٣١/١٢/٢٠٠٠

٧- بتاريخ ٣١/١٢/٢٠٠١ ظهرت الاستثمارات قصيرة الأجل في ميزانية شركة السجاد الوطنية كالتالي:

البيان	السوق	التكلفة
أسهم شركة (أ)	٣٥٠٠	٤٠٠٠
أسهم شركة (ب)	٧٥٠٠	٦٩٠٠
سندات	٨٩٠٠	١٠٠٠٠

وفي الستة أشهر الأولى لسنة ٢٠٠٢ تمت العمليات التالية :

- ١- تم بيع أسهم شركة (أ) بقيمة صافية قدرها ٤٥٠٠ دينار.
 - ٢- باعت استثمارات بالسندات بمبلغ ٨٠٠٠ دينار علما أن مقدار الفائدة المستحقة عليها بلغت ٢٥٠ دينارا.
- المطلوب : إعداد قيود اليومية اللازمة لعمليات البيع والشراء السابقة.

الفصل السادس

الذمعة المدينة

الفصل السادس

الذمم المدينة

مقدمة

يعبر حساب المدينون عن مبالغ مستحقة للوحدة الاقتصادية قبل الغير أما لفترة تقل أو تزيد عن سنة واحدة ، ولذلك يجري تصنيفها إلى : حسابات مدينين قصيرة الأجل ، وحسابات مدينين طويلة الأجل ، وفقا لمعيار الفترة الزمنية ، وتأسيسا على ما تقدم فإن حسابات المدينين المستحقة خلال سنة مالية واحدة أو دورة تشغيل واحدة تعتبر قصيرة الأجل ، إما التي تستحق خلال فترة تزيد عن السنة المالية الواحدة أو دورة التشغيل فتعتبر من حسابات المدينين طويلة الأجل.

وغالبا ما تلجأ الجهة الدائنة الطلب من المدين تعزيز مديونيته بورقة تجارية ، تعرف بأوراق القبض وتتمثل هذه الأوراق في القيمة الاسمية للكمبيالات أو السندات الأذنية التي تملكها الوحدة الاقتصادية بتاريخ إعداد القوائم المالية.

وتصنف حسابات المدينين إلى :—

- (١) حسابات المدينين التجارية : تمثل جميع الديون المستحقة للوحدة الاقتصادية على العملاء التجاريين نتيجة تعاملهم مع الوحدة في شراء سلع أو خدمات بالأجل، وهذا يعني استحقاق قيمة السلع والخدمات في تاريخ لاحق. يفهم مما سبق بأن حسابات المدينين التجارية تمثل الاستحقاقات الواجب تحصيلها من العملاء التجاريين للمنشأة وهي تمثل جزءا كبيرا من مجموع حسابات المدينين .
- (٢) حسابات المدينين غير التجارية: وهي الالتزامات النقدية التي تنشأ طرف الغير حيال الوحدة الاقتصادية عن عمليات مختلفة ومتنوعة ومن أمثلتها:

— السلف المالية المقدمة للعاملين في المشاة .
— التأمينات القابلة للاسترداد و المقدمة لبعض الشركات مثل تأمينات الهاتف والكهرباء والمياه ... الخ
— التأمينات المدفوعة لإنجاز بعض الأعمال مثل التأمينات المقدمة من قبل متعهدي الأرزاق.

— أرباح مستحقة عن الاستثمارات بالأسهم وفوائد السندات المستحقة.
— المبالغ المستحقة على شركات التأمين كتعويض عن خسائر حوادث الأخطار المؤمن عليها . أو على جهات حكومية كمصلحة الضرائب . والتعويض عن البضائع التالفة نتيجة سوء نقل وما في حكم ذلك .

— الديون الناشئة عن بيع الاستثمارات أو أصول أخرى (باستثناء البضاعة).
من المناقشة السابقة يتم تصنيف الديون كأصل متداول وإذا كان من المنتظر تحصيلها خلال الدورة التجارية أو خلال سنة أيهما أطول . ولذلك فإن الديون التجارية تصنف على أساس أنها أصول متداولة أما الديون غير التجارية فإنه يجب دراستها وتحليلها حسب طبيعة كل عنصر

واسيئادا لما تقدم يكون الدين أصل متداول إذا كان تاريخ استحقاقه خلال فترة نقل عن السنة أو خلال الدورة التجارية أيهما أطول فإذا استحق الدين خلال الفترة المحددة يعتبر أصلا متداولاً ، وفي حالة عدم استحقاقه وفق المعيار المحدد فيعتبر أصلا غير متداول.

والمشاكل الأساسية في المحاسبة عن حسابات المدينين تتعلق بتحديد قيمتها وتبويبها بقائمة المركز المالي ، ويتم تقويم حسابات المدينين قصيرة الأجل على أساس " صافي القيمة القابلة للتحقق " والتي يمكن قياسها بمقدار صافي النقدية التي يتوقع تحصيلها

خلال السنة المالية أو فترة دورة التشغيل أيهما أطول . وذلك تطبيقاً لمفهوم الحيطة والحذر المحاسبي الذي يقضي مراعاة الحيطة والحذر عند التقييم . أما الدين التجاري فيجب أن يظهر في الدفاتر على أساس القيمة المستحقة

العوامل المؤثرة على المتحصلات الناجمة عن الديون :

عند تسجيل المتحصلات لابد من مراعاة ثلاثة عوامل رئيسة هي :

— القيمة الاسمية لحسابات المدينين .

— احتمال تحصيل القيمة الاسمية مستقبلاً

— طول الفترة الزمنية اللازمة لتحصيل حسابات المدينين.

تحديد القيمة الإسمية لحسابات المدينين:

تنشأ حسابات المدينين من مزاولة المنشأة عملية بيع السلع أو الخدمات للعملاء على أن يتم تحصيل قيمة السلع والخدمات المباعة أو جزءاً منها خلال فترة زمنية لاحقة لتاريخ إتمام عملية البيع. وقيمة الديون المترتبة على العملاء نتيجة التعامل السابق يتوقف بالدرجة الأولى على تحديد صافي المبيعات ، ولأجل تحديد القيمة الصافية للمبيعات لا بد من معرفة التسهيلات المقدمة من قبل الوحدة الاقتصادية لعملائها والتي تنحصر بالدرجة الأولى بالخصم والمسموحات

احتمال تحصيل القيمة الاسمية مستقبلاً ومشاكل الديون المعروفة

تعتبر طريقة البيع الأجل إحدى أساليب البيع لتسهيل مهمة عقد الصفقات التجارية بهدف ترويج السلع والخدمات التي تتعامل بها الوحدات الاقتصادية. إلا أن هذه الطريقة لا تخلو من بعض المخاطر مثل امتناع المدين عن تسديد ما بذمته من ديون

نتيجة لعسره المالي ، أو إفلاسه أو لأي سبب آخر مما يترتب على ذلك تحمل الوحدة الاقتصادية لخسائر تسمى الديون المعدومة (د.م.). ويعتبر الدين معدوما عند التأكد من عدم إمكانية تحصيل الدين يتم استئزال قيمته من رصيد المدينين بموجب القيد التالي:

من حـ ديون معدومة (د.م.)

إلى حـ / المدينون - أسم العميل

ويقفل حساب الديون المعدومة في نهاية السنة بقائمة الدخل (أو حساب الأرباح والخسائر أو ملخص الإيرادات والمصروفات) كعبء حقيقي على دخل الفترة التي تعد عنها القوائم المالية وذلك بموجب القيد التالي :

من حـ قائمة الدخل (أ.خ)

إلى حـ / الديون المعدومة

وتقسم الديون المعدومة إلى قسمين رئيسيين هما:

أولا : ديون معدومة محققة على وجه الدقة:

إن الديون المعدومة المحققة على وجه الدقة يتم طرحها من رصيد المدينين ، إما خلال السنة أو في نهايتها ، وفي كلا الحالتين السابقتين يجب إثبات الدين المعدوم بتاريخ إعدامه في دفاتر الوحدة الاقتصادية وفق القيود المشار إليها فيما سبق.

مثال :

اظهر ميزان مراجعة شركة البسمة التجارية البيانات التالية :

٢٠٠٠٠ مدينون ، ٤٠٠٠ ديون معدومة .

وفي نهاية المدة التجارية أعدم دين قدره ٢٠٠٠ دينار .

المطلوب : إجراء قيود التسوية والإقفال .

الحل :

١- قيد التسوية والإقفال :

٢٠٠٠ من حـ / الديون المعدومة ١٢/٣١

٢٠٠٠ إلى حـ / المدينون

٦٠٠٠ من حـ / قائمة الدخل (أ.خ)

٦٠٠٠ إلى حـ / الديون المعدومة ١٢/٣١

من المثال السابق يمكن أن نسجل الملاحظات التالية :

١- الديون المعدومة خلال السنة والظاهر رصيدها بميزان المراجعة (٤٠٠٠ دينار)

سبق وأن تم استغلالها من رصيد حساب المدينين.

ولذلك في نهاية السنة المالية يتم عمل قيد تسوية للديون التي أعدمتم فقط في نفس الفترة .

٢- يعمل قيد تحميل الديون المعدومة { خلال السنة (الظاهرة بميزان المراجعة)

والديون المعدومة في نهاية السنة { على حساب الأرباح والخسائر (٤٠٠٠ + ٢٠٠٠)

٣- يصبح رصيد المدينين بعد إثبات الدين المعدوم في نهاية السنة (عند الجرد)

١٨٠٠٠ دينار (٢٠٠٠٠ - ٢٠٠٠) ، أي رصيد المدينين الظاهر بالميزان -

الديون المعدومة في نهاية السنة .

ثانيا : الديون المعدومة غير المحددة على وجه الدقة:

وهي تلك الديون التي لم يجر التأكد من إعدامها خلال السنة، وما دامت هي موضع التأكد فلذلك لا يجري طرح مبلغها من رصيد المدينين ، إلا أنه يجب تحميلها على قائمة

الدخل (أو ملخص الإيرادات والمصروفات أو حساب الأرباح والخسائر) خصما على إيرادات الفترة تطبيقا لمفهوم الحیطة والحذر المحاسبي . وتأسيسا على ما تقدم يتم عمل محخص بقيمة الديون المعدومة . ولذلك يتم إثبات هذا المحخص في نهاية الفترة بالقييد التالي :

من حـ / قائمة الدخل (أ . خ)

إلى حـ / محخص الديون المعدومة

مثال :

في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١ وعند إعداد الحسابات الختامية لإحدى الشركات التجارية . كون محخص للديون المعدومة بمبلغ ٧٠٠ دينار ، وذلك لمقابلة خسارة مؤكدة نتيجة افلاس المدين صلاح . ولذلك يكون هذا المبلغ محخص للديون المعدومة بالقييد الآتي :

٧٠٠ من حـ / قائمة الدخل (أ . خ)

٧٠٠ إلى حـ / محخص الديون المعدومة

ومن القيد السابق يتضح أن رصيد المدينين الظاهر بميزان المراجعة في نهاية الفترة المالية سوف لا يتأثر بمخصص الديون المعدومة سواء بالزيادة أو النقصان ، وإنما يظهر هذا المحخص بقائمة المركز المالي إما مطروحا من رقم المدينين أو في بند مستقل بجانب الخصوم . وعند إعدام الدين في الفترة أو الفترات اللاحقة يتم قفل مبلغه في حساب محخص الديون المعدومة (وأي فرق بالزيادة أو النقصان يرحل إلى حساب الأرباح والخسائر) قائمة الدخل أو ملخص الإيرادات والمصروفات .

فلو فرضنا أنه في سنة ٢٠٠٢ م تم إعدام ٥٠٠ دينار من ديون العميل صلاح فهنا تجري القيد التالي :

٥٠٠ من حـ / الديون المعدومة

٥٠٠ إلى حـ / المدينون — صلاح

٥٠٠ من حـ / مخصص الديون المعدومة

٥٠٠ إلى حـ / الديون المعدومة

٢٠٠ من حـ / مخصص الديون المعدومة

٢٠٠ إلى حـ / قائمة الدخل (أ . خ) — إيرادات سنوات سابقة

وتجدر الإشارة إلى أن كثيرا ما يثار جدل بخصوص طبيعة الديون المعدومة مفادة هل أن هذا النوع من الديون يتعلق بوظيفة البيع أم بوظيفة الإدارة العامة فيرى البعض أن هذا الدين يرتبط بسياسة البيع ، ولذلك فهو مرتبط بوظيفة البيع. بينما يرى البعض الآخر أن الديون المعدومة لا ترتبط بوظيفة البيع بل هي نتيجة سوء وإهمال الإدارة في اختيار العملاء الجيدين أو في سياسة تحصيل الديون في الوقت المناسب .

تحصيل الديون المعومة:

إن إعدام الدين محاسبيا لا يعتبر نهائيا لأنه قد يحدث أن يتم تحصيله بالكامل أو تحصيل جزء في السنة أو السنوات التي تلي سنة إعدامه ، ولذلك فعند تحصيل هذه الديون يتم إثباتها في الدفاتر بالقيود التالي:

من حـ / الخزينة أو البنك

إلى حـ / ديون معدومة محصلة

وفي نهاية السنة المالية التي تحصل فيها الديون تقفل في قائمة الدخل (ملخص الإيرادات والمصروفات أو حساب الأرباح والخسائر) كإيراد للفترة التي حصلت فيه وذلك بموجب القيد التالي:

من حـ / ديون معدومة محصلة

إلى حـ / قائمة الدخل (الأرباح والخسائر)

مثال :

في سنة ٢٠٠١ م تم إعدام دين لأحد العملاء بمبلغ ٣٠٠ دينار وحمل خصما على إيرادات تلك الفترة ، وفي سنة ٢٠٠٢ م تم تحصيل مبلغ ١٠٠ دينار من الدين ففي مثل هذه الحالة يجري إثبات العملية بالدفاتر بالصورة التالية:

١٠٠ من حـ / الخزينة

١٠٠ إلى حـ / ديون معدومة محصلة

١٠٠ من حـ / ديون معدومة محصلة

١٠٠ إلى حـ / قائمة الدخل (ملخص الدخل)

الديون المشكوك في تحصيلها :

الديون المشكوك في تحصيلها هي ديون محتمل عدم تحصيلها نتيجة الشك في القدرة المالية للعميل وما دام عنصر الشك موجودا هنا فإن المبادئ المحاسبية تتطلب الاحتياط له عن طريق عمل مخصص لمواجهة الخسارة المحتملة ، وهذا المخصص يطلق عليه اسم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، ويتم معالجته بطريقتين هما :

١- الطريقة المباشرة :

تقضي هذه الطريقة بعدم تسجيل أي قيد محاسبي عند الشك في تحصيل الديون، وإنما يجري إثبات الخسائر الناجمة عن ذلك عند التأكد من عدم تحصيل قيمة الدين ، وتحملة على حساب الديون المعدومة خصما من رصيد المدينين كما هو الحال عند إعدام أي دين آخر ، بموجب القيد التالي :

من حـ / ديون معدومة

إلى حـ / المدينون — اسم العميل

وفي نهاية السنة المالية يتم تحميل قيمة هذا الدين بالإضافة إلى الديون المعدومة الأخرى خصما على إيرادات الفترة بموجب القيد التالي :

من حـ / قائمة الدخل (أرباح وخسائر)

إلى حـ / ديون معدومة

إلا أن هذه الطريقة تتنافى مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات الذي يقضي مقارنة الإيرادات بالمصروفات التي تمت التضحية بها أو التكاليف التي تم استفادها في سبيل الحصول على تلك الإيرادات. كما أنها تتنافى مع الحيطة والحذر الذي يقضي الاحتياط من الخسائر المحتملة . وبالإضافة إلى ذلك فإن اتباع هذه الطريقة تؤدي إلى عدم دقة المركز المالي للمشروع لعدم دقة رصيد المدينين

٢- الطريقة غير المباشرة :

يتم اتباع هذه الطريقة تطبيقا للمبادئ المحاسبية التي تقضي بالاحتياط للخسائر المحتملة كما أنها تتفادى العيوب الناجمة عن تطبيق الطريقة المباشرة . وعلى هذا الأساس يكون في نهاية الفترة المالية مخصص يحجز من دخل الفترة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ويظهر مخصصا من رصيد المدينين بقائمة المركز المالي أو يظهر ببند مستقل ضمن الخصوم المتداولة .

والقيد يكون :

من حـ / قائمة الدخل (أو الأرباح والخسائر)

إلى حـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

لما سبق يتضح أن عمل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها لا يؤثر على رقم المدينين سواء بالزيادة أو النقصان ، لأن عمل هذا المخصص لا يمنع من مطالبة المدينين، وإنما جاء تحسبا لوقوع خسائر الديون المعدومة وعند عمل المخصص تواجه المحاسب أحد احتمالين :

أولا : عدم وجود رصيد سابق لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها، فيتم تقدير قيمة المخصص كما هو مطلوب بحيث يكون مساويا لما هو مطلوب من دخل الفترة ثم يثبت ويحجز في الدفاتر المحاسبية بجعل حساب الأرباح والخسائر مدينا وحساب المخصص دائنا .

ثانيا : وجود رصيد لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها من العام السابق .
وهنا يقابلنا أحد الاحتمالات التالية :

١— يكون رصيد مخصص السنة السابقة مساويا لقيمة المخصص المراد عمله في هذا العام ، ولذلك فما دام الرصيد السابق مساويا لقيمة مخصص السنة الحالية فلا تجري أي تسوية على رصيد المخصص باعتبار أن الرصيد يغطي قيمة الديون المحتمل عدم تحصيلها ومساويا للنقص المحتمل في رصيد المدينين هذا العام.

٢— يكون رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام السابق أقل من قيمة الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام . لمواجهة ذلك يجب زيادة رصيد المخصص حتى يكون مساويا لقيمة الديون المشكوك في تحصيلها بالقيود التالي :

من حـ / قائمة الدخل أو (الأرباح والخسائر)

إلى حـ / مخصص الديون المشكوك فيها

علما أن تعلية قيمة مخصص هذا العام تتم بالفرق بين رصيد المخصص للسنة السابقة الظاهر بميزان المراجعة في نهاية الفترة المالية وقيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام . فلو فرضنا أن رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام السابق والظاهر بميزان المراجعة في السنة المراد الاحتياط من ديونها بمبلغ ٥٠٠ دينار ، بينما قدرت الديون بمبلغ ٧٠٠ دينار . ففي مثل هذه الحالة يكون قيمة تعلية المخصص ٢٠٠ دينار، أي إيجاد الفرق بين رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للسنة السابقة وقيمة الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام (٧٠٠ — ٥٠٠) وبقية الفرق يتم إجراء القيد التالي :

٢٠٠ من حـ/قائمة الدخل (أ.خ)

٢٠٠ إلى حـ/مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

ويظهر الرصيد الجديد لحساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مخصصا من حساب المدينين بقائمة المركز المالي بجانب الأصول ، أو بيند مستقل في جانب الخصوم.

٣- يكون مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام السابق أكبر من قيمة الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام . فبموجب هذه الحالة يتم تخفيض رقم المخصص للسنة السابقة بمقدار قيمة الفرق بين الرصيد السابق وقيمة الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام . وبالفارق يتم إجراء القيد التالي:

من حـ/مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

إلى حـ/قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر)

ويكون الرصيد الجديد ظاهرا بقائمة المركز المالي مطروحا من رقم المدينين أو في بند مستقل بجانب الخصوم كما هو في الحالات السابقة.

مثال :

الأرصدة التالية ظهرت ضمن ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر إحدى الشركات التجارية : ٦٢٥٠ مدينون ، ٢٠٠ ديون معدومة ، ٦٠٠ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

فإذا علمت بأنه أعدم في نهاية السنة دين قدره ٢٥٠ دينار.

المطلوب :

١- إجراء قيود اليومية اللازمة .

٢- تصوير حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، وحساب الديون المعدومة، ثم بين أثر العمليات السابقة على القوائم المالية في نهاية الفترة المالية. وذلك في ظل الافتراضات المستقلة التالية:

أ - ععدم وجود رصيد مخصص للديون المشكوك في تحصيلها في السنة السابقة ويراد عمل لهذه السنة بنسبة ٥٠% من رصيد المدينين .

ب - اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٠% من رصيد المدينين.

ج - اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ٨% من رصيد المدينين .

د - اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٢% من رصيد المدينين .

الحل :

الافتراض (أ) :

مخصص الديون المشكوك فيها = - رصيد المدينين الصافي (رصيد المدينين بالميزان - الديون المعدومة في نهاية السنة) × النسبة .

$$= (٦٢٥٠ - ٢٥٠) \times ٥\% = ٣٠٠ \text{ دينار .}$$

بما أن الفرض يشير إلى عدم وجود محخص للديون المشكوك في تحصيلها من السنة السابقة فإنه والحالة هذه يعتبر المحخص المعمول هذه السنة هو الرصيد الوحيد وعليه يخصم من دخل الفترة ويحمل على قائمة الدخل أو (الأرباح والخسائر).

١- قيود النسوية والإقفال في ١٢/٣١

٢٥٠ من حـ / الديون المعدومة

٢٥٠ إلى حـ / المدينون

٧٥٠ من حـ / أ.خ الأرباح والخسائر (ملخص الدخل)

إلى مذكورين

٤٥٠ حـ / ديون معدومة

٣٠٠ حـ / محخص الديون المشكوك في تحصيلها

٢- حسابات الأستاذ :

حـ / الديون المعدومة

٢٠٠	رصيد بالميزان	٤٥٠	من حـ / أ.خ
٢٥٠	إلى حـ / المدينون		
٤٥٠		٤٥٠	

حـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٣٠٠	رصيد يظهر بقائمة المركز المالي	٣٠٠
٣٠٠		٣٠٠

حـ / المدينين

٦٢٥٠	رصيد ١٢/٣١	٢٥٠	من حـ/ديون معدومة
		٦٠٠٠	رصيد (يظهر بقائمة المركز المالي)
٦٢٥٠		٦٢٥٠	

حـ / أرباح الخسائر

٤٥٠	إلى حـ / د.م (ديون معدومة)
٣٠٠	إلى حـ/مخصص ديون مشكوك فيها

قائمة المركز المالي

الأصول المتداولة :		
المدينون	٦٠٠٠	
— مخصص ديون مشكوك فيها	(٣٠٠)	
صافي المدينين		٥٧٠٠

الافتراض (ب)

$(٦٢٥٠ - ٦٠٠) \times ١٠\% = ٦٠٠$ دينار قيمة الديون المشكوك في تحصيلها هذا

العام .

بما أن رصيد محخص الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام = رصيد محخص السنة السابقة .

إذا لا يعمل أي قيد تسوية لذلك .

١- قيود التسوية في ١٢ / ٣١ :

٢٥٠ من حـ / الديون المدومة

٢٥٠ إلى حـ / المدينون

٤٥٠ من حـ / الأرباح والخسائر (ملخص الدخل)

٤٥٠ إلى حـ / الديون المدومة

٢- حسابات الأستاذ :

منه حـ / الديون المدومة له

٢٠٠	رصيد ١٢ / ٣١	٤٥٠	من حـ / أ.خ
٢٥٠	إلى حـ / المدينون		
٤٥٠		٤٥٠	

منه حـ / محخص الديون المشكوك في تحصيلها له

٦٠٠	رصيد يظهر بقائمة المركز المالي	٦٠٠	رصيد بالميزان
٦٠٠		٦٠٠	

منه	حـ / مدينون	له
٦٢٥٠	رصيد بالميزان	٢٥٠
		٦٠٠٠
٦٢٥٠		٦٢٥٠
		من حـ / ديون معدومة
		رصيد (يظهر بقائمة المركز المالي)

٣- القوائم المالية :

منه	حـ / أ . خ الأرباح والخسائر	له
٤٥٠	إلى حـ / ديون معدومة	

قائمة المركز المالي

الأصول المتداول :		
المدينون	٦٠٠٠	
- مخصص ديون مشكوك فيها	(٦٠٠)	
صافي المدينين		٥٤٠٠

الافتراض (جـ) :

$$(٦٢٥٠ - ٢٥٠) \times ٨\% = ٤٨٠ \text{ دينار مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لهذا}$$

العام .

بما أن رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام السابق = ٦٠٠

إذا $١٢٠ = ٤٨٠ - ٦٠٠$ دينار الزيادة في المخصص والذي يستوجب تزييله من

مخصص العام السابق.

١ — قيود التسوية والأقفال في ٣١ / ١٢ :

٢٥٠ من حـ / الديون المعدومة

٢٥٠ إلى حـ / المدينون

١٢٠ من حـ / محصص الديون المشكوك في تحصيلها

١٢٠ إلى حـ / الأرباح والخسائر

٤٥٠ من حـ / الأرباح والخسائر

٤٥٠ إلى حـ / الديون المعدومة

٢ — حسابات الأستاذ :

منه حـ الديون المعدومة له

٢٠٠	رصيد بالميزان	٤٥٠	من حـ / أ.خ
٢٥٠	إلى حـ / المدينون		
٤٥٠		٤٥٠	

منه حـ محصص الديون المشكوك في تحصيلها له

١٢٠	إلى حـ / أ.خ	٦٠٠	رصيد بالميزان
٤٨٠	رصيد بظهور بقائمة		
٦٠٠	التركيب المالي	٦٠٠	

منه ح/ المدينين له

٦٢٥٠	رصيد بالميزان	٢٥٠	من حـ/ ديون معلومة
		٦٠٠٠	رصيد (يظهر بقائمة المركز المالي)
٦٢٥٠		٦٢٥٠	

٣- القوائم المالية

ح/ أ. خ

هـ	إلى حـ/ م. د.	له	الأصول	قائمة المركز المالي
٤٥٠		من حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها	الأصول المتداول:	
	١٢٠		المدينين	٦٠٠٠
			— مخصص ديون مشكوك فيها	(١٨٠)
			صافي المدينين	٥٥٢٠

الافتراض (د)

$$(٦٢٥٠ - ٢٥٠) \times ١٢\% = ٧٢٠ \text{ دينار مخصص الديون المشكوك في تحصيلها}$$

هذا العام .

بما أن رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها = ٦٠٠٠ دينار فإنه إذا أقل من

المخصص المراد عمله لمواجهة هذا العام بمبلغ ١٢٠ دينار .

لذلك من الضروري تلبية رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام السابق

بمقدار الفرق السابق.

١- قيود التسوية والإقفال في ٣١ / ١٢ :

٢٥٠ من حـ / الديون المدومة

٢٥٠ إلى حـ / المدينون

٥٧٠ من حـ / أ . خ

إلى مذكورين

٤٥٠ حـ / الديون المدومة

١٢٠ حـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٢- حسابات الأستاذ :

حـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

حـ / الديون المدومة

له

منه

له

منه

رصيد بالميرانية	٦٠٠	رصيد بظهر	٧٢٠	من حـ / أ . خ	٤٥٠	رصيد بالميزان	٢٠٠
من حـ / أ . خ	١٢٠	بقائمة المركز المالي				إلى حـ / المدينون	٢٥٠
	٧٢٠		٧٢٠		٤٥٠		٤٥٠

منه حـ / المدينين له

٦٢٥٠	رصيد دائريون	٢٥٠	من حـ دائريون مدفوعة
		٦٠٠٠	مخصص (مطهر) قائمة
			(المركز المالي)
٦٢٥٠		٦٢٥٠	

٣- القوائم المالية

منه حـ / أ.خ له الأصول قائمة المركز المالي

٤٥٠	إلى حـ / م.د	١٢٠	من حـ / مخصص
			الدائريون المشكوك
			في تحصيلها
			الأصول المتداولة:
			المدينون
			٦٠٠٠
			(٧٢٠)
			مخصص ديون مشكوك
			فيها (صافي رصيد المدينين)
			صافي المدينين
			٥٢٨٠

طرق تقدير الديون المشكوك في تحصيلها :

هناك عدد من الطرق التي بواسطتها يتم تحديد قيمة مخصص الديون المشكوك

في تحصيلها . وأهم هذه الطرق هي :

- ١- كنسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة .
- ٢- كنسبة مئوية من أرصدة العملاء (المدينين)
- ٣- تقدير المخصص بواسطة تحديد أعمار حسابات العملاء .

وفي الفقرات التالية سوف نتطرق إلى كل طريقة من هذه الطرق الثلاث

بشيء من التفصيل :

١- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة:

تستند هذه الطريقة على أساس ما يتوفر لدى الوحدة الاقتصادية من بيانات ومعلومات عن الديون السابقة وما تتيحه من خبرة واستنتاج مستقبلي لحالة الديون فلو كانت البيانات السابقة تشير إلى أن ١% من صافي المبيعات الآجلة هي ديون مشكوك في تحصيلها كمتوسط ، فعلى أساس ذلك يتم أخذ هذه النسبة لاحتساب المخصص من صافي المبيعات الآجلة للسنة المراد عمل مخصص لها. بمعنى آخر أن هذه الطريقة تقوم على أساس احتساب متوسط للديون المشكوك في تحصيلها لعدد من السنوات واعتماده كنسبة مئوية من قيمة المبيعات الآجلة في كل سنة يعمل عنها هذا المخصص . فلو فرضنا أن الديون المشكوك في تحصيلها للفترة من ١٩٩٦ م ولغاية ٢٠٠١ كانت ٢%، ١%، ٢%، ١%، ٢%، ١% من صافي قيمة المبيعات الآجلة للسنوات السابقة على التوالي، ويراد عمل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها لسنة ٢٠٠٢ م ، ولأجل تحديد المخصص المطلوب يتم استخراج المتوسط الحسابي للنسب السابقة لعمل نسبة المخصص لسنة ٢٠٠٢ م وهو ١,٥% من صافي قيمة المبيعات الآجلة.

٢- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة مئوية من إجمالي أرصدة العملاء

لا تختلف هذه الطريقة عن سابقتها من حيث أسلوب استخراج المخصص ، وإنما الفرق يكمن في استبدال صافي المبيعات الآجلة بأرصدة العملاء ، فإذا وجد أن

خبرة السنوات السابقة تشير إلى عدم تحصيل ٦% من أرصدة العملاء البالغ رصيدهم الإجمالي لهذه السنة ٧٠.٠٠٠ دينار ، فإن تحديد المخصص المطلوب يتم بضرب النسبة (٦%) في رصيد إجمالي العملاء للحصول على قيمة المخصص أي $٧٠.٠٠٠ \times ٦\%$ = ٤٢٠٠ دينار .

٣- تقدير المخصص بواسطة تحديد أعمار حسابات العملاء :

تقوم طريقة تحديد أعمار حسابات العملاء على الدراسة التفصيلية لرصيد حساب كل عميل من العملاء ومعرفة حركة واتجاهات الرصيد خلال الفترة المحاسبية، ومن ثم يتم تحليل أرصدة العملاء استناداً إلى السياسة الائتمانية وشروط الائتمان . وعلى ضوء ذلك يحدد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها . ولتوضيح هذه الطريقة نفترض أن فترة الائتمان الممنوحة للعملاء هي ثلاثة أشهر ، فتجري على ضوء ذلك دراسة وتحليل أرصدة العملاء إلى فئات وفق الجدول التالي :

اسم العميل	الرصيد	مدة الأرصدة (بالأشهر)			
		أقل من ٣	من ٣ إلى ٦	من ٦ إلى ٩	أكثر من ٩
خليفة	٧٠٠	٣٢٥٠	٧٠٠		
عبد الباسط		١٢٢٠			
طارق	٤٢٥٠				٤٢٥٠
سعود	٨٥٠			٨٥٠	
نور الدين	٦٠٠		٦٠٠		
نوري					
المجموع (افتراضي)	٨.٠٠٠	٦.٤٠٠	٩.٠٠٠	٣.٠٠٠	٤.٠٠٠
احتمال التحصيل		١٠٠%	٩١%	٥٠%	١٠%

وعلى أساس معطيات الجدول السابق يتم تحديد احتمالات تحصيل الديون حيث يطلق على الديون التي يكون احتمالها ١٠٠% بالديون الجيدة، والديون التي يكون احتمال تحصيلها ٥٠% ديون عادية، أما الديون التي يقل احتمال تحصيلها عن ٥٠% فتسمى بالديون الرديئة. ولتحديد المخصص من النسب السابقة يتم عن طريق ضرب كل فئة من الفئات في المتعم الحسابي لاحتمال التحصيل كما هو موضح بالجدول التالي ^١:

الفئة	القيمة	احتمال التحصيل	احتمال عدم التحصيل	مقدار المخصص
الأولى	دينار	١٠٠%	صفر	دينار
الثانية	٩٠٠٠	٩٠%	١٠%	صفر
الثالثة	٣٠٠٠	٥٠%	٥٠%	٩٠٠
الرابعة	٤٠٠٠	١٠%	٩٠%	١٥٠٠
المجموع	٢٢٤٠٠			٣٦٠٠
				٦٠٠٠

وعلى ضوء الجدول السابق يتم تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بمقدار ٦٠٠٠ دينار، مع ملاحظة أن رصيد المخصص بموجب طريقة النسبة من صافي المبيعات الآجلة يكون تراكمياً. أي أن المبلغ المستخرج كمخصص للديون المشكوك

^١ د. عبد الحفي مرعي : مصادر سابق، ص ٥٥٥ - ٥٥٦.

في تحصيلها لهذا العام لا يتم مقارنته مع رصيد السنة السابقة الظاهر بميزان المراجعة .
فمثلا لو كان رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الظاهر بميزان المراجعة ٧٠٠
دينار ويراد عمل مخصص لهذه السنة بنسبة ١٠% من المبيعات الآجلة البالغ قيمتها
٨٥٠٠ دينار فيكون المخصص عبارة عن ضرب النسبة ١٠% في قيمة المبيعات
الآجلة ٨٥٠٠ دينار ليساوي ٨٥٠ دينار . والمبلغ الأخير يثبت به قيد تسوية بالكامل
دون مراعاة الرصيد السابق ولذلك يصبح رصيد المخصص الجديد بعد التسوية
١٥٥٠ دينار ، بينما الطريقتان السابقتين تأخذ بنظر الاعتبار رصيد السنة السابقة .
ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن رصيد المخصص الذي يتكون كنسبة من المبيعات
الآجلة يكون مرتبطا بمبيعات السنة الذي كون فيها ، أما المخصص المكون كنسبة مئوية
من أرصدة العملاء أو عن طريق تحليل أعمار أرصدة العملاء فهو يرتبط برصيد إجمالي
العملاء في تاريخ نهاية الفترة المحاسبية الذي يتم تقييم أرصدة حسابات العملاء فيه ^١ .

مثال :

الأرصدة التالية ظهرت ضمن ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر إحدى
الشركات التجارية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٢ : ٧٥٠٠ مدينون ، ٩٥٠٠٠ مبيعات ،
٣٠٠ ديون معدومة ، ٤٠٠ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

وعند الجرد أعدم دين قدره ٢٥٠ دينار .

والمطلوب :

١— اجراء قيود اليومية اللازمة .

٢— بيان أثر العمليات لسابقة على حسابات الأستاذ المختصة ، وعلى القوائم المالية ، وذلك وفق الطريقتين التاليتين :

— احتساب المخصص كنسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة التي بلغت ٤٠% من قيمة المبيعات الإجمالية ، ونسبة المخصص المراد عملها تعادل ١٠% من صافي المبيعات الآجلة .

— احتساب المخصص بنسبة ١٠% من رصيد حساب المدينين .

الحل:

تهيئ الحل :

المبيعات الآجلة = المبيعات الإجمالية $\times$ نسبة المبيعات الآجلة

$$= 95000 \times 40\%$$

$$= 38000 \text{ دينار}$$

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة مئوية من المبيعات الآجلة

= المبيعات الآجلة $\times$ نسبة المخصص

$$= 38000 \times 10\% = 3800 \text{ دينار}$$

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة مئوية من رصيد المدينين = ١٠%

$$362,5 = 5\% \times (250 - 7500) =$$

الحل:

بموجب طريقة النسبة المئوية من صافي المبيعات :

١- قيود اليومية في ٣١ / ١٢ :

٢٥٠ من حـ / ديون معدومة

٢٥٠ إلى حـ / المدينون

٤٣٥٠ من حـ / الأرباح والخسائر أو (قائمة الدخل)

إلى مذكورين

٥٥٠ حـ / ديون معدومة

٣٨٠٠ حـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٢- حسابات الأستاذ :

حـ / الديون المعدومة

٣٠٠	رصيد بالميزان	٥٥٠	من حـ / أرباح	٥٢٠٠	رصيد يظهر بالميزانية	٤٠٠	رصيد بالميزان
٢٥٠	إلى حـ / المدينون	٥٥٠		٤٢٠٠		٣٨٠٠	من حـ / أرباح
٥٥٠						٤٢٠٠	

٣ — القوائم المالية :

الميزانية		ح. ١/ خ	
له	منه	له	منه
	الأصول المتداولة .		٥٥٠ إلى حـ / م. د
٧٢٥٠	المدينون		٣٨٠٠ إلى حـ / خصص ديون
٤٢٠٠	— خصص ديون مشكوك		مشكوك فيها
٣٠٥٠	فيها		

الحل :

احتساب المخصص كنسبة مئوية من رصيد المدينين :

١ — قيود اليومية في ٣١ / ١٢ :

٢٥٠ من حـ / الديون معدومة

٢٥٠ إلى حـ / المدينون

٤٠٠ - ٣٦٢,٥ = ٣٧,٥ دينار يخفف به المخفف

٣٧,٥ من حـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٣٧,٥ إلى حـ / أ. خ

٥٥٠ من حـ / أ. خ

٥٥٠ إلى حـ / الديون المعدومة

٢- حسابات الأستاذ :

ح/ الديون المعدومة / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

منه	له	منه	له
٣٠٠	رصيد باليزان	٣٧٠,٥	إلى حـ / أ. خ
٢٥٠	إلى حـ / المدينون	٢٦٢,٥	رصيد بالميزانية
٥٠		٤٠٠	
٥٠		٤٠٠	

منه	حـ / المدينين	له
٧٥٠	رصيد بالميزان	٢٥٠
		٧٢٥٠
٧٥٠		٧٥٠٠

٣- القوائم المالية :

منه	حـ / اـ خـ	له	منه	الميزانية	له
٥٥٠	إلى حـ / دـ مـ		الأصول المتداولة :		
٣٧٠٥	إلى حـ / خصص		المدىون	٧٢٥٠	
	المدىون المشكوك		... خصص ديون مشكوك	(٣٦٢,٥)	
	في تصنيفها		فيها		
			صافي الدين	٦٨٨٧,٥	

ثانياً - أوراق القبض :

أوراق القبض هي الأوراق التجارية التي يتم الحصول عليها كوسيلة لسداد الديون ، وهي تعبر عن حقوق لتحصيل مبالغ معينة في تاريخ لاحق لتاريخ تحرير تلك الأوراق التجارية وهناك نوعين من الأوراق التجارية .

١- السند الأذني (السند لأمر) أو هو عبارة عن تعهد كتابي من شخص ما بأن يدفع مبلغ معين في تاريخ معين لأمر شخص آخر . والطرف الأول في هذه الحالة مدين والسند الأذني بالنسبة له يمثل خصما من الخصوم (أوراق دفع) في حين أن الطرف الثاني يسمى المستفيد ويعتبر السند الأذني بالنسبة له أحد بنود الأصول (أوراق قبض)

٢- الكمبيالة : وهي عبارة عن أمر صادر من شخص معين يوجه ذلك الأمر إلى شخص آخر بدفع المبلغ المحدد في الكمبيالة لأمره أو أي شخص آخر ويسمى الشخص الذي يصدر عنه الأمر إلى الشخص الآخر بالساحب ، أما الشخص الآخر المسحوب عليه أو وهو الشخص الذي يوقع على الكمبيالة ويتعهد بالدفع في تاريخ

لاحق . أما الشخص أو الطرف المسمى على الكمبيالة لتحصيل القيمة فيسمى المستفيد وقد يكون هو الساحب أو أي طرف آخر يحدده الساحب .

وتستخدم الأوراق التجارية عادة في حالة تمديد فترة الائتمان أو في حالة التعامل مع عميل جديد وفي حالة الإقراض أو الاقتراض .

وقد تكون القيمة الاسمية للورقة متضمنة للفوائد المستحقة عند السداد ويقال أن الفائدة ضمنية ، كما يحدث أن لا تحتوي الورقة على قيمة فوائد بل ينص صراحة في الورقة التجارية على دفع الدين مضافا إليه الفوائد عند الاستحقاق ويقال عندئذ أن الفائدة صريحة . ولتوضيح الفرق بين أوراق القبض التي تحمل فوائد صريحة وأوراق القبض التي تحمل فوائد ضمنية نورد إليكم المثال الآتي :

مثال :

في ١ / ٤ / ٢٠٠٠ باعت منشأة سمر بضاعة إلى العميل محمود بمبلغ ٤٠٠٠ دينار على الحساب . وفي نفس اليوم تعهد العميل محمود بسداد المستحق عليه بموجب كمبيالة تستحق بعد مرور سنة وكان سعر الفائدة السائد في السوق ١٠% سنويا

المطلوب : إثبات قيود اليومية أعلاه على فرض

١- أن ورقة القبض تحمل فائدة صريحة

٢- أن ورقة القبض لا تحمل فوائد صريحة (فائدة ضمنية)

الحل : الفوائد $4000 \times 10\% = 400$ دينار

قيود اليومية في حالة وجود فائدة صريحة	قيود اليومية في حالة عدم وجود فائدة صريحة (فائدة ضمنية)
4000 من حـ / أوراق القبض (2000/4/1) إلى مذكورين	4000 من حـ / أوراق القبض إلى مذكورين
4000 إلى حـ / المبيعات	400 من حـ / فوائد مقبوضة مقدماً
	4000 حـ / المبيعات

=====

300 من حـ / فوائد مستحقة وغير مقبوضة	300 من حـ / فوائد مقبوضة مقدماً
300 إلى حـ / إيراد الفوائد	300 إلى حـ / إيراد الفوائد
(2000/12/31)	
300 من حـ / إيراد الفوائد	300 من حـ / إيراد الفوائد
300 إلى حـ / الأرباح والخسائر	300 إلى حـ / أ. خ

عند تحصيل الورقة في 2001/4/1	
4400 من حـ / النقدية	من مذكورين
إلى مذكورين	4400 حـ / النقدية
4000 حـ / أ. قبض	100 حـ / فوائد مقبوضة مقدماً
300 حـ / فوائد مستحقة وغير مقبوضة	إلى مذكورين
100 حـ / إيراد الفوائد	4400 حـ / أ. قبض
	100 حـ / إيراد والفوائد

وتشكل أوراق القبض والتي تملكها الشركة في نهاية السنة المالية أحد عناصر الأصول المتداولة والتي يجب أن تظهر في الميزانية. وتجرد الأوراق التجارية في نهاية الفترة المالية للتأكد من وجودها وملكية المشروع لها وتواريخ استحقاقها وقيمتها الحالية.

ويجب حصر هذه الأوراق من حيث نوعها وعددها وقيمتها مع الأخذ بعين الاعتبار الأوراق الموجودة لدى الشركة والأوراق التجارية الموجودة خارج الشركة سواء كانت برسم التحصيل أو برسم الضمان أو الرهن. ولجرد هذه الأوراق ومعرفة قيمتها الاسمية والحالية والتي ستظهر في الميزانية لا بد من مراجعة محفظة الأوراق التجارية للتأكد من وجود الأوراق التجارية ومطابقتها للرصيد الدفتری عن طريق إعداد قائمة جرد للأوراق التجارية

والتي تتكون على النحو التالي

رقم الورقة	نوع الورقة	اسم الجهة المدينة	تاريخ استحقاق الورقة	رسم الاستحقاق بالأيام	القيمة الاسمية للورقة	مصاريف الخصم	القيمة الحالية	ملاحظات

ومن خلال القائمة يمكن من تحديد أوراق القبض التي تملكها المنشأة في نهاية الدورة المالية أي في تاريخ الميزانية سواء كانت هذه الأوراق مودعة بحزانتها أو مودعة برسم التحصيل أو برسم التأمين لدى البنك . أما الخطوة التالية في القائمة هو إيجاد القيمة الحالية للأوراق التجارية أو ما يطلق عليها بالقيمة الصافية لإظهار القيمة التي يحصل عليها المشروع فيما لو قام خصم هذه الأوراق في البنك وتحسب القيمة الحالية للأوراق من خلال المعادلة التالية

القيمة الحالية للأوراق التجارية = القيمة الاسمية للأوراق التجارية — مبلغ الخصم

فالقيمة الاسمية للأوراق التجارية هي القيمة المثبتة على الورقة التجارية والتي تستحق بتاريخ لاحق . بينما تمثل القيمة الحالية للأوراق التجارية القيمة الصافية لها في حالة خصمها بالبنك ولتحديد القيمة الحالية للأوراق لابد من اتباع الخطوات التالية :

١ — تحديد القيمة الاسمية المثبتة على متن الورقة

٢ — تحديد فترة الخصم ويجب أن يحتسب بالأيام وذلك من تاريخ الخصم إلى تاريخ الاستحقاق للورقة . وعند احتساب عدد الأيام يهمل اليوم الذي تم فيه الخصم بينما يحسب اليوم الذي تستحق فيه .

٣ — احتساب مبلغ الخصم وذلك بضرب القيمة الاسمية للورقة × معدل الخصم الذي يأخذه البنك لخصم الورقة ونسبة مئوية × فترة الخصم ، وبالتالي يكون حسب المعادلة التالية

مبلغ الخصم = قيمة الورقة الاسمية × معدل الخصم على شكل نسبة مئوية ×

فترة الخصم

عدد الأيام

٣٦٠

— ينزل مبلغ الخصم المستخرج من الفقرة (٣) من القيمة الاسمية للورقة
للوصول إلى القيمة الحالية أو القيمة الصافية حسب المعادلة التالية:

$$\text{القيمة الحالية} = \text{القيمة الاسمية} - \text{مبلغ الخصم}$$

٥- تكوين مخصص خصم أوراق تجارية في نهاية الفترة المالية بالقيمة المتوقعة
لمبلغ خصم الأوراق التجارية فيما لو خصمت في ذلك التاريخ والفرص من وجود
المخصص هو لإظهار الأوراق بقيمتها الحالية في الميزانية ومقابلة أية فروق بين القيمة
الاسمية والحالية في المستقبل ويتم اثبات قيد التسوية في الدفاتر في حال تكوين
المخصص كالآتي:

xx من حـ / مصروف خصم أوراق تجارية

xx إلى حـ / مخصص خصم أوراق تجارية

قيد الإقفال

xx من حـ / الأرباح والخسائر

xx إلى حـ / مصروف خصم أوراق تجارية

ونلاحظ أن المصروف خصم أوراق تجارية يمثل خسارة محتملة ومتوقعة في
المستقبل في حالة الخصم. وأيضاً تم تكوين هذا المخصص بهدف مواجهة الخسارة التي
تنتج مستقبلاً من خصم أوراق القبض. وقيمة الأوراق التجارية الاسمية بعد حسم
المخصص والتي تمثل القيمة الصافية لهذه الأوراق تظهر في جانب الأصول في الميزانية
ضمن الأصول المتداولة.

أما إذا كانت الأوراق التجارية أكثر من ورقة تجارية فإننا نقوم بحساب زمن
استحقاق كل ورقة على انفراد ثم نأخذ متوسط زمن استحقاق جميع الأوراق.

مثال:

فيما يلي أوراق القبض الموجود في قائمة الجرد لأوراق القبض في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٠
مخلات مسعود التجارية :

رقم الورقة	نوع الورقة	مبلغ الورقة الاسمية	اسم الدين	تاريخ الاستحقاق	زمن الاستحقاق
١	كمبالة	٨٠٠	عادل محمد	٢٠٠١/١٢/٣١	٩٠ يوم
٢	سند إذني	٤٨٠٠	رشيد حميد	٢٠٠١/٥/٢٩	١٥٠ يوم
٣	سند إذني	١٨٠٠	خالد جاسم	٢٠٠١/٦/٢٨	١٨٠ يوم
٤	كمبالة	٢١٠٠	عامر ساند	٢٠٠١/٧/٢٨	٢١٠ يوم

المطلوب : إجراء قيد التسوية للأوراق التجارية وقيد الإقفال في ٢٠٠١/١٢/٣١ إذا علمت أن البنك
يحتسب ٨% كمعدل خصم الأوراق التجارية.

الحل:

رقم الورقة	الاسمية	الخصم	معدل	فترة	مبلغ الخصم
١	٨٠٠	٨%	٩٠ يوم		$١٦ = ٨ \times ٣٦٠ / ٩٠ \times ٨٠٠$
٢	٤٨٠٠	٨%	١٥٠ يوم		$١٦٠ = ٨ \times ٣٦٠ / ١٥٠ \times ٤٨٠٠$
٣	١٨٠٠	٨%	١٨٠ يوم		$٧٢ = ٨ \times ٣٦٠ / ١٨٠ \times ١٨٠٠$
٤	٢١٠٠	٨%	٢١٠ يوم		$٩٨ = ٨ \times ٣٦٠ / ٢١٠ \times ٢١٠٠$
					٣٤٦

قيد التسوية في ٢٠٠١/١٢/٣١

٣٤٦ من حـ / مصروف خصم أوراق تجارية

٣٤٦ إلى حـ / مخصص خصم أوراق تجارية

قيد الإقفال

٣٤٦ من حـ / الأرباح والخسائر

إلى حـ / مصروف خصم أوراق تجارية

ويظهر حساب الأوراق التجارية ومخصص الخصم في ٢٠٠٠/١٢/٣١ في الميزانية كما يلي :

أصول	الميزانية كما ٢٠٠٠/١٢/٣١	خصوم
أصول متداولة		
٩٥٠٠ أوراق القبض		
(٣٤٦) مخصص خصم أوراق قبض		
٩١٥٤		

تعديل قيمة مخصص خصم أوراق تجارية بالزيادة أو النقصان :—

إذا ظهر بتاريخ الجرد في ميزان المراجعة رصيدا لمخصص خصم أوراق تجارية ، وكان المخصص المراد تكوينه أكبر من الرصيد بالميزان ، فيترتب علينا في هذه الحالة تعديل قيمة المخصص بالزيادة وأخذ الفرق بين قيمة المخصص المراد تكوينه ورصيد المخصص في الميزان من حساب الأرباح والخسائر.

في المثال السابق لو كان رصيد مخصص خصم أوراق تجارية في الميزان ٢٠٠

دينار فإن قيمة الزيادة لتعديل المخصص السابق = ٣٤٦ - ٢٠٠ = ١٤٦ دينار

ويتم إثبات قيد التسوية الآتي :

١٤٦ من حـ / مصروف خصم أوراق تجارية

إلى حـ / مخصص خصم أوراق تجارية

قيد الإقفال

١٤٦ من حـ / الأرباح والخسائر

١٤٦ إلى حـ / مصروف خصم أوراق تجارية

وبالتالي يصبح رصيد المخصص كالأتي والذي يظهر في الميزانية

له	حـ / المخصص	من
٢٠٠ رصيد سابق	١٢ / ٣١	رصيد يظهر في الميزانية في ٣٤٦
١٤٦ من حـ / مصروف خصم ا . تجارته		
٣٤٦		٣٤٦

— أما لو كان رصيد مخصص خصم أوراق تجارية في الميزان يوم ١٢ / ٣١ ٤٠٠ دينار والمخصص المراد تكوينه ٣٤٦ دينار فإن الفائض بين قيمتي المخصص هو $٤٠٠ - ٣٤٦ = ٥٤$ دينار نعيدها لحساب لأرباح والخسائر بموجب قيد التسوية الآتي :

٥٤ من حـ / مخصص خصم أوراق تجارية

٥٤ إلى حـ / مصروف خصم أوراق تجارية

٥٤ من حـ / مصروف خصم أوراق تجارية

٥٤ إلى حـ / الأرباح والخسائر

أما المخصص الذي يظهر في الميزانية هو كما يلي :—

لـ	حـ : الخصم	مـ
٤٠٠ رصيد سابق	٥٤ إلى حـ / مصروف خصم أ. تجارية	
	رصيد يظهر في الميزانية	٣٤٦
	٢٠٠٠/١٢/١	
٤٠٠		٤٠٠

— تنشأ حسابات المدينين من مزاوله الوحدة الاقتصادية عملية

(٢) كيف تفرق بين الأصول المتداولة والأصول طويلة الأجل (الثابتة) اذكر أمثلة على كل نوع منهما.

(٣) ما المقصود بالديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة ، وكيف يتم معالجة كل منها محاسبيا .

(٤) يتم معالجة الدين المشكوك في تحصيلها بطريقتين رئيسيتين تحدث عنهما مع ذكر أمثلة محاسبية لكل منهما .

(٥) ظهرت الأرصدة التالية ضمن ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر شركة النور التجارية وذلك في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٢ م : ٧٥٠٠ مدينون ، ٥٠٠ ديون معدومة، ٤٥٠ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

وفي نهاية السنة المالية (عند الجرد) أعدم دين قدره ٢٥٠ ديناراً .
المطلوب :

١— إجراء قيود اليومية اللازمة .

٢— تصوير حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، وحساب الديون المعدومة، وحساب المدينين . مع بيان أثر العمليات السابقة على قائمتي الدخل والمركز المالي في نهاية الفترة المالية . وذلك في ظل القروض المستقلة التالية .

أ — عدم وجود رصيد مخصص للديون المشكوك في تحصيلها في سنة ٢٠٠١ م ويراد عمل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها لسنة ٢٠٠٢ م بنسبة ٥٥% من رصيد المدينين.

ب - اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٠% من رصيد المدينين .

ج - اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ٣% من رصيد المدينين.

د - اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٠% من رصيد المدينين.

(٦) في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٢ م وعند إعداد الحسابات الختامية لإحدى الشركات
التجارية كون مخصص الديون المعدومة بمبلغ ١٤٠٠ دينار وذلك لمقابلة خسارة
مؤكدة نتيجة إفلاس العميل نوري ، وخلال سنة ٢٠٠٢ م تم إعدام ١٠٠٠ دينار من
ديون العميل السابق ، وحصل المبلغ المتبقي نقداً .

المطلوب :

إجراء قيود السيود اليومية اللازمة في سنتي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ م. وبيان أثرها على
الحسابات المختصة .

(٧) الأرصدة التالية ظهرت ضمن ميزان المراجعة لشركة البهجة التجارية وذلك في
٣١ / ١٢ / ٢٠٠٢ م : ١٥٠٠٠ مدينون ، ١٩٠٠٠٠ مبيعات ، ٦٠٠ ديون
معدومة ، ٨٠٠ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها . وعند الجرد أعدم دين قدره
٥٠٠ دينار.

والمطلوب :

١ - إجراء قيود اليومية اللازمة .

٢ — بيان أثر العمليات السابقة على حسابات الأستاذ المختصة ، وعلى القوائم المالية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١ م. باستخدام الطريقتين التاليتين وبشكل مستقل .

أ — طريقة المخصص كنسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة . علما أن المبيعات الآجلة بلغت ٣٠ ٪ من قيمة المبيعات الإجمالية ، وبناء على قرار مجلس إدارة الشركة تكون نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ١٠ ٪ من صافي المبيعات الآجلة .

ب — احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٥ ٪ من رصيد المدينين

(٨) باعتبارك محاسبا في إحدى الشركات وكانت حسابات الأستاذ الفرعية للعملاء في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١ م تشير إلى الأرصدة التالية :

اسم العميل	الرصيد	مدة الأرصدة (بالأشهر)
محمد خليفة	٢٥٠٠٠	من ٣ إلى ٦ أشهر
صالح رمضان	١٢٠٠٠	أقل من ٣ أشهر
رمضان السائح	١١٠٠٠	أقل من ٣ أشهر
عبد الباسط	١٣٥٠٠	من ٦ إلى ٩ أشهر
سعيد المصري	١٧٠٠٠	أكثر من ٩ أشهر
البهلول السحيري	٤٠٠٠	أكثر من ٩ أشهر
سعود المهدي	٣٠٠٠	من ٣ إلى ٦ أشهر

المطلوب :

أ — تكون مخصص الديون المشكوك في تحصيلها باستخدام البيانات السابقة .

ب — إجراء القيود اللازمة في ٣١/١٢/ ٢٠٠١ م .

(٩) وضع ما يلي

أ — السند الأذني

ب — الكمبيالة .

(١٠) ما المقصود بالأوراق التجارية ذات فائدة صريحة والأوراق التجارية ذات

فوائد الضمنية ، وبين كيفية إثباتهما في السجلات المحاسبية

(١١) استخرجت أوراق القبض من ميزان المراجعة بتاريخ ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٠

محلات شاكر التجارية

رقم الورقة	مبلغ الورقة الاسمية	تاريخ استحقاق الورقة
١	١٢٠٠	١/ ٣٠
٢	٣٠٠٠	٣ / ١
٣	٥٠٠٠	٤/ ٣٠

هذا مع العلم البنك يحاسب معدل خصم بنسبة ١٠% وكل ورقة تتحمل مصاريف

إضافية بمقدار ٣٠ دينار

المطلوب :

إجراء قيد التسوية والإقفال في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٠ للأوراق التجارية وإظهار الأوراق التجارية في الميزانية

(١٢) فسيما يلي بعض الأرصدة التي ظهرت في ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر صلاح في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٠

رصيد مدین	رصيد دائن	اسم الحساب
١٢٠٠٠		أوراق قبض
	٢٠٠	مخصص خصم أوراق قبض

وبتاريخ الجرد علمت بما يلي

تقرر تكوین مخصص خصم أوراق تجارية بمتوسط زمن استحقاق ١٢٠ يوم بمعدل خصم ١٠%

المطلوب :-

إجراء قيود التسويات الجردية وبيان أثرها عن الحسابات التي تأثرت بها وعلى الميزانية

الفصل السابع

المخزون السلعي

الفصل السابع

المخزون السلعي

مقدمة

يعتبر المخزون السلعي من أكثر الأصول المتداولة أهمية من حيث ضخامة قيمته بالمقارنة مع الأصول الأخرى ، لذلك فإن حدوث أي خطأ في قياس قيمته ستؤدي إلى أخطاء في تحديد مجموع الأصول المتداولة ومجموع حقوق الملكية ، كما أن هذا الخطأ سينسحب على أرقام أساسية في قائمة الدخل مثل تكلفة البضاعة المباعة ومجمل الربح وصافي الربح. كما أن خطأ تقييم المخزون السلعي في فترة معينة سوف يؤثر على نتائج الفترات اللاحقة باعتبار أن المخزون السلعي في آخر المدة في فترة معينة هو المخزون السلعي في أول المدة للفترة التالية وبالتالي فإن قيمة الدخل للفترة التالية ، ستكون غير صحيحة بمقدار الخطأ الذي يحدث في تحديد قيمة آخر المدة في الفترة السابقة.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن أن ندرك أهمية دراسة المخزون السلعي من حيث طرق تقييمه وتأثير ذلك على تحديد نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي في تاريخ معين إذ ينعكس خطأ قياس قيمة المخزون على المؤشرات التالية :

١- إظهار صافي الربح بأعلى من حقيقته عندما يتم تقييم المخزون السلعي آخر المدة بأعلى من قيمته الحقيقية .

٢- إظهار صافي الربح بأعلى من حقيقته عندما يتم تقييم المخزون السلعي

بأعلى من حقيقته

٣- إظهار صافي الربح بأعلى من قيمته عندما يظهر المخزون السلعي أول
المدة بأقل من قيمته الحقيقية .

٤ - إظهار صافي الربح بأقل من حقيقته عندما يظهر المخزون السلعي أول
المدة بأكثر من حقيقته .

والمثال التالي يوضح أثر الخطأ في تقييم المخزون السلعي على رقم صافي
الأعمال وقائمة المركز المالي ، اذا فرضنا أولاً أن المخزون السلعي آخر المدة في إحدى
المنشآت التجارية ظهر بقوائم الجرد بمبلغ ٣٠٠٠٠ دينار خلافاً لقيمته الحقيقية البالغة
٣٥٠٠٠ دينار ، وعليه فإن هذا الخطأ سوف يؤدي إلى :

أ - يكون صافي الربح في نهاية الفترة التجارية بأقل من حقيقته بمبلغ ٥٠٠٠
دينار .

ب - تكون الأصول المتداولة والظاهرة بقائمة المركز المالي بأقل من حقيقتها
بمبلغ ٥٠٠٠ دينار .

ج - تكون حقوق الملكية والظاهرة بقائمة المركز المالي بأقل من حقيقتها
بمبلغ ٥٠٠٠ دينار .

د - يكون مخزون أول المدة للفترة التالية أقل من حقيقته بمبلغ ٥٠٠٠ دينار .

وإذا فرضنا ثانياً أن المخزون السلعي آخر المدة كان مبلغ ٣٥٠٠٠ دينار
وفق قوائم الجرد وقيمته الحقيقية ٣٠٠٠٠ دينار ، لذلك سيؤدي هذا الخطأ إلى :

أ - يكون صافي الربح في نهاية الفترة المالية بأعلى من حقيقته بمبلغ ٥٠٠٠
دينار .

- بـ تكون الأصول المتداولة أعلى من حقيقتها بمبلغ ٥٠٠٠ دينار .
جـ تكون حقوق الملكية أعلى من حقيقتها بمبلغ ٥٠٠٠ دينار .
د ـ يكون المخزون السلعي أول المدة للفترة التالية أعلى من حقيقته بمبلغ ٥٠٠٠ دينار .

الإفصاح عن المخزون السلعي :

تختلف عناصر المخزون السلعي من منشأه إلى أخرى حسب طبيعة عملها ولذلك نجد أن عناصر المخزون السلعي في المنشأة التجارية تختلف عن المنشأة الصناعية باعتبار أن المنشأة التجارية تهدف من شراء السلع إعادة بيعها لتحقيق الربح وعادة تقوم بعملية بيع السلع المشتراة دون إدخال أي تغييرات في مواصفاتها . ولذلك يظهر المخزون السلعي بصورة جاهزة . أما في المنشأة الصناعية فيوجد ثلاثة أنواع من المخزون السلعي : مخزون المواد الأولية ، ومخزون تحت التصنيع ، ثم مخزون البضاعة تامة الصنع . وقد يكون هناك حساب رابع وهو حساب مواد ومهمات مستخدمة في عمليات الإنتاج مثل وقود تشغيل الماكينات ، ومهمات التنظيف ، ومواد أخرى لا تعتبر مواد أولية لازمة لإتمام عمليات التصنيع . إلا أنه وبغض النظر عن طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية فإن المخزون السلعي يعتبر من عناصر الأصول المتداولة الذي ينتظر أن يتحول إلى نقدية خلال الفترة التجارية أو الفترة التي تليها ، وهو على هذا الأساس يظهر بقائمة المركز المالي بجانب الأصول . وفيما يلي طريقة عرض المخزون السلعي في قائمة المركز المالي لشركة صناعية :

قائمة المركز المالي لشركة الجرارات الزراعية

في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٢

الأصول المتداولة :

المخزون السلعي :

السلع الجاهزة ٢٥٠.٠٠٠

السلع تحت التصنيع ١٥٠.٠٠٠

المواد الأولية : ٢٠.٠٠٠

مهمات صناعية ١٠.٠٠٠

٧٠.٠٠٠

أما في المنشأة التجارية فيتم عرض المخزون السلعي في قائمة المركز المالي كما

يلي :

قائمة المركز المالي لشركة البسمة التجارية

في ٢٠٠٢/ ١٢ / ٣١

الأصول المتداولة :

المخزون السلعي ٧٥٠٠٠ دينار

الجرد الدوري والجرد المستمر :

يوجد نظامين لجرد المخزون السلعي هما : الجرد الدوري ، والجرد المستمر ،
ويختلف كل منهما عن الآخر في المعالجة المحاسبية ، وسنقوم فيما بعد بتوضيح الطريقتين
مع بيان أثرهما على قيود اليومية .

نظام الجرد الدوري :

بموجب هذا النظام يتم تسجيل العمليات المتعلقة بالمشتريات في حساب يسمى
باسمه (حساب المشتريات) ويسجل فيه تكلفة البضاعة المشتراة خلال الفترة التجارية.
على أن يتم تسجيل المخزون السلعي في أول المدة بحساب مستقل ، يقفل في نهاية
الفترة مع حساب المشتريات بقائمة الدخل (أو حساب المتاجرة) وذلك بهدف تحديد
تكلفة البضاعة المباعة . أما رصيد المخزون آخر المدة فيبقى حسابه مفتوحا حتى بداية
السنة المالية الجديدة ليكون مخزون أول المدة للفترة التالية.

ويتم استخدام نظام الجرد الدوري في الغالب في الوحدات الاقتصادية التي تتعامل بسلع متنوعة ومتعددة وبأسعار منخفضة والتي لا تساعد طبيعة عملها على مسك سجلات محاسبية وفق نظام الجرد المستمر لما يتطلبه ذلك من تكلفة وجهد ، ومن أمثلة الوحدات الاقتصادية التي تتبع نظام الجرد الدوري الصيدليات ومنشآت بيع العدد والأدوات الصغيرة .

ولتحديد تكلفة البضاعة وفق نظام الجرد الدوري يتم استخدام الصيغة التالية:

$$\text{بضاعة أول المدة} + \text{مشتريات الفترة} - \text{بضاعة آخر المدة}$$

مثال :

من البيانات التالية استخراج تكلفة البضاعة المباعة :

بضاعة أول المدة ٢٥٠٠٠٠ دينار ، مشتريات خلال الفترة ، ٧٠٠٠٠ دينار ،
وقد ردت بضاعة آخر المدة بمبلغ ٣٥٠٠٠ دينار .

والحل :

٢٥٠٠٠٠	بضاعة أول المدة
٧٠٠٠٠	+ المشتريات خلال الفترة
٩٥٠٠٠	تكلفة البضاعة المتاحة للبيع
(٣٥٠٠٠)	- بضاعة آخر المدة
<u>٦٠٠٠٠</u> دينار	تكلفة البضاعة المباعة

الجرد المستمر :

يمتصني نظام الجرد المستمر تسجيل المشتريات والبضائع المباعة وتكلفة السلع التي يتم ترحيلها للإنتاج في حساب المخزون السلعي ، ونتيجة لوجود حساب واحد لكافة أنواع البضائع وفق هذا النظام فلذلك لا يستدعي استخدام حساب خاص لتسجيل المشتريات ، على أن يتم فتح حساب خاص لتكلفة البضاعة المباعة يسمى باسمه بهدف تسجيل تكلفة المبيعات من السلع خلال الفترة ، وعادة يتم استخدام نظام الجرد المستمر في الوحدات الاقتصادية التي تتميز بتعاملها في السلع المرتفعة الأثمان والمعمرة لفترات طويلة كمنشآت بيع السيارات والأجهزة المنزلية كالثلاجات ومكيفات الهواء والأجهزة المرئية (التلفزيونات) وغيرها . ومن متطلبات نظام الجرد المستمر مسك بطاقات صنف لكل نوع من أنواع البضائع أو المواد التي تتعامل بها الوحدة الاقتصادية ، توضح فيها كمية وتكلفة ما يتم شراؤه ، وكمية وتكلفة ما يتم بيعه ، وكمية وتكلفة الرصيد المتبقي عند إتمام كل من هذه العمليات . ويمكن أن تأخذ بطاقة الصنف الشكل التالي (البيانات الواردة في الشكل افتراضية) :

الوارد			المصدر			الرصيد		التاريخ
الكمية	تكلفة الوحدة	التكلفة الإجمالية	الكمية	تكلفة الوحدة	التكلفة الإجمالية	الكمية	تكلفة الوحدة	
١٠٠	٢٠	٢٠٠٠				١٠٠	٢٠	٥/١
٢٠٠	٢٠	٤٠٠٠	١٥٠	٢٠	٣٠٠٠	٣٠٠	٢٠	١٠/١٠
						١٥٠	٢٠	١١/٣٠

ويوفر نظام الجرد المستمر البيانات المتعلقة بالمخزون السلعي بشكل مستمر ، لذلك يمكن معرفة المخزون في أي وقت تظهر الحاجة إليه دون أن يستدعي ذلك للقيام

بالجرد الفعلي، إلا أن هذا لا يعني القيام بالجرد الفعلي إطلاقاً حين اتباع الجرد المستمر بل يجب القيام به مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من صحة البيانات الواردة بالسجلات حيث يتم مطابقة رصيد كل صنف من أصناف البضائع المثبت في السجلات وبطاقات الأصناف الخاصة مع نتيجة الجرد الفعلي وعند وجود أي فرق بين بيانات السجلات ونتائج الجرد تجري قيود التسوية اللازمة لمعالجة هذا الفرق في حساب وسيط يطلق عليه حساب العجز أو الزيادة بالمخزون يقفل في نهاية السنة في قائمة دخل الفترة.

مثال :

أسفرت نتيجة الجرد الفعلي للمخزون السلعي ١٢/٣١ / ٢٠٠٢ م على النتائج التالية :

نوع السلعة	الكمية	تكلفة الوحدة	تكلفة الاجمالية
أ	٢٠٠٠	١٠	٢٠٠٠٠
ب	٢٥٠٠	١٥	٣٧٥٠٠
جـ	١٥٠٠	١٢	١٨٠٠٠
المجموع			٧٥٥٠٠

وعند مطابقة الموجود الفعلي مع الدفاتر المحاسبية اتضح ما يلي :

نوع السلعة	الكمية	تكلفة الوحدة	تكلفة الإجمالية
أ	١٩٠٠	١٠	١٩٠٠٠
ب	٢٤٥٠	١٥	٣٦٧٥٠
جـ	١٥٠٠	١٢	١٨٠٠٠
			٧٣٧٥٠
المجموع			

والمطلوب :

- ١- تحديد كمية وقيمة النقص لكل صنف من الأصناف السابقة .
- ٢- تحديد القيمة الإجمالية للنقص .
- ٣- إجراء قيد التسوية اللازم في نهاية الفترة .
- ٤- إجراء قيد الإقفال .
- ٥- بيان أثر العمليات السابقة على حسابات الأستاذ المختصة .

الحل :

١- كمية النقص حسب الأصناف :

النقص في السلعة (أ) = $١٩٠٠ - ٢٠٠٠ = ١٠٠$ وحدة

النقص في السلعة (ب) = $٢٤٥٠ - ٢٥٠٠ = ٥٠$ وحدة

٢- قيمة النقص لكل صنف :

قيمة النقص في السلعة (أ) = $١٠٠ \times ١٠ = ١٠٠٠$ دينار

قيمة النقص في السلعة (ب) = $٥٠ \times ١٥ = ٧٥٠$ دينار .

٣- القيمة الإجمالية للنقص :

= قيمة النقص في السلعة (أ) + قيمة النقص في السلعة (ب)

$$= ١٠٠٠ + ٧٥٠ = ١٧٥٠ \text{ دينار}$$

أو مجموع التكلفة الإجمالية في قوائم الجرد - مجموع التكلفة الإجمالية في السجلات

$$= ٧٣٧٥٠ - ٧٥٥٠٠ = ١٧٥٠ \text{ دينار}$$

٤- قيد التسوية :

١٧٥٠ من حـ / العجز أو الزيادة بالمخزون

١٧٥٠ إلى حـ / المخزون السلعي .

٥- قيد الإقفال :

١٧٥٠ من حـ / قائمة الدخل (أ . خ).

١٧٥٠ إلى حـ / العجز أو الزيادة بالمخزون

٦- حسابات الأستاذ المختصة

حـ / العجز أو الزيادة بالمخزون

١٧٥٠	إلى حـ / المخزون السلعي	١٧٥٠	من حـ قائمة الدخل
١٧٥٠			

حـ/ المخزون السلعي

مس حـ / العجز أو الزيادة بالمخزون	١٧٥٠	رصيد / ٣١ / ١٢	٧٥٥٠٠
رصيد يظهر بقائمة المركز المالي	٧٣٧٥٠		
	٧٥٥٠٠		٧٥٥٠٠

علما أن العجز في المخزون السلعي يحمل على دخل الفترة كما هو موضح بالمثل السابق عندما يثبت بأن سبب ذلك ناجم من عدم تقصير أمين المخزن كأن تكون بسبب ظروف قاهرة خارجة عن إرادته. أما إذا كان ذلك بسبب التقصير أو السرقة فإن الشخص المسؤول يتحمل قيمة النقص الذي يجب استرجاعها خلال الفترات اللاحقة ، فإذا تم استرجاع قيمتها خلال الفترة وقبل عمل القوائم المالية يكون قيد التسوية بالصورة التالية :

١٧٥٠ من حـ / النقدية

١٧٥٠ إلى حـ / العجز بالمخزون السلعي

أما إذا تم استرجاع قيمة النقص في المخزون السلعي بعد إعداد القوائم المالية وفي الفترة أو الفترات اللاحقة فيتم إثبات القيد التالي :

١٧٥٠ من حـ / النقدية

١٧٥٠ إلى حـ / مخزون سلعي مسترجع

وفي نهاية الفترة المالية يتم إقفال حساب مخزون سلعي مسترجع بقائمة الدخل بموجب القيد التالي :

١٧٥٠ من حـ / مخزون سلعي مسترجع

١٧٥٠ إلى حـ / قائمة الدخل

وفي حالة توقع حدوث نقص كبير في المخزون السلعي خلال الفترة القادمة فإنه يمكن معالجة النقص المحتمل بعمل مخصص عجز المخزون السلعي وذلك تطبيقا للحيلة والحذر ويتم تقدير هذا المخصص كنسبة مئوية من إجمالي المخزون السلعي آخر المدة ، أو يتم تقدير قيمته بناءا على خبرة السنوات السابقة ، ولذلك حين عمل هذا المخصص يجرى القيد التالي :

من حـ / قائمة الدخل

إلى حـ / مخصص عجز المخزون السلعي

ويظهر حساب مخصص عجز المخزون السلعي في آخر المدة بقائمة المركز المالي مطروحا من المخزون السلعي أو بفقرة مستقلة بجانب الخصوم ضمن بنود الاحتياطات والمخصصات . ويتم معاملة هذا المخصص كمعاملة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها :

مثال :

ظهرت ضمن ميزان المراجعة في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٢ م لإحدى الشركات التجارية الأرصدة التالية :

٢٥٠٠٠ مبيعات ، ٥٠٠ مخصص عجز المخزون السلعي .

وعند الجرد اتضح أن رصيد المخزون السلعي آخر المدة قدر بمبلغ ٧٠٠٠٠ دينار ، ويراد عمل محصل عجز المخزون السلعي بنسبة ١% من قيمة المخزون السلعي آخر المدة .

المطلوب :

- ١- إيجاد قيمة المحصل في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٢ .
 - ٢- إجراء قيود اليومية اللازمة .
 - ٣- بيان أثر العملية السابقة على حسابات الأستاذ المختص والقوائم المالية
- الحل :

١- تمهيد الحل :

محصل عجز المخزون السلعي = $70000 \times 1\% = 700$ دينار

$700 - 500 = 200$ دينار النقص في المحصل

٢- قيود اليومية في ٣١ / ١٢ :

٢٠٠ من حـ / مصروف عجز المخزون السلعي
٢٠٠ إلى حـ / محصل عجز المخزون السلعي

قيد الأقفال :

٢٠٠ من حـ / قائمة الدخل (أ. خ)
٢٠٠ إلى حـ / مصروف عجز المخزون السلعي

٣- حسابات الأستاذ المختصة :

حـ / المخزون السلعي

حـ / مخصص عجز المخزون السلعي

منه	له	منه	له
٧٠٠	رصيد يظهر بقائمة المركز المالي	٥٠٠	رصيد ١٢/ ٣١ من حـ / قائمة الدخل
٧٠٠	٧٠٠		

٤- القوائم المالية :

قائمة المركز المالي

قائمة الدخل

منه	له	منه	له
حـ / مصروف عجز المخزون	٢٠٠	أصول متداولة المخزون السلعي مخصص عجز	٧٠٠٠٠ (٧٠٠)
			٦٩٣٠٠

ولتطبيق نظام الجرد المستمر يتطلب الأمر العديد من السجلات والدفاتر المحاسبية لتحقيق هدف استخدام هذا النظام وهو الرقابة الفعالة على المخزون السلعي، ألا أن كثرة السجلات والدفاتر المحاسبية المستخدمة في نظام الجرد المستمر يفسر لنا عدم استخدامه من قبل المنشآت الصغيرة توفيراً للجهد والتكاليف .

ولتوضيح الفرق بين نظامي الجرد الدوري والجرد المستمر نورد المثال التالي لشركة الوادي التجارية : المبيعات ٩٠٠ وحدة ، سعر بيع الوحدة ١٣ دينار

رصيد المخزون السلعي في أول المدة ٤٥٠ وحدة ، تكلفة الوحدة ٩ دنانير .

المشتريات ٩٥٠ وحدة ، تكلفة الوحدة ٨ دنانير .

رصيد المخزون السلعي في نهاية المدة ٣٥٠ وحدة ، تكلفة الوحدة ٩ دنانير .

نظام الجرد المستمر

الشراء :

٧٦٠٠ من حـ / المخزون السلعي

٧٦٠٠ إلى حـ / النقدية أو الدائنين

البيع :

١١٧٠٠ من حـ / النقدية أو المدينين

١١٧٠٠ إلى حـ / المبيعات

٨٥٠٠ من حـ / تكلفة البضاعة المباعة

٨٥٠٠ إلى حـ / المخزون السلعي

الأقفال :

٨٥٠٠ من حـ / قائمة الدخل

٨٥٠٠ إلى حـ / تكلفة البضاعة المباعة

١١٧٠٠ من حـ / المبيعات

١١٧٠٠ إلى حـ / قائمة الدخل

نظام الجرد الدوري

الشراء :

٧٦٠٠ من حـ / المشتريات

٧٦٠٠ إلى حـ / النقدية أو الدائنين

البيع :

١١٧٠٠ من حـ / النقدية أو المدينين

١١٧٠٠ إلى حـ / المبيعات

الأقفال :

٧٦٠٠ من حـ / قائمة الدخل

٧٦٠٠ إلى حـ / المشتريات

٤٠٥٠ من حـ / قائمة الدخل

٤٠٥٠ إلى حـ / بضاعة أول المدة

٣١٥٠ من حـ / بضاعة آخر المدة

٣١٥٠ إلى حـ / قائمة الدخل

قائمة الدخل وفق نظام الجرد المستمر

١١٧٠٠		مبيعات
		تكلفة البضاعة المباعة:
	٤٠٥٠	بضاعة أول المدة
	٧٦٠٠	مشتريات
	١١٦٥٠	تكلفة البضاعة المتاحة للبيع
	(٣١٥٠)	يطرح : بضاعة آخر المدة
(٨٥٠٠)		تكلفة البضاعة المباعة
٣٢٠٠		مجموع الربح

قائمة الدخل وفق نظام الجرد الدوري

١١٧٠٠	مبيعات :
(٨٥٠٠)	- تكلفة البضاعة المباعة
٣٢٠٠	مجموع الربح

خطوات تقييم المخزون السلعي :

نادرا ما تكون كمية المبيعات مساوية لكمية المشتريات خلال الفترة ، ولذلك فإن المخزون السلعي إما أن يكون أكثر أو أقل من حاجة الوحدة الاقتصادية . ونتيجة لذلك لا بد من توزيع تكاليف البضاعة المتاحة للبيع بين :

١- المخزون السلعي آخر المدة .

٢- البضاعة المباعة .

علماً أن تكلفة البضاعة المتاحة للبيع هي عبارة عن تكلفة المخزون السلعي في أول المدة مضافاً إليها تكلفة المشتريات أو تكلفة السلع التي تم إنتاجها خلال الفترة . أما تكلفة البضاعة المباعة فهي تمثل تكلفة السلع المتاحة للبيع مطروحا منها المخزون السلعي في نهاية الفترة المالية . وهذا ما أدى إلى بروز مشكلتين أساسيتين هما :

١- تحديد كمية المخزون السلعي آخر المدة .

٢- تسعير المخزون .

ولذلك تشمل إجراءات تقييم المخزون السلعي في آخر المدة على الخطوات

التالية :

أ- معرفة عناصر المخزون السلعي .

ب- معرفة عناصر تكلفة المخزون السلعي .

ج- تدفق المخزون .

وفي الفقرات التالية سوف أقدم شرحاً مفصلاً لهذه العناصر كما يلي :

عناصر المخزون السلعي :

يشمل المخزون السلعي كافة البضائع التي تعود ملكيتها للوحدة الاقتصادية وبصرف النظر عن مكان خزانها أو عرضها . وتتضمن بالإضافة إلى ذلك السلع والمواد

الأولية والمهمات الصناعية التي تم التعاقد على شرائها من الموردين ولم تدخل المخازن حتى تاريخ الجرد ، كما تشمل أيضا البضائع الموجودة لدى الوكلاء كبضائع أمانة . والبضائع التي تم الاتفاق على شحنها للعملاء

ومن عناصر المخزون السلعي ما يلي :

البضائع بالطريق :

يقصد بالبضائع بالطريق السلع تامة الصنع والنصف مصنعة والمواد الأولية والمهمات الصناعية التي تم التعاقد على شرائها خلال الفترة المالية والتي لم تدخل فعلا في مخازن الوحدة الاقتصادية .

والمشكلة الأساسية التي تثار عن البضائع بالطريق هي هل تعتبر هذه البضائع من ضمن مفردات المخزون السلعي آخر المدة أم لا ، وهذا يتوقف على شروط تسليم البضاعة . فإذا كان الاتفاق بين البائع والمشتري ينص على تسليم البضاعة محل الشحن (F.O.B) يعني ذلك أن البائع يخلي مسؤوليته في اللحظة التي يتم فيها شحن البضاعة . وهي بذلك تعتبر من عناصر المخزون السلعي أما إذا كان شرط التسليم محل المشتري (C I F) ، والذي يعني انتقال ملكية البضاعة إلى المشتري عند وصولها إلى مخازنه أو ميناء المستورد ولهذا فإن هذه البضائع لا تعتبر من ضمن عناصر المخزون السلعي آخر المدة . ولذلك عند تحديد ما إذا كانت البضاعة التي لا زالت في الطريق يجب أن تدخل في مخزون آخر المدة أم لا . يجب الرجوع إلى شروط الاتفاق بين البائع والمشتري^١ .

١. محمد شمس جباري ، عناصر ماف ، صفحة ٥١٩

بضائع الأمانة :

يتم التعامل في بضائع الأمانة بواسطة نظام الوكالة حيث يقوم مالك البضاعة ويسمى الموكل (Consingee) بإيداعها في حيازة شخص آخر يسمى الوكيل (Consinger) بهدف بيعها لحسابه ، وتقتصر التزامات الوكيل طبقا لهذه العقود على استخدام الحنكة والعناية عند اتخاذ القرارات والاتفاقات التجارية اللازمة لبيع البضائع دون أي التزامات مادية أخرى . وعندما يتم بيع هذه البضائع ، يقوم الوكيل بخصم العمولات والسمسرة المستحقة له وكذلك أي مصروفات متعلقة بالمعاملة من قيمة المبيعات وسداد المتبقي للوكيل .

وبناء على ما تقدم تعتبر بضاعة الأمانة مملوكة للموكل قانونا حين بيعها من قبل الوكيل ، وفي حالة عدم بيعها لا بد من إدراجها ضمن محتويات المخزن السلعي آخر المدة، ويجري الإفصاح عنها بقائمة المركز المالي كأصل من الأصول المتداولة .

طلبات العملاء :

قد يكون في نهاية الفترة التجارية العديد من الطلبات التي ترد للوحدة الاقتصادية من العملاء للحصول على البضائع إلا أنها لم تتمكن من شحنها . ولذلك فإن هذه البضائع تعتبر من عناصر المخزون السلعي آخر المدة التي يجب إدراجها بقوائم الجرد والإفصاح عنها بقائمة المركز المالي مع عناصر المخزون السلعي الأخرى . ويستثنى منها فقط البضائع التي يتم إبقاؤها لدى الوحدة الاقتصادية بناء على طلب من العميل .

الجرد الفعلي للمخزون السلعي :

يقصد بالجرد الفعلي المخزون ، الحصر الفعلي لكمية كل صنف من أصنافه وتحديد القيمة الجزئية والإجمالية للأصناف المختلفة وذلك بعد تحديد الكمية المتبقية من كل نوع مضروبة في تكلفة الوحدة الواحدة تسمى عملية تحديد الكميات المتبقية بالجرد الفعلي ، أما تحديد قيمته فيطلق عليها بتسعير المخزون ، ويتم الحصر الفعلي لكمية المخزون بواسطة العد والوزن حسب طبيعته ، ويعتبر الجرد الفعلي إحدى مقاييس المحاسبة الذي يسمى بالمقياس الطبيعي على أن يجري الجرد الفعلي للمخزون السلعي مرة واحدة على الأقل كل سنة وعلى وجه الخصوص عند إعداد القوائم المالية وما عدا ذلك فإن هذه العملية تتم أيضا عند التسليم والاستلام وفي فترات استبدال الأشخاص من ذوي المسؤولية المادية في المخازن والمعارض ، وبعد الكوارث الطبيعية ، وتتم أيضا بموجب إجراءات تحقيق الجهات القانونية (المحاكم) .

وفي جميع حالات الجرد يجب أن يتم بشكل مفاجئ. من قبل الفريق (اللجنة) المكلف بعملية الجرد. الذي يقوم بالحصر الفعلي الشامل لكافة أصناف المخزون وإثبات كمياتها بقوائم تسمى بقوائم الجرد متضمنة مواصفات كل صنف منها وسعر الوحدة الواحدة، وعند الانتهاء من حصر البضاعة وإدراجها في قائمة الجرد تبدأ عملية تسعير البنود في القائمة على أساس ثمن التكلفة.

وبعد الانتهاء من الحصر الفعلي وتسعير المخزون تجري مقارنة الرصيد الدفترى للبضائع مع الموجود الفعلي بموجب بيانات قوائم الجرد للوصول إلى النتائج النهائية للجرد ، ثم يتم التوقيع عليها من قبل أعضاء فريق الجرد ومصادقة الشخص

الذي بعهدته البضائع الذي يفترض إذا لم يكن أحد أعضاء فريق الجرد أن يكون مرافقا لهم عند الجرد . وبموجب نتائج الجرد يقدم الشخص ذو المسؤولية المادية توضيحا عن سبب النقص أو الزيادة في المخزون عند وجودها .

ومن الأمور التي يجب مراعاتها في هذا الصدد هو تجنب الحصر المزدوج لبعض عناصر المخزون أو السهو عن حصر بعض البنود الأخرى وكذلك الأخطاء التي تؤدي لنتائج غير دقيقة. وملفات المخازن السابقة يتم استخدام بطاقات يتم ترقيمها ترقيما متسلسلا لكل صنف من أصناف المخزون تملأ من قبل أحد أعضاء الفريق . وعند الانتهاء من عملية الجرد يتم نقل بيانات بطاقات الجرد إلى قوائم الجرد التي تأخذ الشكل التالي :

نوع البضاعة	رقم بطاقة الجرد	الكمية	تكلفة الوحدة	القيمة

عناصر تكلفة المخزون السلعي :

يقصد بعناصر تكلفة المخزون السلعي، المصروفات والنفقات التي تحمل قيمتها على تكلفة المخزون السلعي المتمثلة بعناصر الكلفة التي لها علاقة مباشرة في عمليات الحصول على السلع ونقلها إلى محل المشتري وإذا كانت هناك عمليات إنتاجية إضافية

على السلع المشتراه فيضاف إليها كافة تكاليف الإنتاج حتى تصبح السلعة جاهزة للبيع. ويمكن أن نحدد عناصر تكاليف المخزون السلعي بالمصروفات التالية :

١- سعر شراء السلع .

٢- مصروفات الشحن والتأمين على المشتريات .

٣- تكلفة العمالة والمصروفات الصناعية اللازمة لإنتاج السلع .

ويمكن أن نضيف إلى العناصر السابقة مصروفات إدارة المشتريات والمخازن والمصروفات الأخرى . إلا أن صعوبة توزيع هذه المصروفات بين المصروفات الإدارية ومصروفات المخزون السلعي فقد تم اعتبارها من المصروفات الأيرادية التي تحمل بالكامل على دخل الفترة وتقفل في نهاية السنة بقائمة الدخل .

إلا هناك نوعان من المصروفات لا يزال الجدل قائما حولهما وهما ^١ :

١- مصروفات التسويق **Selling Expenses** وهي جميع المصروفات اللازمة والضرورية لانتقال السلع من المنتج إلى المستهلك . وهي بالتالي لازمة لأعداد السلع للبيع فلذلك يمكن معاملتها معاملة تكاليف المخزون السلعي الأخرى. كمصروفات النقل من المستودعات إلى صالات العرض أو العملاء ومصروفات التهيئة والتغليف لأن هذه المصروفات من الناحية العملية تضيف قيمة جديدة للسلع المنتجة .

^١ د. خالد كبر ، حري وبحاث ، منشور سابق ، صفحة ٢٥٧ - ٢٥٨ .

٢- مصروفات الفوائد Interest Cost تعتبر هذه المصروفات ناجمة عن العمليات التمويلية للحصول على المخزون السلعي وهي بذلك لا يمكن اعتبارها من ضمن عناصر تكلفة المخزون وإنما تعتبر كمصروفات إيرادية تعالج معالجة مصروفات إدارة المشتريات والمخازن ، كما أنه ليس من المحبذ الانخراط في العمليات الحسابية المطولة لتحصيل المعاملات التجارية اليومية المتعددة بنصيبها من مصروفات الفوائد الضئيلة والتي لا تبرر النفقة المتوقعة منها.

تسعير المخزون السلعي :

يعتبر موضوع تسعير المخزون السلعي من المواضيع التي تدرس بشكل موسع في مادة المحاسبة ، لكون المخزون السلعي أحد عناصر الأصول المتداولة الهامة والكبيرة بنفس الوقت بالإضافة لكونه من العناصر الرئيسية التي تحدد صافي ربح الفترة باعتبار البضاعة تسجل عند الشراء بسعر التكلفة وعند البيع تسجل بسعر البيع المتضمن سعر التكلفة (سعر الشراء + مصاريف الشراء) مضافا إليه هامش الربح الذي يعتبر إيرادا ناجما عن البيع يقلل بحساب دخل الفترة تطبيقا لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات. ولذلك فإنه من المفروض اختيار طريقة تسعير مناسبة. ولذلك تعتبر طرق تسعير المخزون السلعي من القضايا المهمة لإدارة الوحدة الاقتصادية والمستثمرين.

إلا أن تسعير المخزون يرتبط بمشكلتين رئيسيتين هما :

أولا : تحديد الطريقة التي بواسطتها يتم احتساب الوحدات التي يتم صرفها من المخزون السلعي . ومن أهم الطرق التي يتم بواسطتها احتساب الوحدات المنصرفة من المخزون السلعي هي ما يلي :

١- التمييز المحدد .

٢- متوسط التكلفة .

٣- الوارد أولا صادرا أولا .

٤- الوارد أخيرا صادرا أولا .

ثانيا : تحديد الطريقة التي بواسطتها يتم تحديد تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون السلعي ، ولتحديد تكلفة وحدات المخزون تستخدم إحدى الطرق التالية:

١. سعر التكلفة .

٢. سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل .

٣. صافي القيمة المتحققة .

٤. سعر الاستبدال .

٥. سعر البيع .

أولا : تدفق المخزون وفق مبدأ التكلفة :

كثيرا ما تتعرض أسعار السلع إلى تغيرات متعددة أثناء الفترة المحاسبية ، وهذا يؤدي إلى اختلاف أسعار السلع المشتراة مما نجم عنها مشكلة اختيار أسعار الشراء لتقييم المخزون السلعي في آخر المدة . وللتغلب على هذه المشكلة يتم استخدام عدد من الطرق التي تم الإشارة إليها فيما سبق حيث يمكن بواسطتها معرفة التكلفة الفعلية للسلع المباعة والسلع الباقية آخر المدة ، ولتوضيح كيفية تطبيق هذه الطرق نفترض البيانات التالية :

التاريخ	البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدات	التكلفة الإجمالية
١/١	مخزون أول المدة	٥٠	٤٠	٢٠٠٠
٢/١	مشتريات	٢٥	٤٥	١١٢٥
٢/١	مشتريات	٢٥	٥٠	١٢٥٠
٧/١	مشتريات	٢٥	٦٠	١٥٠٠
٩/١	مشتريات	٢٥	٦٥	١٦٢٥
	البضاعة المتاحة للبيع	١٥٠		٧٥٠٠
	الوحدات المباعة	٩٠		
	المخزون السلعي آخر المدة	٦٠		

١- تقييم المخزون السلعي بواسطة التمييز المحدد :

بموجب هذه الطريقة يتم تحديد أسعار المخزون آخر المدة حسب تواريخ الشراء التي تمت خلال العام كما هي واردة بفاتورة الشراء . فإذا كانت الوحدات المتبقية من المخزون السلعي آخر المدة كما هي بالمثل ٦٠ وحدة واستطعنا أن نغيرها على أساس أن ٢٥ وحدة من وحدات المخزون السلعي آخر المدة كانت من مشتريات ٢/١ ، و ٢٠ وحدة من مشتريات ٣/١ ، و ١٥ وحدة من مشتريات ١/٩ . فإن تكلفة المخزون السلعي آخر الفترة يمكن احتسابها وفق الآتي :

٢٥ وحدة من مشتريات ٢/١ ، سعر الوحدة ٤٥ دينار ١١٢٥ دينار

٢٠ وحدة من مشتريات ٣/١ ، سعر الوحدة ٥٠ دينار ١٠٠٠ دينار

١٥ وحدة من مشتريات ٩/١ ، سعر الوحدة ٦٥ دينار ٩٧٥ دينار

تكلفة مخزون آخر الفترة (بطريقة التمييز المحدد) ٣١٠٠ دينار

تكلفة البضاعة المتاحة للبيع ٧٥٠٠ دينار

يطرح : المخزون السلعي آخر المدة (٣١٠٠) دينار

تكلفة البضاعة المباعة (بطريقة التمييز المحدد) ٤٤٠٠ دينار

وبالرغم من جاذبية هذه الطريقة لكن قد يكون من المتعذر تطبيقها في الحياة العملية أن لم تكن مستحيلة لصعوبة تمييز المخزون السلعي المنصرف ارتباطا بطريقة الخزن والصرف وبالتالي يصعب تحديد تكلفة البضاعة المتاحة للبيع وتكلفة مخزون آخر الفترة ومن ثم تكلفة البضاعة المباعة .

٢- طريقة متوسط التكلفة :

بموجب هذه الطريقة يستخرج متوسط التكلفة للمخزون السلعي باستخدام

المعادلة التالية :

$$\text{إجمالي تكلفة البضاعة المتاحة للبيع} = \text{متوسط التكلفة المرجح} \times \text{عدد الوحدات المتاحة للبيع}$$

علما أن متوسط التكلفة المرجح المستخدم لتحديد تكلفة المخزون السلعي آخر المدة يسمى بهذه التسمية عند استخدام نظام الجرد الدوري ، أما في حالة

نظام الجرد المستمر فيطلق عليه بالمتوسط المتحرك . ولتوضيح هذه الطريقة نعرض المثال التالي :

التاريخ	البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الإجمالية
١/١	مخزون أول المدة	١٠٠٠	٢	٢٠٠٠
٢/١	مشتريات	٣٠٠٠	٥	١٥٠٠٠
٢/١	مشتريات	٥٠٠٠	٤	٢٠٠٠٠
٧/١	مشتريات	٣٥٠٠	٣	١٠٥٠٠
١١/٢٠	مشتريات	٢٠٠٠	٤	٨٠٠٠
٣/٥	البضاعة المتاحة للبيع	١٤٥٠٠		٥٥٥٠٠
	المبيعات	(٧٥٠٠)		
	مخزون آخر المدة	٧٠٠٠		

أولاً : بموجب نظام الجرد الدوري :

$$١- \text{متوسط التكلفة المرجح} = \frac{\text{إجمالي تكلفة البضاعة المتاحة للبيع}}{\text{عدد الوحدات المتاحة للبيع}}$$

$$= \frac{٥٥٥٠٠}{١٤٥٠٠}$$

$$= ٣,٨٢٧ \text{ دينار تقريباً}$$

٢- تكلفة المخزون آخر المدة =

متوسط التكلفة المرجح × عدد وحدات مخزون آخر المدة

$$= ٣,٧٢٨ \times ٧٠٠٠$$

$$= ٢٦٧٨٩ \text{ دينار تقريباً}$$

٣- تكلفة البضاعة المباعة خلال الفترة =

عدد الوحدات المباعة × متوسط التكلفة المرجح

$$= ٣,٨٢٧ \times ٦٠٠ =$$

$$= ٢٨٠٣ \text{ دينار تقريبا}$$

٤- تكلفة البضاعة المتاحة للبيع =

تكلفة المخزون آخر المدة + تكلفة البضاعة المباعة خلال الفترة

$$= ٢٨٧٠٣ + ٢٦٧٨٩ =$$

$$= ٥٥٤٩٢ \text{ دينار}$$

٥- الفرق بين تكلفة البضاعة المتاحة للبيع الظاهرة بالجدول والتكلفة

المستخرج بموجب الفقرة (٤) والبالغة ٨ دينار (٥٥٥٠٠ - ٥٥٤٩٢) هي نتيجة

تقريب متوسط التكلفة المرجح الذي هو في الواقع ٣,٨٢٧٥٨ دينار .

ثانيا : بموجب نظام الجرد المستمر :

لتحديد متوسط التكلفة المتحرك (المتغير) في الوحدات الاقتصادية التي تتبع

نظام الجرد المستمر تتبع الخطوات التالية لحل المثال السابق :

البيان	المشتريات والمبيعات	الرصيد
محزون أول المدة		١٠٠٠ وحدة × ٢ = ٢٠٠٠ دينار
مشتريات ١/٢	٣٠٠٠ وحدة × ٥ = ١٥٠٠٠ دينار	٤٠٠٠ وحدة × ٤,٢٥ = ١٧٠٠٠ دينار
مشتريات ٢/١	٥٠٠٠ وحدة × ٤ = ٢٠٠٠ دينار	٩٠٠٠ وحدة × ٤,١١ = ٣٦٩٩٠ دينار
مبيعات ٣/٥	٧٥٠٠ وحدة × ٤,١١ = ٣٠٨٠ دينار	١٥٠٠ وحدة × ٤,١١ = ٦١٦٥ دينار
مشتريات ٧/١	٣٥٠٠ وحدة × ٣ = ١٠٥٠٠ دينار	٥٠٠٠ وحدة × ٣,٣٣ = ١٦٦٦٥ دينار
مشتريات ١١/٣	٢٠٠٠ وحدة × ٤ = ٨٠٠٠ دينار	٧٠٠٠ وحدة × ٣,٥٢ = ٢٤٦٤٠ دينار

من المثال السابق ولاستخراج متوسط التكلفة المتحرك نلاحظ أنه يتم استخراج متوسط جديد لتكلفة الوحدات المتاحة للبيع بعد كل عملية شراء أو بيع ويكون المتوسط المتحرك مختلف عن الذي يسبقه أو الذي يليه حيث أن المتوسط المتحرك المخزون أول المدة كان ٢ دينار بينما أصبح لمشتريات ٢/١ بمبلغ ٤,٢٥ دينار وهو عبارة عن ٤٠٠٠ وحدة تم استخراجه بجمع عدد وحدات المخزون أول المدة + عدد الوحدات المشتراة في ٢/١، ثم تم احتساب تكلفة مخزون أول المدة وأضفنا إليها تكلفة مشتريات ٢/١ أي ١٥٠٠٠ دينار + ٢٠٠٠ دينار فأصبح الناتج لدينا ١٧٠٠٠ دينار وبقسمة ١٧٠٠٠ دينار على الوحدات لاستخراج المتوسط المتحرك للتكلفة.

وتتميز طريقة متوسط التكلفة بسهولةها وواقعيتها في احتساب تكلفة المخزون السلعي والبضائع المباعة خلال الفترة إلا أنه يمكن اتباعها في الوحدات الاقتصادية التي تمتلك كميات كبيرة من المخزون السلعي لصعوبة تحديد أسعار السلع المباعة والسلع الباقية آخر المدة.

٣_ طريقة الوارد أولا - صادر أولا :

تعتمد طريقة الوارد أولا - صادر أولا على أساس أن البضاعة التي يتم الحصول عليها أولا تباع أولا، وبذلك فهي تراعي التسلسل الزمني في عملية صرف المخزون السلعي من المشتريات التي ترد إلى المخازن ولتوضيح ذلك نفترض ما يلي:

التاريخ	البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الإجمالية
١/١	مخزون أول المدة	١٠٠	٤,٥	٤٥٠
٣/١٠	مشتريات	١٥٠	٥	٧٥٠
١٠/٢٠	مشتريات	٢٠٠	٦	١٢٠٠
١٢/١٥	مشتريات	١٠٠	١٠	١٠٠٠
	البضاعة المتاحة للبيع	٥٥٠		٣٤٠٠

وفي ١٢/٣١ كانت نتيجة الجرد الفعلي تشير إلى وجود ١٥٠ وحدة متبقية بالمخازن والمطلوب تحديد تكلفة المخزون السلعي وفق طريقة الوارد أولاً - صادر أولاً.

الحل :

أ- تمهيد الحل:

بما أن المخزون السلعي آخر المدة كان ١٥٠ وحدة فهذا يعني أن عدد الوحدات المباعة خلال السنة كانت ٤٠٠ وحدة أي البضاعة المتاحة للبيع مطروحاً منها مخزون آخر المدة ($٤٠٠ = ١٥٠ - ٥٥٠$) وبما أن هذه الطريقة تفترض أن الوحدات التي ترد لمخازن الوحدة تباع أولاً ولذلك فإن مخزون أول المدة + مشتريات ٣/١٠ + ١٥٠ وحدة من مشتريات ١/٢٠ هي التي تتم بيعها والمتبقي هو عبارة عن ٥٠ وحدة من مشتريات ١٠/٢٠ وكامل الوحدات المشتراة في ١٢/١٥ .

أولا : الحل وفق نظام الجرد الدوري:

١- الوارد أولا - صادر أولا

التاريخ	البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الإجمالية
١٠/٢٠	المتبقي من المشتريات	٥٠	٦	٣٠٠
١٢/١٥	المشتريات	١٠٠	١٠	١٠٠٠
	محزون آخر المدة	١٥٠		١٣٠٠

٣- تكلفة البضاعة المباعة:

تكلفة البضائع المعدة للبيع - محزون آخر المدة

$$= ٣٤٠٠ - ١٣٠٠$$

٢١٠٠ دينار تكلفة البضاعة المباعة

ويمكن ترتيب الحل بالشكل التالي:

تكلفة البضاعة المتاحة للبيع ٣٤٠٠

- تكلفة محزون آخر المدة ١٣٠٠

تكلفة البضاعة المباعة ٢١٠٠ دينار

ثانيا: باستخدام نظام الجرد المستمر:

عند استخدام نظام الجرد المستمر فإن تكلفة المبيعات تحدد على أساس تكلفة المشتريات التي تم بيعها ووفق تسلسلها الزمني ولذلك تكون تكلفة المخزون السلعي في آخر المدة وتكلفة السلع المباعة كالآتي:

البيان			الوارد			الصادر			الرصيد		
معر	وحدة	قيمة	معر	وحدة	قيمة	معر	وحدة	قيمة	معر	وحدة	قيمة
٤,٥	١٠٠	٤٥٠	٤,٥	١٠٠	٤٥٠				٤,٥	١٠٠	٤٥٠
٥	١٥٠	٧٥٠	٥	١٥٠	٧٥٠				٥	١٥٠	٧٥٠
	٢٥٠	١٢٠٠									
						٤,٥	١٠٠	٤٥٠			
						٥	١٠	٥٠	٥	١٤٠	٧٠٠
									٦	٢٠٠	١٢٠٠
										٣٤٠	١٩٠٠
						٥	١٤٠	٧٠٠			
						٦	١٢٠	٧٢٠	٦	٨٠	٤٨٠
									١٠	١٠٠	١٠٠٠
										١٨٠	١٤٨٠
						٦	٣٠	١٨٠	٦	٥٠	٣٠٠
									١٠	١٠٠	١٠٠٠
										١٥٠	١٣٠٠

ولذلك عند مطابقة الرصيد وفق نظام الجرد المستمر سوف يكون مطابق لتكلفة بضاعة آخر المدة بموجب الجرد الدوري والذي هو في الطريقتين ١٣٠٠ دينار. علما أن كمية المبيعات المشار إليها بموجب الجرد المستمر تم الحصول عليها من بطاقة صنف المخازن .

ملاحظات حول طريقة الوارد أولا — صادرا ولا بموجب الجرد المستمر :

أ- بما أن مجموع وحدات المخزون السلعي خلال العام هو ٥٥٠ وحدة والمبيعات الإجمالية خلال العام هي ٤٠٠ وحدة فإذا الوحدات المتبقية آخر المدة تساوي ١٥٠ وحدة.

ب- — مشتريات ٣/١٠ بلغت ١٥٠ وحدة فإذا التكلفة الإجمالية تساوي عدد وحدات شراء ٣/١٠ × تكلفة شراء الوحدة في نفس التاريخ = ٥ × ١٥٠ = ٧٥٠ دينار . وبالتالي الرصيد في ٣/ ١٠ هو عبارة عن تكلفة مخزون أول لمدة + تكلفة مشتريات ٣/١٠ = ٧٥٠ + ١٢٠٠ دينار

ج- — في ٣/ ٢٠ تم بيع ١١٠ وحدة ١٠٠ وحدة بسعر ٤,٥ من مخزون أول المدة و ١٠ وحدات من مشتريات ٣/ ١٠ بسعره ٥ دينار والمتبقي ١٤٠ وحدة من مشتريات ٣/١٠ وبالتالي فالرصيد المتبقي في نفس التاريخ هو ١٤٠ وحدة من مشتريات ٣/١٠ بتكلفة ٥ دينار للوحدة الواحدة إذا تكون تكلفة رصيد المخزون في ٣/ ٢٠ = ٥ × ١٤٠ = ٧٠٠ دينار .

د- — رصيد ١٠/٢٠ عبارة عن تكلفة المشتريات بهذا التاريخ + رصيد ٢٠/٢٠ = ٣ دينار رصيد ٣/ ٢٠ + ١٢٠٠ دينار = ١٩٠٠ دينار . ونطبق نفس الخطوات على بقية العمليات حتى نصل إلى تكلفة مخزون آخر المدة .

٤- طريقة الوارد أخيراً — صادر أولاً :

أساس طريقة الوارد أخيراً — صادر أولاً تقوم على افتراض أن البضاعة التي يتم الحصول عليها أخيراً تباع أولاً ، أي أن البضاعة التي تدخل ضمن ملكية الوحدة

الاقتصادية أخيراً تخرج من مخازنها أولاً . وهي من حيث التطبيق العملي عكس طريقة
الوارد أولاً — صادر أولاً . ولتوضيح ذلك نستخدم بيانات المثال السابق :

الوارد أخيراً — صادر أولاً — نظام الجرد الدوري

الرصيد			الصادر	الوارد	البيان
٤٥٠	١٠٠	٤,٥		٤٥٠ ١٠٠ ٤,٥	مخزون ١/١
٤٥٠	١٥٠	٥		٤٥٠ ١٥٠ ٥	مشتريات ٣/١٠
٩٠٠	٢٥٠				
٤٥٠	١٠٠	٤,٥	٥٥٠ ١١٠ ٥		مبيعات ١٢/٢٠
٢٠٠	٤٠	٥			١١٠ وحدة
٦٥٠	١٤٠				
١٢٠٠	٢٠٠			١٢٠٠ ٢٠٠ ٦	مشتريات ١٠/٢٠
١٨٥٠	٣٤٠				
			١٢٠٠ ٢٠٠ ٦		مبيعات ١٠/١
٣٦٠	٨٠	٤,٥	٢٠٠ ٤٠ ٥		٢٦٠ وحدة
			٩٠ ٢٠ ٤,٥		
١٠٠٠	١٠٠	١٠		١٠٠٠ ١٠٠ ١٠	مشتريات ١٠/٢٠
١٣٦٠	١٨٠				
٣٦٠	٨٠	٤,٥	٣٠٠ ٣٠ ١٠		مبيعات ١٢/١٧
٩٠٠	٧٠	١٠			٣٠ وحدة
١٢٦٠	١٥٠				

تعتبر الطريقة الأخيرة من أفضل الطرق المستخدمة في تسعير المخزون لأن قياس الدخل لا بد أن يعتمد على الأسعار السائدة في السوق لارتباطها بأحدث أسعار مشتريات البضاعة لغرض قياس الدخل فإن تدفق التكلفة قد يكون أكثر معنى من التدفق المادي للبضاعة فالمؤيدين لهذه الطريقة يرون بأن قياس الدخل يجب أن يعتمد على الأسعار السائدة في السوق، ومن ثم يجب مقابلة إيرادات المبيعات بالتكلفة الجارية للبضاعة المباعة.

ففي ظل هذه الطريقة تحدد تكلفة البضاعة المباعة على أساس الأسعار السائدة في السوق لأنها ترتبط في معظمها بأحداث المشتريات^(١).

وعند إجراء مقارنة بين طرق تسعير المخزون السلعي التي تم شرحها سابقا نلاحظ أن كل واحدة من الطرق الأربعة تعتمد على فرضية مختلفة لتدفق المخزون، ولسو كانت هذه الافتراضات تعطي تكلفة واحدة لتدفق المخزون لكانت جميع الطرق تعطي نفس النتيجة، إلا أن الواقع العملي لا يبرر ذلك حيث التغير المستمر بالأسعار. وبالتالي فإن الطرق السابقة تعطي قيمة مختلفة لكل من المخزون آخر المدة وتكلفة البضاعة المباعة وبالتالي تعطي أيضا قيمة مختلفة لصافي دخل الفترة. لأن الطريقة التي تعطي أقل قيمة لتكلفة البضاعة المباعة تعطي أعلى قيمة لمجمل الربح وبالتالي لصافي الدخل، مما يظهر مخزون آخر المدة بقيمة أعلى بقائمة المركز المالي. أما الطريقة التي تعطي أقل قيمة فشأن نتائجها مغايرة للطريقة التي تعطي أكبر قيمة على صافي الدخل بقائمة الدخل ومخزون آخر المدة بقائمة المركز المالي^(٢).

تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون السلعي :-

تستوقف تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون على الطريقة المتبعة في تسعيرها، ففي الحياة العملية توجد العديد من الطرق المستخدمة لهذا الغرض إلا أن أكثر الطرق شيوعا وقسولا في هذا المجال هي طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل لانسجامها مع الحيلة والحد، بالإضافة إلى شيوع هذه الطريقة وقبولها فإن التكلفة التاريخية في تسعير المخزون تعتبر أكثر الأسس انسجاما مع المبادئ المحاسبية. ولكن قد تحدث بعض

(١) فالتر ميجس، روبرت ميجس: مصدر سابق، صفحة ٥٦٩.

د. خالد أمين عبد الله وآخرون: مصدر سابق، صفحة ٢٤٢.

الظروف التي تجعل من الصواب تقويم المخزون السلعي بأقل من تكلفته ، والذي يعني تخفيض تكلفة المخزون بالقيمة الجديدة انسجاما مع الظروف التي دفعت بالوحدة الاقتصادية لهذا التخفيض. مما ينجم عنه خسارة تمثل الفرق بين تكلفة المخزون والقيمة الجديدة والأمر الأساسي الذي يدفع الوحدة الاقتصادية لتخفيض تكلفة المخزون هو هبوط أسعار السلع في الأسواق ، هذا الأمر يجعل الوحدة الاقتصادية تأخذ مبدأ سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل. فلذلك إذا كان سعر السوق أقل من سعر التكلفة يجب والحالة هذه أن تعتمد الوحدة الاقتصادية في تقييم مخزونها على سعر السوق، والمقصود بسعر السوق هو تكلفة استبدال السلع في تاريخ التقييم، وعلى الرغم من أن التكلفة تعد الأساس الأكثر ملائمة لقياس المخزون السلعي ، إلا أنه في ضوء انخفاض قيمة المخزون نتيجة عوامل معينة مثل التلف ، أو التقادم أو هبوط مستويات الأسعار قد تجد الوحدة الاقتصادية أنه من الأنسب قياس المخزون السلعي على أساس أكثر تحفظا يتمثل في التكلفة أو السوق أيهما أقل. ووفقا لهذا الأساس يتم تحميل الخسارة الناجمة عن انخفاض قيمة المخزون على إيرادات نفس الفترة التي حدثت بها الخسارة^(١).

ومن الأمور التي يجب مراعاتها عند تطبيق قاعدة السوق أو التكلفة أيهما أقل هما الالتزام بالحد الأقصى وبالحد الأدنى لسعر السوق بحيث لا يزيد ولا يقل عن صافي القيمة المتحققة . فالحد الأقصى الذي يطلق عليه القيمة الصافية المتحققة أو القابلة للتحقق تتمثل في الآتي :

سعر بيع العنصر في دورة النشاط التجاري العادي - التكلفة التقديرية للتسويق

^(١) د. حريت صيف وآخرون: مصدر سابق، صفحة ١٦٣.

ولتوضيح ذلك نفترض أن التكلفة التقديرية لتسويق أحد عناصر المخزون تبلغ دينار واحد . وسعر بيع هذا العنصر في السوق تبلغ ١٨ دينار ، فلذلك تكون القيمة الصافية القابلة للتحقق ١٧ دينار (١٨ دينار سعر البيع في السوق - دينار تكلفة التسويق) .

أمسا الحد الأدنى فهو عبارة عن القيمة الصافية القابلة للتحقق مطروحا منه هامش الربح العادي فإذا كان معدل هامش الربح ١٠% فيكون الحد الأدنى ١٥,٢٠٠ دينار (١٨ دينار سعر البيع) - (١ دينار تكلفة التسويق + ١,٨٠٠ دينار هامش الربح) .

مثال :

البيانات التالية لعدد من عناصر المخزون السلعي التي ظهرت في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٢ م في مخازن إحدى الشركات التجارية .

العنصر	الكمية	تكلفة الوحدة بالدينار	
		السوق	الفعلية
أ	٢٠	١٨٠	٢٠٠
ب	١٦	٤٥٠	٤٠٠
ج	١٠٠	١٢٠	١٠٠
د	١٦٠	١٤٠	١٨٠

المطلوب : تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل لاستخراج قيمة المخزون السلعي آخر المدة لكل عنصر من العناصر أولا وإجمالي المخزون ثانيا .
الحل :

العنصر	الكمية	تكلفة الوحدة		المجموع		التكلفة أو السوق أيهما أقل
		السوق	الفعلية	السوق	الفعلية	
أ	٢٠	١٨٠	٢٠٠	٣٦٠٠	٤٠٠٠	٣٦٠٠
ب	١٦	٤٥٠	٤٠٠	٧٢٠٠	٦٤٠٠	٦٤٠٠
جـ	١٠٠	١٢٠	١٠٠	١٢٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
د	١٦٠	١٤٠	١٨٠	٢٢٤٠٠	٢٨٨٠٠	٢٢٤٠٠
المجموع				٤٥٢٠٠	٤٩٢٠٠	٤٢٤٠٠

أ — قيمة المخزون السلعي لكل عنصر :

العنصر أ ٣٦٠٠ دينار

العنصر ب ٦٤٠٠ دينار

العنصر جـ ١٠٠٠٠ دينار

العنصر د ٢٢٤٠٠ دينار

ب — قيمة المخزون السلعي الإجمالي للعناصر = ٤٢٤٠٠ دينار

ملاحظة :

عند تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل تتم المقارنة بين التكلفة الفعلية الاجمالية مع سعر السوق الإجمالي أي يتم مقارنة ٤٩٢٠٠ دينار مع ٤٢٤٠٠ دينار ويتم اختيار أقل السعرين ، وهو ٤٢٤٠٠ دينار .

مثال :

فسيما يلي بيانات لثلاثة عناصر من المخزون السلعي ، المطلوب تحديد القيمة السوقية الواجب استخدامها كأساس في قياس المخزون وفقا لأسعار التكلفة أو السوق أيهما أقل .

عناصر المخزون	تكلفة الإحلال الجارية	الحد الأقصى	الحد الأدنى
أ	١٢	١١	١٠
ب	١٠	٩	٨
ج	٧	٩	٨

الحل :

الأساس في اختيار القيمة السوقية التي تستخدم في قياس المخزون يجب أن لا تزيد عن الحد الأقصى ولا تقل عن الحد الأدنى ، وأيضا أن هذه القيمة في ضوء البدائل السوقية الثلاثة تمثل القيمة المتوسطة . وعلى ضوء ذلك تكون القيمة السوقية المراد استخدامها كأساس في قياس المخزون للعناصر السابقة وفقا لأسعار التكلفة أو السوق أيهما أقل هي :

عناصر المخزون	القيمة السوقية للبديل
أ	١١
ب	٨
ج	٧

قواعد قياس المخزون السلعي على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل :

في الحياة العملية توجد ثلاث قواعد يتم بموجبها القياس على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل وهذه القواعد هي :

١- قياس المخزون على أساس العناصر .

٢- قياس المخزون على أساس المجموعات الرئيسة .

٣- القياس على أساس إجمالي المخزون .

وفيما يلي شرح مفصل لكل قاعدة من القواعد الثلاث السابقة:

أولا : قياس المخزون على أساس العناصر :

بموجب هذه القاعدة يتم مقارنة سعر السوق مع سعر التكلفة ويعتمد السعر الأقل بين السعرين ، فإذا كان سعر التكلفة أقل من سعر السوق يتم اختيار سعر التكلفة ، أما إذا كان سعر السوق أقل من سعر التكلفة فيتم اعتماد سعر السوق .

مثال :

فيما يلي بيانات خاصة بالمخزون السلعي لإحدى الشركات وذلك في ١٢/٣١ / ٢٠٠٢ م :

الأصناف	الكمية	سعر التكلفة	سعر السوق
	وحدة	دينار	دينار
المجموعة الأولى			
العنصر (أ)	٢٠٠	١٥	١٧
العنصر (ب)	٣٠٠	١٢	١١
العنصر (جـ)	٤٠٠	١٤	١٣
المجموعة الثانية			
العنصر (أ)	٢٥٠	١٠	٩
العنصر (ب)	٣٠٠	١١	١٢
العنصر (جـ)	٣٥٠	١٣	١٤

المطلوب : قياس المخزون السلعي في ١٢/٣١/٢٠٠٢ م على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل بالنسبة لعناصر المخزون :

الحل :

الأصناف	الكمية وحدة	أسعار الوحدة		القياس على أساس أقل السعرين	
		التكلفة	السوق	سعر القياس	قيمة المخزون
المجموعة الأولى					
أ	٢٠٠	١٥	١٧	دينار	دينار
ب	٣٠٠	١٢	١١	١٥	٣٠٠٠
ج	٤٠٠	١٤	١٣	١١	٣٣٠٠
المجموعة الثانية					
أ	٢٥٠	١٠	٩	دينار	دينار
ب	٣٠٠	١١	١٢	٩	٢٢٥٠
ج	٣٥٠	١٣	١٤	١١	٣٣٠٠
				١٣	٤٥٥٠
المخزون السلعي في ١٢/٣١	١٨٠٠				٢١٦٠٠

ثانيا : قياس المخزون على أساس المجموعات الرئيسية:

يتم قياس المخزون السلعي بموجب هذه القاعدة على أساس مقارنة قيمة إجمالي المخزون السلعي لكلا السعرين (التكلفة أو السوق) ويتم اختيار أقلهما . وعند تطبيق هذه القاعدة على المثال السابق يتم اعتماد سعر التكلفة أساسا لتقييم المخزون السلعي في ٢٠٠٢ والبالغ ٢٢٥٥٠ دينار لأنه يمثل أقل السعرين .

معالجة انخفاض قيمة المخزون السلعي على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل :

هذه الخسائر في قوائمها المالية . ولمعالجة هذه الواقعة تستخدم إحدى الطريقتين
التاليتين :

(١) طريقة التخفيض المباشر .

(٢) طريقة محصن المخزون (التخفيض غير المباشر) .

وسوف نقوم بشرح هاتين الطريقتين بشيء من التفصيل وعلى النحو التالي :

أ — طريقة التخفيض المباشر

تظهر قيم المخزون السلعي بالقوائم المالية وفق طريقة التخفيض المباشر بالسعر
الأقل دون عمل تسوية حسابية مباشرة للخسائر الناتجة عن هبوط الأسعار . إلا أن
هذه الخسائر سوف تترك أثرها على المخزون السلعي الظاهر في القوائم المالية آخر
المدة وبصورة غير مباشرة . وذلك بسبب ارتفاع تكلفة البضاعة المباعة بمقدار يعادل
الفرق بين التكلفة الأصلية للمخزون والقيمة السوقية . بمعنى آخر أن اتباع طريقة
التخفيض المباشر للمخزون تؤدي إلى عدم إظهار الخسارة الناتجة عن هبوط السعر
بقائمة الدخل . ولتوضيح ذلك نفترض أن التكلفة الأصلية للمخزون السلعي كانت
في إحدى المنشآت ١٠٢٠٠ دينار ونتيجة الجرد الفعلي في نهاية الفترة كانت القيمة
السوقية ٩٢٠٠ دينار ، علما أن المخزون السلعي في أول المدة كان بمبلغ ٢٥٠٠٠
دينار ، والمشتريات خلال الفترة بلغت ١٧٠٠٠ دينار ، وقيمة المبيعات خلال نفس
الفترة بلغت ٤٥٠٠٠ دينار . ولذلك سوف تظهر قائمة الدخل على النحو التالي :

قائمة الدخل في ٢/٣١/

المبيعات		٤٥٠٠٠ دينار
-تكلفة السلع المباعة :		
المخزون السلعي أول المدة	٢٥٠٠٠	
المشتريات	١٧٠٠٠	
السلع المتاحة للبيع	٤٢٠٠٠	
المخزون السلعي آخر المدة (سعر السوق)	(٩٢٠٠)	
تكلفة السلع المباعة		(٣٢٨٠٠)
الربح الإجمالي		١٢٢٠٠

وهذا يتضح أن أعداد قائمة الدخل وفق الطريقة السابقة لا يتم فيها الإفصاح عن الخسارة الناجمة عن هبوط أسعار البضائع ، وإنما تظهر قيمة المخزون السلعي آخر المدة بقيمة السوق مباشرة.

إلا أن بعض المحاسبين يرون بأن إثبات قيمة المخزون السلعي بسعر السوق دون الإفصاح عن التكلفة الأصلية يتناقض مع مبدأ التكلفة ، لأنه وكما ذكرنا يؤدي إلى زيادة تكلفة السلع المباعة بمقدار الانخفاض في سعر السوق . ولمعالجة هذه الحالة يجب أن يتم تقويم المخزون السلعي بالتكلفة الأصلية ويجري إثباتها في السجلات المحاسبية على أساس هذه القيمة ، ثم يتم عمل قيد منفصل بمقدار الخسائر الناجمة عن هبوط أسعار المخزون السلعي آخر المدة ، وبهذا الإجراء

يفصح عن التكلفة الأصلية والقيمة السوقية وخسائر هبوط أسعار المخزون في القوائم المالية ولبیان إجراءات المعالجة الأخيرة نستخدم بيانات المثال السابق حيث يتم معالجة المخزون السلعي في آخر المدة للمنشأة المذكورة بالقيدين التاليين .

١٠٢٠٠ من حـ / المخزون السلعي
١٠٢٠٠ إلى حـ / الدخل

(تسجيل المخزون السلعي آخر المدة)

١٠٠٠ من حـ / خسائر هبوط أسعار البضائع
١٠٠٠ إلى حـ / المخزون السلعي

(إثبات هبوط أسعار المخزون السلعي بالأسواق آخر المدة)

وبذلك يتم الإفصاح عن الخسارة الناجمة عن هبوط أسعار المخزون السلعي بقائمة الدخل والتكلفة الأصلية للمخزون حيث تظهر قائمة الدخل وفق المعالجة الأخيرة على النحو التالي :

٤٥٠٠٠ دينار		المبيعات
	٢٥٠٠٠	تكلفة السلع المباعة
	١٧٠٠٠	المخزون السلعي أول المدة
	٤٢٠٠٠	المشتريات
	(١٠٢٠٠)	السلع المتاحة للبيع
٣١٨٠٠		المخزون السلعي آخر المدة (بالتكلفة)
١٣٢٠٠		تكلفة السلع المباعة
(١٠٠٠)		الربح الإجمالي الأول
		ناقصا الخسارة الناتجة عن هبوط القيمة السوقية
		للمخزون السلعي (غير محققه)
١٢٢٠٠		الربح الإجمالي النهائي

رغم أن الإجراء الأخير يعتبر أكثر قبولا من الإجراء الأول ، إلا أنه يبقى ناقصا للتناقص الواضح بين التكلفة الأصلية التي سوف تظهر بقائمة الدخل وقيمة المخزون حسب أسعار السوق التي تظهر بقائمة المركز المالي . ولذلك لمعالجة هذه الظاهرة يفضل استخدام طريقة مخصص المخزون .

٢- طريقة مخصص المخزون (التخفيض غير المباشر) :

بمقتضى هذه الطريقة ومعالجة الاختلاف بين التكلفة الأصلية والقيمة السوقية في حالة هبوط أسعار البضائع يتم عمل مخصص هبوط أسعار البضائع يكون مساويا لقسيمة الخسارة الناتجة عن هبوط الأسعار . على أن يتم الإفصاح عن التكلفة الأصلية وخسائر هبوط البضائع ومخصص هبوط أسعار البضائع بالقوائم المالية . ولذلك تكون المعالجة المحاسبية للمثال السابق وفق القيود التالية :

١٠٠٠ من حـ / خسائر متوقعة هبوط أسعار البضائع

١٠٠٠ إلى حـ / مخصص هبوط أسعار البضائع

(إثبات خسائر هبوط القيمة السوقية للمخزون آخر الفترة المحاسبية)

١٠٢٠٠ من حـ / المخزون السلعي

١٠٢٠٠ إلى حـ / الدخل (أ. خ)

(إثبات المخزون السلعي آخر الفترة المحاسبية)

١٠٠٠ من حـ / الدخل (أ. خ)

١٠٠٠ إلى حـ / خسائر متوقعة هبوط أسعار البضائع

(قفل حساب خسائر هبوط أسعار البضائع بقائمة الدخل)

وبهذا يتم اظهار المخزون السلعي آخر المدة بقائمتي الدخل والمركز المالي
بالتكلفة الأصلية حيث يظهر المخصص بقائمة المركز المالي ببند مستقل مطروحا من
المخزون السلعي بالتكلفة .

ويتم معالجة مخصص هبوط أسعار البضائع في السنة التالية لأعداد القوائم
المالية كمعالجة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

مثال : ظهرت الأرصدة التالية بميزان المراجعة لشركة السعادة التجارية كما
في ١٢/٣١/٢٠٠٢م : ٢٥٠٠٠ دينار مخزون أول المسدة ، ١٥٠٠٠ دينار
مشتريات ، ٤٨٠٠٠ دينار مبيعات ، ١٠٠٠ دينار مخصص هبوط أسعار البضائع .

وعند الجرد اتضح أن :

المخزون السلعي آخر المدة بسعر التكلفة ٢٢٠٠ دينار وبسعر السوق ١٧٠٠ دينار .

المطلوب :

١- إجراء قيود التسوية والإقفال الخاصة بالمخزون السلعي آخر المدة في ٣١/١٢/٢٠٠٢ م.

٢- بيان أثر العمليات السابقة بعد إجراء قيود التسوية والإقفال على الحسابات المختصة

٣- تصوير قائمتي الدخل والمركز المالي الجزئيتين في ٣١/١٢/٢٠٠٢ م.

الحل :

أ- تمهيد الحل :

قيمة الخسائر الناجمة عن هبوط الاسعار

= التكلفة الأصلية للمخزون - سعر السوق

$$٥٠٠ = ١٧٠٠ - ٢٢٠٠ =$$

وبما أن الأرصدة الظاهرة بميزان المراجعة تشير إلى وجود مخصص لهبوط أسعار البضائع بمبلغ ١٠٠٠ دينار لذلك لا داعي من عمل مخصص جديد وإنما تجري عملية تخفيض مبلغ المخصص السابق بمقدار الخسارة الجديدة الناجمة عن هبوط أسعار البضائع والبالغة ٥٠٠ دينار واعتبار الفرق إيراد يرحل لقائمة الدخل .

٢- قيد التسوية :

٥٠٠ من حـ / محخص هبوط أسعار البضائع
٥٠٠ إلى حـ / الدخل

(تخفيض محخص هبوط أسعار المخزون السلعي بأخر الفترة المحاسبية)

٣- قيد الإقفال :

٢٢٠٠ منحـ / المخزون السلعي
٢٢٠٠ إلى حـ / الدخل

(إثبات المخزون السلعي آخر الفترة المحاسبية)

٢- قيد التسوية :

٧٠٠ من حـ / خسائر متوقعة هبوط أسعار البضائع

٧٠٠ إلى حـ / محخص هبوط أسعار البضائع

(إثبات خسائر هبوط أسعار البضائع)

٣- قيد الأقفال :

٣٥٠٠ من حـ / المخزون السلعي

٣٥٠٠ إلى حـ / الدخل

(إثبات المخزون السلعي آخر الفترة المحاسبية)

٤- قائمة الدخل الجزئية :

قائمة الدخل لشركة السعادة التجارية

في ٢٠٠٢/١٢/٣١

٤٨٠٠٠ دينار		المبيعات
	٢٥٠٠٠	تكلفة السلع المباعة
	١٥٠٠٠	المخزون أول المدة
		المشتريات
	٤٠٠٠٠	السلع المتاحة للبيع
	(٢٢٠٠٠)	المخزون السلعي آخر المدة
٣٧٨٠٠ دينار		تكلفة السلع المباعة
١٠٥٠٠		الربح الإجمالي الأولي
٥٠٠		يضاف فرق مخصص هبوط أسعار البضائع
١٠٧٠٠		الربح الإجمالي النهائي

٥- قائمة المركز المالي الجزئية

قائمة المركز المالي

لشركة السعادة التجارية

في ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٢٠٠ دينار	الأصول المتداولة:
(٥٠٠)	مخزون آخر المدة
	يطرح: مخصص هبوط أسعار
	البضائع
١٧٠٠	

مثال :

ظهرت الأرصدة التالية بميزان المراجعة لشركة الأسواق الوطنية كما في ٣١/١٢/٢٠٠٢ م ٢٢٠٠٠ دينار مخزون أول المسدة ، ١٣٠٠٠ دينار مشتريات ، ٤٧٠٠٠ دينار مبيعات ، وعند الجرد في ٣١/١٢/٢٠٠٢ اتضح الآتي :

قدر المخزون السلعي آخر المسدة على أساس سعر التكلفة بمبلغ ٣٥٠٠ دينار وبسعر السوق ١٧٠٠ دينار ، ويراد عمل مخصص لهبوط أسعار البضائع .

المطلوب :

- ١- إجراء قيود التسوية والإقفال الخاصة بالمخزون السلعي آخر المسدة .
- ٢- بيان أثر العمليات السابقة بعد إجراء قيود التسوية والإقفال على الحسابات المختصة
- ٣- تصوير قائمتي الدخل والمركز المالي الجزئيتين في ٣١/١٢/٢٠٠٢ .

الحل :

أ - تمهيد الحل :

خسائر هبوط أسعار البضائع = ٣٥٠٠ المخزون بالتكلفة - ٢٨٠٠
المخزون بسعر السوق = ٧٠٠ دينار

وبما أن الأرصدة الظاهرة بميزان المراجعة لا تشير إلى وجود مخصص سابق فيجب والحالة هذه عمل مخصص بمبلغ ٧٠٠ دينار يعتبر خسارة هبوط أسعار بضائع .
يحمل على دخل الفترة .

٢- قيد التسوية :

٧٠٠ من حـ / خسائر متوقعة هبوط أسعار البضائع

٧٠٠ إلى حـ / مخصص هبوط أسعار البضائع

(إثبات خسائر هبوط أسعار البضائع)

١- قيد الأثبات :

٣٥٠٠ من حـ / المخزون السلعي

٣٥٠٠ إلى حـ / الدخل

(اثبات المخزون السلعي آخر الفترة المحاسبية)

٧٠٠ من حـ / الدخل (أ . خ)

٧٠٠ إلى حـ / خسائر متوقعة هبوط أسعار البضائع

(تحميل خسائر هبوط أسعار البضائع على دخل الفترة)

٤- حسابات الأستاذ المختصة :

حـ / خسائر متوقعة هبوط أسعار البضائع له

٧٠٠	إلى حـ / مخصص هبوط أسعار البضائع	٧٠٠	من حـ / الدخل
٧٠٠		٧٠٠	

حـ / مخصص هبوط أسعار البضائع

٧٠٠	رصيد يظهر بقائمة المركز المالي	٧٠٠
٧٠٠	من حـ / خسائر هبوط أسعار البضائع	٧٠٠

٥- قائمة الدخل لشركة الأسواق الوطنية

في ٣١/١٢/٢٠٠٢م

٤٧٠٠٠ دينار		المبيعات
	٢٢٠٠٠	تكلفة السلع المباعة
	١٣٠٠٠	محزون أول المدة
		المشتريات
	٣٥٠٠٠	السلع المتاحة للبيع
	(٣٥٠٠)	المخزون آخر المدة
(٣١٥٠٠) دينار		تكلفة السلع المباعة
١٥٥٠٠		الربح الإجمالي الأولي
(٧٠٠)		ناقصا الخسائر الناتجة عن هبوط الأسعار
١٤٨٠٠		الربح الإجمالي النهائي

٦- قائمة المركز المالي لشركة الأسواق الوطنية

في ٢٠٠٢/١٢/٣١ م

الأصول المتداولة :	
المخزون السلعي بالتكلفة	٣٥٠٠ دينار
يطرح : مخصص هبوط أسعار البضائع	(٧٠٠)
المخزون السلعي بسعر السوق	٢٨٠٠

عيوب قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل :

بالرغم من شيوع استخدام قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل في تقييم المخزون السلعي آخر المدة ، لما تتميز بها من بساطة وسهولة الاستخدام في الممارسات المهنية ، إلا أن هذه القاعدة قد اتسمت ببعض نواحي القصور التي قلت من أهميتها ، والتي دفعت بالحاسية الاستعاضة عنها أحيانا بالطرق البديلة الأخرى. حيث وجهت إلى هذه القاعدة بعض الانتقادات . ولعل أبرز هذه الانتقادات التي وجهت إليها .

١- تعترف قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل بالقيمة المنخفضة للمخزون السلعي آخر المدة حينما تكون أسعار السوق أقل من أسعار التكلفة ، في الوقت الذي لا يجري الاعتراف بارتفاع الأسعار عندما يكون سعر السوق أكبر من سعر التكلفة . بينما يتم الاعتراف بهذه الزيادة عند بيع الأصل ، مما يترتب عليه تخفيض أرباح الفترة التي يجري فيها تقييم المخزون السلعي لصالح الفترة التي يتم فيها البيع.

٢- نظراً لتعدد أسس تحديد القيمة السوقية للمخزون السلعي فإن تقييمه آخر المدة بموجب قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل سوف يقدم قيما مختلفة حسب

الأساس المستخدم في تحديدها ، إذ أن أساس التكلفة الإحالية للمخزون يختلف عن أساس صافي القيمة المحتمل تحقيقها من المخزون السلعي وهذان الأساسان يختلفان عن أساس صافي القيمة المحتمل تحقيقها من المخزون السلعي بعد طرح هامش الربح الاعتيادي منه .

وتأسيسا على ما تقدم نجد بأن قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل تبعد في التطبيق عن القواعد والمبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس والتحقق . إلا أنه يبدو بأن هذه القاعدة قد تأثرت بدرجة كبيرة بمبدأ التحفظ في تقييم المخزون السلعي ، ولكن هذا لا يمنع من اتباع هذه القاعدة عندما يتوفر دليلا ماديا ملموسا على هبوط قيمة المخزون السلعي في الأسواق ، الذي من شأنه إحداث خسائر في الفترات المحاسبية التالية .

قياس المخزون على أساس التقدير :

في فترات معينة يصعب على الوحدة الاقتصادية إجراء الجرد الفعلي للمخزون السلعي ، أو يصعب تحديد تكلفة بعض العناصر أو مجموعة منها . مما يضطر المحاسب على أثرها إلى استخدام القواعد التقديرية لقياس المخزون السلعي ، وفي الممارسات المهنية توجد العديد من هذه القواعد إلا أن أكثر هذه الطرق شيوعا هما :

١- قاعدة مجمل الدخل

٢- قاعدة أسعار التجزئة

قاعدة اجمالي الدخل أين شرح القاعدة والمثال الخاص بها لكي نبدأ بعد ذلك بحل المثال .

أولاً : قاعدة إجمالي الدخل :

تستطيع الوحدة الاقتصادية من استخدام قاعدة إجمالي الدخل عندما تكون هناك علاقة ثابتة نسبياً بين المبيعات وتكلفة السلع المباعة في فترات مختلفة لتقييم مخزونها السلعي وذلك عند تعذر إجراء الجرد الفعلي للمخزون السلعي ، ولتحقيق استخدام هذه القاعدة لا بد من اتباع الآتي :

١- تحديد معدل هامش الدخل الإجمالي من المبيعات بالاعتماد على بيانات السنوات السابقة .

٢- تقدير تكلفة السلع المباعة وذلك بضرب معدل هامش الدخل الذي تم التوصل إليه في الخطوة السابقة من مبيعات الفترة .

٣- يتم طرح هامش الدخل الناتج من قيمة المبيعات للتوصل إلى تكلفة السلع المباعة تقديرياً .

٤- تجري عملية تقدير تكلفة المخزون السلعي وذلك بطرح تكلفة السلع المباعة (التقديرية) من تكلفة السلع المتاحة للبيع .

مثال :

ظهرت الأرصدة التالية في ميزان مراجعة إحدى الشركات بتاريخ ١٢/٣١/

٢٠٠٢ م:

مخزون أول الفترة ٨٠٠٠٠ دينار ، المشتريات ٢٨٠٠٠٠ دينار ،
٤٠٠٠٠٠ دينار مبيعات . وإذا عملت أن البيانات التاريخية لهذه الشركة تشير إلى أن

هامش الدخل الإجمالي يشكل ٢٥% من المبيعات .

المطلوب : تقدير تكلفة المخزون السلعي في نهاية الفترة باستخدام قاعدة إجمالي الدخل

الحل :

هامش الدخل الإجمالي = المبيعات × نسبة هامش الدخل

$$= 400000 \times 25\% = 100000 \text{ دينار}$$

٨٠٠٠٠		محزون أول المدة (بالتكلفة)
		زائداً :
٢٨٠٠٠٠		المشتريات (بالتكلفة)
٣٦٠٠٠٠		تكلفة السلع المتاحة للبيع
		ناقصاً :
		تقدير تكلفة السلع المباعة :
	٤٠٠٠٠٠	مبيعات
(٣٠٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠)	ناقصاً الدخل الإجمالي (٢٥%)
٦٠٠٠٠		الستكلفة التقديرية للمحزون السلي في نهاية المدة

وفي الحالات التي لا يمكن فيها تحديد هامش الدخل يمكن استخراجه باستخدام معامل نسبة الدخل من تكلفة البضاعة وذلك بتطبيق المعادلة التالية :

$$\text{نسبة الدخل إلى المبيعات} = \frac{\text{نسبة الدخل إلى المبيعات}}{100 - \text{نسبة الدخل على المبيعات}}$$

ثانياً : قاعدة أسعار التجزئة :

يتم استخدام هذه القاعدة في الوحدات الاقتصادية التي تقوم بعمليات البيع بالتجزئة وخصوصاً في المنشآت ذات الأقسام ، نظراً لملائمة هذه القاعدة وطبيعة عمل هذه المنشآت ، لتعاملها في أغلب الأحيان بسلع متجانسة .

وهذه القاعدة لا تختلف من حيث الجوهر إلى حد معين عن قاعدة هامش الدخل الإجمالي التي تم التطرق إليها سابقاً ، ولتطبيق هذه القاعدة يتم اتباع الخطوات التالية :

١- تحديد قيمة المخزون على أساس أسعار البيع .

٢- يتم تحويل المخزون إلى أسعار التكلفة .

وأساس هذه القاعدة لقياس قيمة المخزون السلعي آخر المدة التقديري هي النسبة التي يتم إضافتها إلى تكلفة المخزون للوصول إلى أسعار البيع . ولأجل استخدام هذه القاعدة لا بد من الاحتفاظ ببيانات عن مخزون أول المدة والمشتريات خلال المدة وفق أسعار البيع بالتجزئة بالإضافة إلى بيانات أسعار التكلفة . ومتى ما توفرت مثل هذه البيانات في سجلات الوحدة الاقتصادية يمكن تحديد البضاعة المتاحة للبيع لكل من أسعار البيع بالتجزئة وأسعار التكلفة . وبعد ذلك يتم طرح قيمة المبيعات من قيمة أسعار البيع بالتجزئة للبضاعة المتاحة للبيع لنحصل على مخزون آخر المدة بأسعار البيع ثم يتم تحويل قيمة مخزون آخر المدة من أسعار التجزئة إلى أسعار التكلفة وذلك باستخدام نسبة التكلفة إلى سعر التجزئة خلال الفترة الحالية^١ ، وبذلك يمكن تقييم المخزون السلعي آخر المدة بأسعار التكلفة بصورة تقديرية دون اللجوء إلى الجرد الفعلي . وخلاصة هذه القاعدة هي اعتمادها على النسبة التي تضاف إلى التكلفة لتحديد أسعار البيع خلال الفترة . وهي تختلف عن قاعدة هامش الدخل فقط من حيث اعتماد الأخيرة على هامش الدخل الإجمالي السائد في السنوات السابقة الذي يفترض أن تكون ثابتة من سنة إلى أخرى .

^١ د. محمد غانم حجازي ، مصادر سابق ، صفحة ٥٧٨ ، ص .

وفسيما يلي مثال نبين فيه كيفية تطبيق أسعار التجزئة عند تقدير مخزون آخر

المدة .

أسعار التكلفة	أسعار البيع	
دينار	بالتجزئة دينار	
١٠.٠٠٠	١٢.٠٠٠	مخزون أول المدة
١٩.٠٠٠	٢٢.٠٠٠	صافي المشتريات
٢٩.٠٠٠	٣٤.٠٠٠	السلع المتاحة للبيع

$$\text{معدل التكلفة} = \frac{\text{السلع المتاحة للبيع بأسعار التكلفة}}{\text{السلع المتاحة للبيع بأسعار التجزئة}} \times ١٠٠$$

$$١٠٠ \times \frac{٢٩.٠٠٠}{٣٤.٠٠٠} = ٨٥,٢٩\%$$

$$\begin{array}{r} ٢٧٥٠٠٠ \\ \hline ٦٥٠٠٠ \end{array} \quad \begin{array}{l} \text{يطرح مبيعات الفترة} \\ \text{مخزون آخر المدة بسعر البيع بالتجزئة} \end{array}$$

$$٥٥٤٣٨,٥ = ٨٥,٢٩\% \times ٦٥٠٠٠ \quad \text{دينار مخزون آخر المدة بالتكلفة}$$

تمارين الفصل السابع

١. ما أهمية دراسة المخزون السلعي ، وما هي الآثار المترتبة على تقييمه آخر المدة.
٢. ما هي العناصر التي يمكن أن تدرج ضمن تكلفة المخزون . وما هي الاعتبارات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تقرير ادراج بعض عناصر التكاليف ضمن تكلفة المخزون من عدمه.
٣. ما المقصود بنظام الجرد الدوري ونظام الجرد المستمر . وما هو الفرق بينهما . مثل لذلك .
٤. ما هي الصيغة التي بموجبها يتم تحديد تكلفة البضاعة المباعة وفق نظام الجرد الدوري .
٥. كيف يتم تطبيق إجراءات الجرد الفعلي للمخزون السلعي . وما هي الأمور التي يجب مراعاتها لتلافي الأخطاء في عملية الجرد الفعلي .
٦. ما هي أفضل الطرق المستخدمة في تسعير المخزون السلعي . ولماذا .
٧. ماذا يعني الحد الأقصى والحد الأدنى لسعر السوق عند تقييم المخزون السلعي .
٨. اجب بنعم أو لا عما يأتي مع تبرير وجهة نظرك باختصار شديد :
 - لا تختلف طريقة إجمالي الدخل عن طريقة التجزئة كأساس لتقييم المخزون .
 - إن أثر الخطأ في تقييم المخزون سوف يمتد إلى أكثر من عنصر .
 - يعتبر المخزون السلعي من عناصر الأصول المتداولة .
 - يستم الإفصاح عن المخزون السلعي بقائمة المركز المالي بالنسبة للشركات التجارية بشكل إجمالي .

- بموجب نظام الجرد المستمر لا يستدعي الأمر حساباً خاصاً لتسجيل المشتريات .
- حساب العجز أو الزيادة بالمخزون السلعي حساب بسيط .
- تعتبر بضاعة الأمانة من عناصر المخزون السلعي .
- لا تعتبر طلبيات العملاء من ضمن عناصر المخزون السلعي آخر المدة .
- تعتبر مصروفات الفوائد الناجمة عن تمويل الحصول على المخزون إحدى عناصر تكلفته .
- لا يمكن اتباع طريقة متوسط التكلفة في احتساب تكلفة المخزون السلعي والبضائع المباعة خلال الفترة في الوحدات الاقتصادية التي تمتلك كميات كبيرة من المخزون السلعي .
- تعتبر طريقة الوارد أخيراً صادراً أولاً من أفضل الطرق المستخدمة في تسعير المخزون السلعي .
- لا يوجد مبرر مقبول للإفصاح عن الخسارة الناجمة عن هبوط أسعار البضائع .
- يعتبر اثبات قيمة المخزون بسعر السوق دون الإفصاح عن التكلفة الأصلية منافي لمبدأ التكلفة .
- إن قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل تعتبر من القواعد المقبولة لتقييم المخزون السلعي .
- تتلائم قاعدة أسعار التجزئة مع المنشآت الاقتصادية ذات الأقسام .

٩. أكمل العبارات التالية :

- إن أي خطأ في تحديد قيمة المخزون السلعي سيؤدي إلى عدم دقة

- بموجب نظام الجرد الدوري يتم تسجيل العمليات المتعلقة بالمشتريات في حساب يسمى

- إن العجز في المخزون آخر الفترة يحمل على عندما يثبت بأن سبب ناجم عن عدم نقصير أمين المستودع كأن يكون ذلك بسبب أما إذا كان بسبب التقصير أو السرقة فإن الشخص المسؤول

- في حالة توقع حدوث نقص كبير في المخزون السلعي خلال الفترة القادمة فإنه يمكن معالجة النقص المحتمل وذلك تطبيقاً لمبدأ

- لتحقيق تطبيق نظام الجرد المستمر يتطلب الأمر العديد من لتحقيق هدف استخدام هذا النظام وهو على المخزون السلعي .
- نادراً ما تكون كمية المبيعات مساوية لكمية خلال الفترة ، ولذلك فإن المخزون السلعي إما أن يكون أو من حاجة الوحدة الاقتصادية ونتيجة لذلك لا بد من توزيع تكاليف بين و

- تشمل إجراءات تقييم المخزون السلعي في آخر المدة على الخطوات التالية :

١ -

٢ -

- يشمل المخزون السلعي كافة التي تعود ملكيتها للوحدة الاقتصادية وبصرف النظر عن مكان خزنها أو عرضها ، وتضمن بالإضافة إلى ذلك و التي تم التعاقد على شرائها من الموردين ولكن كما تشمل أيضا

- قد يكون في نهاية الفترة المحاسبية العديد من الطلبات التي ترد للوحدة الاقتصادية من العملاء للحصول على البضائع إلا أنها لم تتمكن ولذلك فإن البضائع تعتبر من عناصر التي يجب إدراجها بقوائم الجرد والإفصاح عنها بقائمة المركز المالي مع عناصر المخزون . ويستثنى منها فقط

(١٠) البيانات التالية تخص إحدى المنشآت الصناعية .

التاريخ	البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة
٢٠٠٢/١١/١	مخزون أول المدة	١٠٠	٢٠
٢٠٠٢/١/٢	مشتريات	٥٠	١٥
٢٠٠٢/١/١٠	مشتريات	١٥٠	٢٥
٢٠٠٢/١/١٥	مشتريات	٢٥٠	٣٢
٢٠٠٢/١/٢٢	مشتريات	٣٢٠	١٣
٢٠٠٢/١/٢٨	مشتريات	٤٢٠	١٧

وعند الجرد في نهاية شهر كانون الثاني ٢٠٠٢ اتضح أن المخزون السلعي آخر المدة بلغ ٢٥٠ وحدة وقد استطاع المحاسب أن يميزها على أساس أن ١٠٠ وحدة من مشتريات ١/٢٢ والباقي من مشتريات ١/٢٨ .

المطلوب :

١. تحديد تكلفة مخزون آخر الفترة .

٢. تكلفة البضاعة المتاحة للبيع .

٣. تكلفة البضاعة المباعة.

باستخدام الطرق التالية :

١. طريقة التميز المحدد.

٢. طريقة متوسط التكلفة (المرجح ، والمتحرك).

٤. طريقة الوارد أولا صادر أولا على أساس الجرد الدوري والمستمر.

٥. طريقة الوارد أخيرا صادر أولا على أساس نظام الجرد الدوري والمستمر.

١١ . البيانات التالية ظهرت في ٢٠٠٢/١٢/٣١

العنصر	الكمية	التكلفة الأصلية	تكلف السوق
١	٢٠٠	١٠٠٠	١٢٠٠
٢	٣٠٠	٢٥٠٠	٢٤٠٠
٣	١٦٠	٧٥٠	٧٤٠
٤	١٢٠	١٢٠	١١٠

المطلوب :

تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل لاستخراج قيمة المخزون السلعي آخر المدة لكل عنصر ولإجمالي المخزون .

١٢. ظهرت الأرصدة التالية بميزان المراجعة لشركة نونو التجارية كما في ١٢/٣١ /
٢٠٠٢ م (٥٥٠٠٠ دينار) مخزون أول المدرة ، ٢١٠٠٠ دينار مشتريات خلال
الفترة ٦٨٠٠٠ دينار مبيعات .

وعند الجرد في ١٢/٣١ / اتضح ما يلي :

١- قدير المخزون السلعي آخر المددة على أساس سعر التكلفة بمبلغ ٧٨٠٠ دينار
وسعر السوق ٧٤٠٠ دينار .

المطلوب :

١- معالجة هبوط اسعرا المخزون بموجب طريقة التخفيض المباشر .

٢- معالجة هبوط أسعار المخزون بموجب طريقة مخصص البضاعة .

الفصل الثامن

الأخطاء المحاسبية وتمحيحها

ERRORS & CORRECTIONS

الفصل الثامن

الأخطاء المحاسبية وتصحيحها

ERRORS AND CORRECTIONS

مقدمة :

المحاسبة علم يعتمد على مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد في تحليل وتسجيل وتبويب وتصنيف العمليات المالية لغرض استخراج نتيجة أعمالها وبيان المركز المالي في فترة محاسبية محددة . ومرور العمليات بهذه المراحل فمن البديهي الوقوع في بعض الأخطاء المحاسبية والتي تعود إلى أسباب متعددة منها عدم الإلمام الكافي بالمبادئ والأسس والقواعد المحاسبية أو الإهمال والتقصير من العاملين في مجال المحاسبة ، أو بقصد الاختلاس أو السرقة ، أو بغرض إخفاء بعض البيانات المحاسبية عن الغير . وعند قيام المدققين بمراجعة الدفاتر والسجلات المحاسبية تكتشف هذه الأخطاء وحال اكتشافها يجب القيام بتصحيحها بالطرق المناسبة وحسب مكان وقوع الخطأ . فالخطأ إما يكون خطأ القيد في دفتر اليومية أو خطأ الترحيل في دفتر الأستاذ ويمكن تقسيم الأخطاء المحاسبية إلى ثلاثة أنواع حسب تاريخ اكتشافها وهي :

- ١- أخطاء تكتشف أثناء السنة المالية وقبل إعداد ميزان المراجعة
- ٢- أخطاء تكتشف أثناء السنة المالية وبعد إعداد ميزان المراجعة
- ٣- أخطاء تكتشف في سنوات مالية لاحقة .

طرق تصحيح الأخطاء

تعتمد طريقة تصحيح الأخطاء على مكان وقوع الخطأ. فإذا كان الخطأ في دفتر الأستاذ و فإنها تتخذ أشكالا مختلفة. فقد يقع الخطأ أثناء الترحيل إلى حساب خاطيء . وقد يقع الخطأ عند الترحيل إلى جانب خاطئ في الحساب الصحيح. كما قد يقع الخطأ أحيانا في نقل الأرقام عند الترحيل. نظرا لأن القانون التجاري لم يشر إلى دفتر الأستاذ كدفتر قانوني ولم يتطلب خلو دفتر الأستاذ من الشطب أو الكشط فإنه يمكن تصحيح أخطاء الترحيل عن طريق الشطب ثم التصحيح على أن يقوم المحاسب المختص بالتوقيع بجانب التصحيح. أما إذا حدث الخطأ في القيد بدفتر اليومية أو اليومية المساعدة، فيجب عندها إجراء التصحيح بقيود محاسبية في الدفاتر لأن القانون اشترط عدم الكشط أو الشطب أو الحو فيه حتى لا يفقد أهميته القانونية وهناك طريقتين لتصحيح خطأ القيد هما :

١- الطريقة المطولة

٢- الطريقة المختصرة.

الطريقة المطولة :

يتم بموجبها تصحيح الأخطاء عن طريق إلغاء القيد الخاطئ بقيد عكسي أو مغاير له وبعد ذلك يتم إثبات القيد الصحيح .

الطريقة المختصرة :

وحسب هذه الطريقة يتم تصحيح أخطاء القيد بقيد واحد يتضمن إلغاء جانب القيد الخاطئ دون الحاجة إلى إلغاء القيد كله .

أنواع الأخطاء :

الأخطاء التي تكتشف أثناء السنة المالية وقبل إعداد ميزان المراجعة ، ويندرج تحت هذا النوع من الأخطاء الآتي :

أ . الخطأ التي لا تؤثر على تعادل جانبي ميزان المراجعة وهي :

١ . أخطاء الحذف :

وهي الأخطاء التي تنجم عن عدم إثبات العمليات المالية بدفتر اليومية العامة مما يؤدي إلى عدم إظهارها في كلا الجانبين المدين والدائن أو خطأ في حذف ترحيل عملية بكاملها من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ ويتم التصحيح لكلا النوعين كما في المثال التالي :

مثال :

في ٢٠٠٢/١٠/١ اتضح أن عملية شراء أثاث من قبل المنشأة نقداً وبمبلغ ٥٠٠ دينار لم تثبت عند حدوثها في بداية السنة . ويتم التصحيح بإثبات قيد التصحيح بتاريخ اكتشافها بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/١ وكالتالي :

٥٠٠ من حـ / الأثاث

٥٠٠ إلى حـ / النقدية ٢٠٠٢/١٠/١

أما في حالة عدم ترحيل عملية بكاملها إلى دفتر الأستاذ فيتم التصحيح بترحيل العملية إلى دفتر الأستاذ حال اكتشاف الخطأ أثناء السنة المالية

٢ . أخطاء الارتكاب :

تتميز أخطاء الارتكاب والتي لا تؤثر على توازن الميزان بأنها متماثلة في جانبي القيد الخاص باثبات العمليات المالية ومن أمثلة هذه الأخطاء ما يلي :

أ . أخطاء في أسماء الحسابات

غالبا ما تحدث هذه الأخطاء نتيجة التشابه في أسماء الحسابات . فقد يشتري المشروع بضاعة من المورد ناصر محمد بمبلغ ١٠٠٠ دينار على الحساب غير أنه يتم تسجيلها بطريق الخطأ باسم المورد ثامر محمد وكما يلي :

١٠٠٠ من حـ / المشتريات

١٠٠٠ إلى حـ / المورد ثامر محمد

وبترحيل جانب القيد الدائن لحساب المورد ثامر محمد ينجم عن ذلك استبدال حساب دائن بحساب آخر دائن مما لا يؤثر على توازن الميزان ويتم التصحيح ذلك وفقا للطريقة المطولة على النحو التالي :

الفاء القيد الخاطئ بقيد عكسي

١٠٠٠ مـ - /المورد ثامر محمد

١٠ إلى حـ / المشتريات

ومن ثم بم إثبات القيد الصحيح

٠٠٠ من حـ / المشتريات

١٠٠٠ إلى حـ /المو، ناصر محمد

أما في - نة استخدام الطريقة المختصرة في تصحيح الخطأ السابق فيتطلب
تصحيح ب الحساب الدائن والذي وقع فيه الخطأ بجانب الحساب الدائن الصحيح
حتى النحو التالي :

١٠٠٠ من حـ / المورد ثامر محمد

١٠٠٠ إلى حـ / المورد ناصر محمد

ب - أخطاء في إثبات مبالغ

تحدث أحيانا عند تسجيل المبالغ في جانبي القيد بقيمة أكبر أو أقل مما لا يؤثر
على توازن الميزان والتصحيح يكون إما بالطريقة المطولة أو الطريقة المختصرة وعلى
النحو التالي :

مثال :

بإع المشروع على الحساب إلى العميل جمال بضاعة بمبلغ ٥٣٠٠ دينار على

الحساب غير أنه تم إثبات العملية خطأ بجعل المبلغ للعملية ٣٥٠٠ بدلا من ٥٣٠٠
وكالتالي :

٣٥٠٠ من حـ/العميل جمال

٣٥٠٠ إلى حـ/المبيعات

فالتصحيح يكون بالطريقة المطولة كالآتي :

إلغاء القيد الخاطيء بقيد عكسي .

٣٥٠٠ من حـ/المبيعات

٣٥٠٠ إلى حـ/العميل جمال

إثبات القيد الصحيح

٥٣٠٠ من حـ/العميل جمال

٥٣٠٠ إلى حـ/المبيعات

أما استخدام الطريقة المختصرة لتصحيح الخطأ السابق فإنه يستلزم زيادة جانبي القيد الخاطيء بمبلغ الفرق وقدره ١٨٠٠ دينار وكما يلي :

١٨٠٠ من حـ/العميل جمال

١٨٠٠ إلى حـ/المبيعات

جـ - الخطأ في تكرار قيد عملية مالية أو تكرار ترحيلها

في حالة تكرار قيد عملية مالية فقيد التصحيح يكون فقط بالطريقة المختصرة وهو الغاء القيد المكرر بعكسه في دفتر اليومية أما الخطأ في تكرار الترحيل فيكون التصحيح بشطب المبالغ التي تكرر ترحيلها مع توقيع من قام بالشطب

٣- الخطأ في نقل أرقام طرفي القيد عند الترحيل

ويتم التصحيح هنا بشطب الخطأ وإثبات الصحيح مع توقيع من قام بالتصحيح

٣- الأخطاء الفنية

وهي الأخطاء التي ترتكب نتيجة لعدم الإلمام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ما يؤدي إلى الخطأ وعدم التفرقة بين الحسابات ومثل هذه الأخطاء لا تؤثر على توازن الميزان

مثال :

دفعت إحدى المؤسسات بتاريخ ١٠/١/٢٠٠٢ مبلغ وقدره ٥٠٠ ينار كمصاريف نقل للماكنة المشتراة نقداً وقد قام المحاسب بإثبات القيد التالي

٥٠٠ من حـ / مصاريف نقل

٥٠٠ إلى حـ / النقدية

٢٠٠٢/١٠/١

التصحيح : بما أن الخطأ هو في عدم التفرقة بين المصروف الرأسمالي الذي يجب أن يضاف لحساب الماكنة والمصروف الإبرادي الذي يقلل في نهاية الفترة بقائمة الدخل فيكون قيد التصحيح بالطريقة المطولة على النحو التالي :-

إلغاء القيد الخاطئ بقيد عكسي

٥٠٠ من حـ/ النقدية

٥٠٠ إلى حـ/ مصاريف النقل ٢٠٠٢/١٠/١

إثبات القيد الصحيح

٥٠٠ من حـ/ المكاين

٥٠٠ إلى حـ/ النقدية

أما التصحيح بالطريقة المختصرة فيتم تصحيح جانب القيد الخطأ بإلغائه وإثبات الصحيح مكانه وكالتالي :

٥٠٠ من حـ/ المكاين

٥٠٠ إلى حـ/ مصاريف النقل

٤. الأخطاء المعوضة أو المتكافئة :-

وهي الأخطاء التي تعوض بعضها البعض بأن يلغي أثر خطأ ما أثر خطأ آخر فإذا وقع خطأ كان من نتيجته زيادة الجانب المدين من حساب معين بمبلغ ١٠٠ دينار

مع وقوع نفس الخطأ في الجانب الدائن من حساب آخر فإن مثل هذه الأخطاء المتكافئة لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة.

مثال :-

بتاريخ ١ / ٢ اشترى خالد بضاعة بقيمة ٤١٠٠ دينار بموجب شيك فقام المحاسب بتسجيل العملية في القيد التالي :

٤٢٠٠ من حـ/المشتريات

٤١٠٠ إلى حـ/البنك

/٢/١

وبتاريخ ٣/١٥ دفع خالد نقدا المصاريف التالية

٢٨٠٠ دينار رواتب ، ١٥٠٠ دينار إيجار محل ، ٣٠٠ دينار مصروف دعاية

وإعلان وتم إثباتها كالتالي :

من مذكورين

٢٨٠٠ حـ/الرواتب

١٥٠٠ حـ/إيجار المحل

٣٠٠ حـ/مصروف دعاية وإعلان

٤٧٠٠ إلى حـ/النقدية

وبناء على ما تقدم نجد أن الخطأ الذي وقع فيه المحاسب في عملية ١ / ٢ هو زيادة الطرف المدين حـ /المشتريات بمقدار ١٠٠ دينار . والخطأ الذي وقع فيه في قيد عملية ٣/١٥ هو زيادة الطرف الدائن حـ/ النقدية بقيمة ١٠٠ دينار وهنا نقوم

بتصحيح القيد في العملية الأولى بعيدا عن العملية الثانية وبالطريقة المطولة لأن كل منهم عملية مستقلة عن بعضها البعض وتمت بتأريخين منفصلين وتكون عن النحو التالي:

تصحيح العملية الأولى في ٢ / ١

إلغاء القيد الخاطئ بقيد عكسي

٤١٠٠ من حـ/البنك

٤٢٠٠ إلى حـ/المشتريات

إثبات الصحيح

٤١٠٠ من حـ/المشتريات

٤١٠٠ إلى حـ/البنك

تصحيح العملية الثانية في ٣ / ١٥

إلغاء القيد الخاطئ بقيد عكسي

٤٧٠٠ من حـ/النقدية

إلى مذكورين

٢٨٠٠ حـ/الرواتب

١٥٠٠ حـ/إيجار المحل

٣٠٠ حـ/مصاريف دعاية وإعلان

إثبات القيد الصحيح

من مذكورين

٢٨٠٠ حـ / الرواتب

١٥٠٠ حـ / إيجار المحل

٣٠٠ حـ / مصاريف دعاية وإعلان

٤٦٠٠ إلى حـ / النقدية

ويرى قسم من المحاسبين أنه من الممكن إجراء قيد تصحيحي للعملياتين

بالطريقة المختصرة في آن واحد :

١٠٠ من حـ / النقدية

١٠٠ إلى حـ / المشتريات

ب - الأخطاء التي تؤثر على توازن ميزان المراجعة

١. أخطاء الحذف : وتتمثل في

- عدم ترحيل أحد جانبي العملية دون الجانب الآخر .

ويتم التصحيح بإكمال عملية الترحيل إلى دفتر الأستاذ بإثبات المبلغ الغير مرحل

وحسابه إلى جانبه

٢. أخطاء الارتكاب وتتمثل في

أ. الخطأ في إثبات مبلغ العملية في طرف واحد من القيد في اليومية وفي دفتر الأستاذ

بالزيادة أو النقصان.

مثال :

باعت محلات الأمل بضاعة بقيمة ١٥٠٠ دينار إلى عماد وموجب ورقة تجارية تستحق

بعد مرور سنة من تاريخه

في سجل الحساب القيد التالي :

١٥٠٠ من حـ / أوراق قبض

١٠٠٥ إلى حـ / المبيعات

هذا النوع من الأخطاء يصحح فقط بالطريقة المطولة وعلى النحو التالي :

إلغاء القيد الخطأ بقيد عكسي

١٠٠٥ من حـ / المبيعات

١٥٠٠ إلى حـ / أوراق قبض

إثبات القيد الصحيح

١٥٠٠ من حـ / أوراق القبض

١٥٠٠ إلى حـ / المبيعات

ب - الترحيل إلى الجانب غير الصحيح من الحساب الصحيح :

يستم إثبات العملية في دفتر اليومية بالطريقة الصحيحة لكن عند الترحيل يتم ترحيل أحد طرفي القيد في دفتر الأستاذ وإلى الجانب غير الصحيح . فلو فرضنا تم شراء بضاعة من خالد بمبلغ ٥٠٠ دينار على الحساب . وتم إثباتها بالأسلوب الصحيح في الدفاتر وكما يلي :

٥٠٠ من حـ / المشتريات

٥٠٠ إلى حـ / خالد

ولكن عند ترحيل طرف القيد حساب خالد إلى دفتر الأستاذ تم ترحيله إلى الجانب المدين من حـ/خالد بدلا من الجانب الدائن . والتصحيح هو يشطب الخطأ ونقله إلى جانبه الصحيح بعد التوقيع عليه.

جـ - الخطأ في نقل الأرقام عند الترحيل

وذلك عندما يكون المبلغ المثبت في دفتر اليومية مثلا ٥٨ دينار فيرحل إلى أحد طرفي القيد باعتباره الرقم ٨٥ وتصحيحه يشطب الرقم الخطأ واثبات الرقم الصحيح مع توقيع من قام بالتصحيح.

د - الخطأ في تكرار الترحيل

كأن يكون بتكرار الترحيل إلى أحد جانبي القيد ويكون التصحيح يشطب المبلغ الذي تكرر ترحيله مع توقيع من قام بالشطب .

تصحيح الأخطاء خلال السنة الحالية التي وقعت فيها وبعد عمل ميزان

المراجعة

وتعني اكتشاف الأخطاء بعد ترصيد الحسابات في دفتر الأستاذ وعمل ميزان المراجعة وقبل أعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي . وتعالج تصحيح الأخطاء حسب

نوع الخطأ وتأثيره على تعادل ميزان المراجعة إلى:

الأخطاء التي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة

ويتم تصحيح هذه الأخطاء في حال اكتشافها في دفتر اليومية أو الأستاذ بالتابع التصحيح بالطريقة المطولة أو المختصرة للأخطاء الظاهرة في دفتر اليومية . أما الأخطاء

الظاهرة في دفتر الأستاذ فتصحح بالشطب واثبات الصحيح مع التوقيع عليها .

الأخطاء التي تؤثر على توازن ميزان المراجعة.

في حالة عدم تطابق مجموع الحقل المدين مع مجموع الحقل الدائن في ميزان المراجعة رغم الجهود لاكتشاف الخطأ ولكن لم يتم اكتشافها . نفي هذه الحالة يجوز فتح حساب يسمى حساب معلق أو حساب فروقات الدفاتر لغرض توازن الميزان مؤقتا يسجل فيه الفرق الذي يوضع في العمود الأقل مجموعا ، ميزان المراجعة بحيث يصح مجموع الجانب المدين مساويا للجانب الدائن . وبالتالي فحساب المعلق أما أن يكون مدينا ، أو دائنا . فإذا كان مدينا ولم يتم اكتشاف الأخطاء ، يجب إظهاره في الميزانية في جانب الأصول حين اكتشاف الفرق وإقفاله . وإذا كان دائنا يظهر في جانب الخصوم . ويكون حساب المعلق مدينا متى ما كان مجموع المبالغ المدينة أو الأرصدة المدينة أقل من مجموع المبالغ الدائنة أو الأرصدة الدائنة والعكس صحيح وهذا الحساب لا يحتاج إلى إثباته في دفتر اليومية وإنما يفتح له حساب في دفتر الأستاذ . وفي حالة اكتشاف الأخطاء والتي أدت إلى ظهور الفرق تصحح تلك الأخطاء ، يجعل الحساب المعلق نفسه طرفا لكل عملية تصحيح بينما يكون الطرف الآخر من قيد التصحيح هو الحساب الخطأ مدينا أو دائنا حسب الحالة . ولتوضيح ذلك نورد المثال التالي :-

في ٢٠٠٢/١٢/٣١ استخرج ميزان المراجعة لمخلات سامر التجارية فكانت أرصده كالتالي مجموع الأرصدة المدينة ١٥٥٠٠ دينار ومجموع الأرصدة الدائنة ١٧١٠٠ دينار ، وقد فتح بالفرق حساب معلق ، وإليك ميزان المراجعة :

ميزان المراجعة لمحلات سامر التجارية كما في ٢٠٠٢/١٢/٣١

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
٢٥٠	_____	الخزينة
٣٠٠٠	_____	البنك
_____	٣٦٠٠	المبيعات
٤١٠٠	_____	المشتريات
٩٠٠	_____	مدينون
١٠٠٠	_____	رواتب
٣٠٠٠	_____	سيارات
٥٠٠	_____	أثاث
٥٠٠	_____	أوراق قبض
_____	٢٠٠٠	أوراق دفع
_____	٢٥٠٠	دائنون
_____	٩٠٠٠	رأس المال
_____	_____	_____
١٥٥٠٠	١٧١٠٠	المجموع

وقد تبين أن هناك مجموعة من الأخطاء الدفترية تفاصيلها كالآتي :

١. تم بيع بضاعة إلى محلات الأندلس بمبلغ ٧٠٠ دينار وبوجب كمبيالة بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٥ سجلت في دفتر اليومية وقد رحل المبلغ لحساب المبيعات ولم يرحل إلى حساب أوراق القبض.

٢. الرصيد الصحيح للدائنين بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١ هو ٢٣٠٠ دينار.
٣. في ٦/٢٠ اشترت المحلات أثاث بمبلغ ٢٠٠ دينار نقداً تم اثباتها في دفتر اليومية كمشتريات
٤. في ٨/٥ تم سداد ورقة دفع قيمتها ٦٠٠ دينار نقداً لم يتم تنزيلها من حـ / أوراق الدفع .
٥. في ١١/١ دفعت المحلات رواتب لموظفيها بمقدار ٧٥٠ دينار نقداً ، وقد رُحِّل المبلغ لحساب الرواتب خطأ بمبلغ ٥٧٠ دينار.
٦. سدد العميل خالد مبلغ ٩٠ دينار نقداً لم تنزل من حسابه.
- المطلوب : تصحيح هذه الأخطاء بفرض أنه تم اكتشافها بعد اعداد ميزان المراجعة مع تصوير الحساب المعلق وإعداد ميزان المراجعة المعدل
- الحل :

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	البيان
١٥٥٠٠		مجموع الأرصدة المدينة
	١٧١٠٠	مجموع الأرصدة الدائنة
١٦٠٠		ح/ المعلق أو حساب فروقات الدفاتر
١٧١٠٠	١٧١٠٠	

قيود والتصحيح تكون كالتالي :—

٧٠٠ من حـ/أوراق القبض

٧٠٠ إلى حـ/المعلق

(تصحيح الخطأ الذي سبب نقص أ. قبض)

٢٠٠ من حـ/الدائنين

٢٠٠ إلى حـ/المعلق

(تصحيح الخطأ الذي سبب زيادة رصيد الدائنين)

التصحيح بالطريقة المختصرة

٢٠٠ من حـ/الأثاث

٢٠٠ إلى حـ/المشتريات

(إثبات جانب القيد الصحيح وإلغاء الخطأ والذي لا يؤثر على توازن الميزان)

٦٠٠ من حـ/أ.دفع

٦٠٠ إلى حـ/المعلق

١٩٠ من حـ/الرواتب

١٩٠ إلى حـ/المعلق

٩٠ من حـ/المعلق

٩٠ حـ/العميل خالد (مدينون)

منه	حـ/المعلق	له
١٦٠٠	رصيد مدين ٢٠٠٢/١٢/٣١	٧٠٠ من حـ/أ. قبض
٩٠	إلى حـ/العميل خالد	٢٠٠ من حـ/الدائنين
		٦٠٠ من حـ/أ. دفع
		١٩٠ من حـ/الرواتب
١٦٩٠		١٦٩٠

ميزان المراجعة المعدل بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١

أرصدة مدنية	أرصدة دائنة	اسم الحساب
٢٥٠٠		الخزينة
٣٠٠٠		البنك
	٣٦٠٠	المبيعات
(١) ٣٩٠٠		المشتريات نقصت ٢٠٠ دينار
(٢) ٨١٠		مدينون نقصت ٩٠ دينار
(٣) ١١٩٠		رواتب زادت ١٩٠ دينار
٣٠٠٠		سيارات
(٤) ٧٠٠		أثاث زادت ٢٠٠ دينار
(٥) ١٢٠٠		أوراق قبض زادت ٧٠٠ دينار
	(٦) ١٤٠٠	أوراق دفع نقصت ٦٠٠ دينار
	(٧) ٢٣٠٠	دائنون نقصت ٢٠٠ دينار
	٩٠٠٠	رأس المال
١٦٣٠٠	١٦٣٠٠	المجموع

أخطاء تكشف في السنة التالية مع عدم وجود حـ/المعلق

وهي الأخطاء التي ترتكب في سنة مالية معينة غير أنه يتعذر اكتشافها إلا في سنة مالية لاحقة . لأن توازن الميزان لا يعني عدم وجود أخطاء، إذ أن هناك من الأخطاء المحاسبية التي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة فإذا تم اكتشافها في السنة التالية، فإن مثل هذه الأخطاء يترتب على وقوعها زيادة أو تخفيض صافي الدخل للفترة التي وقع فيها الخطأ، إذا كان الخطأ قد أثر على الحسابات التي تتألف منها الحسابات الختامية (حـ / المتاجرة وحـ / الأرباح والخسائر) ، كالمشتريات والمصاريف والمبيعات والإيرادات . وتأثر صافي الدخل (نتيجة أعمال المشروع) بالزيادة والنقصان يؤثر في النهاية على رأس المال أو الحساب الجاري لصاحب المشروع فلا بد إذن من تصحيح الخطأ في السنة التالية عن طريق حـ/ رأس المال فإذا لم تثبت المصاريف أو المشتريات في السنة السابقة تؤدي إلى زيادة الأرباح وبالتالي زيادة رأس المال في السنة التالية . لذلك يكون قيد التصحيح بتخفيض رأس المال وكذلك الحال للإيرادات والمبيعات . أما إذا كان الخطأ قد أثر على حسابات شخصية أو حقيقية كالأصول أو الخصوم فيتم التصحيح عن طريق هذه الحسابات .

مثال :-

أ. خلال عام ٢٠٠١ اشترى المشروع بضاعة على الحساب من المورد أحمد بمبلغ ١٥٠٠ دينار غير أن الفاتورة المؤيدة لعملية الشراء لم تثبت في الدفاتر ولم يكتشف الخطأ إلا في عام ٢٠٠٢ .

ب. وبسنفس العام ٢٠٠١ اشترى المشروع أثاث بقيمة ٢٠٠٠ دينار سدد القيمة بموجب شيك تم إثباتها في دفتر اليومية على أنها مشتريات وليست أثاث . وتم اكتشافها في عام ٢٠٠٢ علماً أن الأثاث يندثر بنسبة ١٠% سنوياً حسب القسط الثابت.

جـ. ودفع المشروع بنفس العام مبلغ ٣٠٠ دينار كمصاريف شحن الماكينة المشتراة تم إثباتها في السجلات كمصاريف إيرادية علماً أن الماكينة تندثر بنسبة ٢٠% سنوياً .

د. كذلك في عام ٢٠٠١ عند ترحيل مبلغ ٥٠٠ دينار لحساب المورد محمود، رحلت بالخطأ لحساب المورد محمد.

المطلوب : إثبات قيود التصحيح علماً أنه تم اكتشافها في عام ٢٠٠٢ وأن هذه الأخطاء لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة

الحل :

(١) ١٥٠٠ من حـ / رأس المال

١٥٠٠ إلى حـ / المورد أحمد

(تصحيح عدم إثبات العملية في السنة السابقة)

(٢) ٢٠٠٠ من حـ / الأثاث

٢٠٠٠ إلى حـ / رأس المال

(تصحيح الخطأ الناتج عن تحميل حـ/المشتريات بقيمة الأثاث المشتري)

٢٠٠ من حـ/رأس المال

٢٠٠ إلى حـ/متراكم الاندثار

(تصحيح الخطأ الناتج عن عدم إثبات مصروف اندثار الأثاث للعام السابق)

(٣) ٣٠٠ من حـ/الماكينة

٣٠٠ إلى حـ/رأس المال

(تصحيح الخطأ الناتج عن تحميل حـ/مصاريف إيرادية بقيمة جزءين الماكينة المشتراة)

٦٠ من حـ/رأس المال

٦٠ إلى حـ/متراكم اندثار الماكينة

(تصحيح الخطأ الناتج عن عدم إثبات جزء من مصروف استهلاك الماكينة للعام السابق

$300 \times 20\%$)

٥٠٠ من حـ/المورد محمد

٥٠٠ إلى حـ/المورد محمود

(تصحيح الترحيل الخطأ الذي سجل عام ٢٠٠١)

تصحيح الخطاء في السنة التالية مع وجود حـ/المعلق :-

لتصحيح الأخطاء التي حدثت في السنة السابقة ولم يتوازن الميزان ، ولم تكتشف في سنة حدوثها. لذلك لابد من عمل توازن ميزان المراجعة لغرض إعداد الحسابات الختامية والمركز المالي . ويتم عمل توازن الميزان عن طريق استخدام الحساب المعلق (حساب فروقات الدفاتر) . إلى أن يتم اكتشاف الأخطاء ، لعدم إمكانية اكتشافها . ويظهر رصيد الحساب المعلق في الميزانية في جانب الأصول إذا كان مدينا ، وفي جانب الخصوم إذا كان دائناً وعند اكتشاف الأخطاء في السنة التالية ، لا بد من تصحيح هذه الأخطاء فيكون أحد طرفي قيد التصحيح هو الحساب المعلق ، أما الطرف الآخر فيكون تبعا لنوع الحساب الذي تأثر بالخطأ فإذا كان الخطأ في الحسابات الشخصية أو الحقيقية كأصول أو الخصوم فيكون الطرف الآخر أحد هذه الحسابات ، أما إذا كان الطرف الخطأ أحد حسابات النتيجة كالمصروفات والإيرادات والمبيعات والمشتريات والذي يؤثر في النهاية على حـ/ رأس المال فيكون الطرف الآخر هو رأس المال وإذا تم اكتشاف جميع الأخطاء يتم إقفالها بالحساب المعلق وإغلاقه.

مثال : بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١ تم استخراج ميزان المراجعة لأحد المشاريع التجارية . فإذا علمت أن مجموع الأرصدة المدينة ٥٢٨٠٠ دينار ومجموع الأرصدة الدائنة ٥١٠٠٠ دينار . وقد اتخذت الإجراءات لموازنة الميزان مؤقتاً ولكنه لم يتم اكتشاف لم يتم اكتشاف الأخطاء إلا في عام ٢٠٠٢ وكانت كالتالي :

١. لم تثبت دائنية أحد الموردين (سلامة) بالدفاتر وقدرها ٥٠٠ دينار

٢. سداد ورقة دفع وقيمتها ١٠٠ دينار لم تنزل من حـ/أ. دفع .
٣. ظهر أن البضاعة المباعة إلى خالد في عام ٢٠٠١ وقدرها ٧٥٠ دينار رحلت لحساب خالد ولم ترحل لحساب المبيعات .
٤. استلم المشروع في عام ٢٠٠١ ورقة قبض من محلات النصر بقيمة ٣٥٠ تم ترحيلها بمبلغ ٥٣٠ دينار بدلا من ٣٥٠ .
٥. عند ترحيل مبلغ ١٠٠٠ دينار لحساب العميل صلاح .رحل بالخطأ ولحساب العميل لصالح.
٦. رحل مبلغ ٢٣٥ دينار مسردودات مشتريات إلى الجانب المدين من حـ/المشتريات.

المطلوب :

إثبات القيود اللازمة لتصحيح هذه الأخطاء مع تصوير الحساب المعلق .

الحل :

توازن الميزان مؤقتاً

الأرصدة المدينة	الأرصدة الدائنة	البيان
٥٢٨٠٠	_____	مجموع الأرصدة المدينة
_____	٥١٠٠٠	مجموع الأرصدة الدائنة
_____	١٨٠٠	حـ/ المعلق أو حـ/فروقات
_____	_____	
٥٢٨٠٠	٥٢٨٠٠	

قيود التصحيح

٥٠٠ من حـ / المعلق

٥٠٠ إلى حـ / المورد سلامة

(إثبات أحد العملاء والتي دائنية)

١٠٠ من حـ / أ. دفع

١٠٠ إلى حـ / المعلق

(إثبات سداد أ. دفع والتي لم تترل)

٧٥٠ من حـ / المعلق

٧٥٠ إلى حـ / رأس المال

(تصحيح خطأ عدم إثبات المبيعات وأدى إلى تقليل رأس المال)

١٨٠ من حـ / المعلق

١٨٠ إلى حـ / أ. قبض

(تصحيح خطأ في ترحيل حـ / أ. قبض)

١٠٠٠ من حـ / العميل صلاح

١٠٠٠ إلى حـ / العميل صالح

٤٨٠ من حـ / المعلق

٤٨٠ إلى حـ / رأس المال

منه	حـ/ المعلق	له
٥٠٠ إلى حـ/ المورد سلامة		١٨٠٠ رصيد دائن
٧٥٠ إلى حـ/ رأس المال		١٠٠ من حـ/ أ. دفع
١٨٠ إلى حـ/ أ. قبض		
٤٨٠ إلى حـ/ رأس المال		
١٩٠٠		١٩٠٠

تمارين الفصل الثامن

- ١- ما هي أنواع الأخطاء المحاسبية
 - ٢- طرق تصحيح الأخطاء في دفتر اليومية وطرق تصحيحها في دفتر الأستاذ
 - ٣- ما المقصود بالأخطاء التي لا تؤثر على توازن الميزان والأخطاء التي تؤثر على توازن الميزان.
 - ٤- أسباب ارتكاب المحاسب للأخطاء المحاسبية.
 - ٥- ما المقصود بأخطاء القيد وأخطاء الترحيل ولماذا لا يسمح في أخطاء القيد الحك والشطب.
 - ٦- اذكر أنواع الأخطاء الدفترية مع مثال لكل نوع .
 - ٧- فيما يلي بعض القيود المحاسبية والتي ظهرت في دفاتر محلات الهلال والمطلوب تصحيح هذه القيود على أساس صحة شرح القيود :
- ٥٠٠٠ من حـ/المشتريات
- ٥٠٠٠ إلى حـ/ النقدية

المطلوب :

١. تصحيح هذه الأخطاء بفرض أنه تم اكتشافها في نهاية عام ٢٠٠٢ .

٢. تصحيح هذه الأخطاء بفرض أنه تم اكتشافها في عام ٢٠٠٣ .

٣. تصوير الحساب المعلق مع إعداد ميزان المراجعة المعدل بعد إجراء التصحيح.

الفصل التاسع

الطرق المحاسبية

الفصل التاسع

الطرق المحاسبية

مقدمة

كان لظهور الثورة الصناعية في أوروبا أبرز الأثر في تغيير الحياة الاقتصادية للمجتمعات تغيراً جوهرياً، تمثل بظهور تنظيمات اقتصادية تجمع بين التوسع الأفقي والعمودي في رؤوس الأموال والطاقة الانتاجية، إستجابة للتطورات الحديثة في مجال التقنية الصناعية.

وقد انعكس هذا التطور على المحاسبة التي استجابت بدورها لحاجة الشركات التي برزت عقب التغيرات الاقتصادية التي حدثت أبان الثورة الصناعية، كما هي عليه في السابق في طرق محاسبية تنسجم مع الأشكال الاقتصادية التي كانت سائدة قبل ذلك. ولعل التغيير الذي حدث كان منصب على إيجاد طرق محاسبية تتلائم والتوسع في الانتاج، ولذلك ظهرت بدلاً من النظم التقليدية، نظم محاسبية ذات الدفاتر المتعددة، التي تقسم على مجموعة من الدفاتر المحاسبية الأساسية يلزمها أخرى مساعده والتي عرفت بالطريقة الفرنسية، والإنجليزية والألمانية والأمريكية.

الطرق المحاسبية :

سبق وأن تناولنا كيفية تسجيل العمليات المالية التي يقوم بها المشروع الفردي في دفتر اليومية العامة، ثم تحليلها إلى دفتر الأستاذ العام، مفترضين أن العمليات التي تتم في مشروع فردي يتسم بصغر عملياته ما يتيح للمالك من تسجيل عملياته وترحيلها أولاً بأول. غير أنه مع التطور الاقتصادي ظهرت الحاجة إلى مشاريع كبيرة لتلبي حاجات المجتمع.

فقد برزت مشكلة تسجيل العمليات المالية وترحيلها إلى الحسابات المختصة أولاً بأول كما كان في المشاريع الصغيرة. وقد نتج عن ذلك أنه لم يعد في وسع العاملين في المشروع بيان نتيجة عملياته المختلفة في الوقت المناسب والسرعة المطلوبة. ولكي يتمكن المشروع من التغلب على هذه المشكلة فقد استقر الفكر المحاسبي على استخدام عدد من اليوميات المساعدة بجانب دفتر اليومية العامة، بالإضافة إلى عدد آخر من دفاتر الأستاذ المساعدة لدفتر الأستاذ العام.

وتنقسم دفاتر اليومية المساعدة إلى نوعين رئيسيين هما

- (١) دفاتر اليومية المساعدة الخاصة بالعمليات النقدية
- (٢) دفاتر اليومية المساعدة الخاصة بعمليات إثبات الشراء والبيع الآجل وما يتصل بهما فالنوع الأول يشتمل على دفتر يومية الصندوق أو البنك ودفتر صندوق الثريات ويتم فيها إثبات العمليات الخاصة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية عن طريق الخزينة أو البنك وأيضاً مصاريف ثرية المشروع النقدية.

أما النوع الثاني فيشتمل على دفتر يومية المشتريات الآجلة ودفتر يومية المبيعات الآجلة ودفاتر اليومية المساعدة لمردوداتها، كذلك يشتمل على يومية أوراق القبض ويومية أوراق الدفع. ويجب التنويه إلى أن استخدام هذه الدفاتر المساعدة لا يؤدي إلى

الاستغناء عن دفتر اليومية العامة الذي يجب الاحتفاظ لتسجيل بعض العمليات المالية التي لا تظهر في دفاتر اليومية المساعدة مثل : قيود الأقفال والقيود الانتاجي وقيود تصحيح الأخطاء. وقيود التسويات الجردية في نهاية العام.

بالنسبة لدفاتر الأستاذ المساعدة فهناك دفتر أستاذ العملاء، ودفتر أستاذ الموردين والذات يعتبران من أكثر دفاتر الأستاذ المساعدة شيوعاً في الاستخدامات والذات يشتملان على حساب خاص مستقل لكل من عملاء وموردين المشروع الذات يتعاملان مع المشروع بالبيع والشراء المؤجل. واستخدام الدفاتر المساعدة أيضاً لا يؤدي إلى الاستغناء عن دفتر الأستاذ العام الذي تدخل فيه الحسابات التي لم تظهر في دفاتر الأستاذ المساعدة مثل حساب رأس المال والمسمومات والحسابات الأخرى.

وبجانب الدفاتر المحاسبية السابقة يحتفظ المشروع بدفاتر أخرى تحليلية وإحصائية تستخدم في تحليل البيانات الإجمالية بالإضافة إلى إظهار بيانات إضافية تعتبر ضرورية لدراسة نتائج المشروع واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

وأخيراً تلخيص البيانات الموجودة بالدفاتر والتي تعرض في قوائم مالية تظهر نتائج الأعمال والمركز المالي، والتقارير المالية التي تعتبر أساساً لاتخاذ القرارات الإدارية وحل مشاكل المشروع وسوف نتطرق إلى دراسة طرق المحاسبة الأكثر استخداماً وتتمثل هذه الطرق بالآتي :-

- ١ . الطريقة الإيطالية
- ٢ . الطريقة الفرنسية
- ٣ . الطريقة الإنجليزية
- ٤ . الطريقة الألمانية
- ٥ . الطريقة الأمريكية

أولاً : الطريقة الإيطالية :

تتميز هذه الطريقة ببساطتها وملانمتها للمشروعات الصغيرة. لكن لا تلائم المشاريع الكبيرة نظراً لتعدد وتكرار العمليات المالية فيها مما يترتب عليه ضخامة عمليات القيد في دفتر اليومية والترحيل إلى الأستاذ بالإضافة إلى تكرار القيود المتشابهة في دفتر اليومية.

وتعتمد هذه الطريقة على دفتر يومية واحد تسجل فيه جميع العمليات المالية أو أولاً بأول من واقع مستندات مؤيدة لها وحسب تسلسل تاريخي. ومن ثم ترحيل هذه العمليات إلى حساباتها المختصة في دفتر الأستاذ العام، ومن واقع هذه الحسابات يتم إعداد ميزان المراجعة ومن ثم إعداد الحسابات الختامية والمركز المالي.

ثانياً : الطريقة الفرنسية

تستند هذه الطريقة على مجموعة من الدفاتر المساعدة والتي تتحدد على ضوء العمليات المتكررة وذات الطبيعة المتماثلة بشكل يتفق ونواحي النشاط الرئيسي للمشروع بالإضافة إلى دفتر اليومية المركزي ودفتر الأستاذ العام.

وتقوم هذه الطريقة على استخدام نوعين من الدفاتر هما

١) الدفاتر المساعدة

٢) الدفاتر العامة

بالنسبة للنوع الأول والتي تشمل دفاتر اليومية المساعدة ودفاتر الأستاذ والمساعدة ففسي دفاتر اليومية المساعدة تسجل فيها العمليات المتكررة في المشروع. وقد جرت العادة على الاحتفاظ بمجموعة من دفاتر اليومية المساعدة تبعاً لظروف واحتياجات المشروع.

ومسك المشروع بموجب هذه الطريقة دفاتر يومية مساعدة خاصة بعمليات
البيعات الآجلة والمشتريات الآجلة ومردوداتها وأوراق القبض والدفع والنقدية في
الخزينة والبنك وصندوق المصروفات النقدية.

أما دفاتر الأستاذ المساعدة فيتم الاحتفاظ بمجموعة من دفاتر الأستاذ المساعدة
مثل دفتر أستاذ مساعد العملاء والذي يخصص فيه حساب شخصي لكل من عملاء
المشروع، ودفتر أستاذ مساعد الموردين، والذي يخصص فيه أيضاً حساب شخصي
لكل من موردين المشروع، ويتم الترحيل من اليوميات المساعد والتي تؤثر في
الحسابات الشخصية للعملاء أو الموردين إلى هذه الحسابات بدفتري أستاذ مساعد
العملاء والموردين وبصورة يومية.

٢- الدفاتر العامة :-

ويشمل دفتر اليومية العامة (المركزي) ودفتر الأستاذ العام ففي دفتر اليومية العامة
تسجل فيه في نهاية كل فترة دورية أسبوعياً أو شهرياً قيود إجمالية بإجمالي عمليات كل
من اليوميات المساعدة. كما تسجل في دفتر اليومية العامة العمليات التي لا يخصص لها
دفتر يومية مساعدة خاصة بها مثل :

أ- عمليات بيع وشراء الأصول الثابتة

ب- تجرير الأوراق التجارية أو رفضها

ج- قيود إعداد الديون

د- قيود تصحيح الأخطاء

هـ- قيود التسويات الجردية.

و- قيود فتح واقفال الدفاتر.

أما دفتر الأستاذ العام فيدخل فيه جميع حسابات المشروع بما فيها حسابي النقدية بالخرينة والسك أولاً بأول وباستثناء الحسابات الشخصية للعملاء أو الموردين فإنها ترحل في هذه الحالة مره بالتفصيل إلى الحسابات الشخصية بدفترى استاذ العملاء والموردين، ومرة ثانية إلى الحسابات الإجمالية للعملاء أو الموردين بدفتر الأستاذ العام وذلك حتى يمكن مطابقة مجموع الحسابات الشخصية للعملاء أو الموردين مع رصيد حساباتها الإجمالية. ومن واقع هذه الحسابات يمكن إعداد ميزان المراجعة.

مزايا الطريقة الفرنسية

- (١) تقسيم العمل على عدد كبير من الموظفين بحيث تكفل تسجيل العمليات وخصوصاً في المشاريع الكبيرة في الوقت المناسب.
- (٢) كما أن وجود حسابات شخصية للموردين والعملاء يتيح التعرف على مراكزهم عند الحاجة. بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام الحسابات الإجمالية يكفل إيجاد نظام سليم للرقابة الداخلية لهذه الحسابات.
- (٣) تعذر حدوث التزوير بالدفاتر نتيجة لتوزيع مسؤولية التسجيل والترحيل على أكثر من موظف.

عيوبها :-

- ١- كثرة عدد الدفاتر المستخدمة وزيادة التكلفة.
- ٢- الحاجة إلى عدد كبير من الموظفين وبالتالي يؤدي إلى الإرباك في العمل وزيادة العبء المالي وسنوضح كيفية استخدام هذه الطريقة بالمثال التالي :-

مثال :-

في ٢٠٠٢/١/١ بدأ كمال مشروعه التجاري وكانت أرصدته كالتالي:
.... (المبالغ بالدينار) ٢٢٠٠ إناث، ٩٠٠٠ بضاعة، ٣٠٠٠ بنك، ١٦٠٠
الخزينة، ١٨٠٠ موردون (١١٠٠ حسن، ٧٠٠ حامد)، ١٤٠٠٠ رأس المال.
وفيما يلي العمليات المالية التي قام بها كمال خلال شهر كانون الثاني
في ١/٢ باع بضاعة بمبلغ ٨٠٠ نقداً بعد منح خصم قدرة ٤٩.
في ١/٤ دفع نقداً ٥٠٠ دينار عن إيجار المحل لهذا الشهر
في ٦ منه دفع مبلغ ٦٠ بموجب شيك على البنك لأحد الموظفين المسؤول عن صندوق
المصرفات النثرية للصرف على نثرية الوحدة
في ٧ منه اشترى بضاعة من هاني بمبلغ ١٢٠٠ بخضم تجاري ١٠٪ ونقدي ٤٪ إذا
تم السداد خلال شهر.
في ٨ منه باع بضاعة إلى سامي بمبلغ ٥٠٠ على الحساب.
في ٨ منه قبل كمبياله لأمر حسن بمبلغ ٦٠٠ سداداً من دينه تستحق الدفع بعد
شهرين.
وبنفس التاريخ رد بضاعة إلى هاني قيمتها ٨٠ لاختلافها عن المواصفات
في منه سحب كمبياله على سامي بمبلغ ٣٠٠ دينار تستحق الدفع بعد مرور شهرين
وقد قبلها سامي.
في ١٠ منه باع بضاعة إلى أحمد بمبلغ ٩٠٠ بموجب كمبياله قيمتها ٦٠٠ تستحق بعد
مرور شهر والباقي على الثقة.
في ١١ منه سحب مبلغ ٦٠٠ من خزينة المشروع وأودعه في البنك.
في ١٢ منه رد أحمد بضاعة قيمتها ٨٠ لعدم مطابقتها للمواصفات.

في ١٣ منه اشترى بضاعة من مأمون بمبلغ ١٥٠٠ على الحساب
 في ١٥ منه سدد نصف المستحق لها في شيك عن البنك.
 في ١٧ منه سدد الموظف المسؤول عن صندوق الشربة المصروفات التالية
 ٦ طوايع بريد، ٨ إكراميات، ١٢ تلفون وبرق، ١٤ مصاريف نقل.
 في ٢٠ منه رد بضاعة إلى مأمون قيمتها ٦٠ لمخالفتها المواصفات.
 في ٢٥ منه بلغت مشترياته من البضاعة ١٢٠٠ منها ٤٠٠ عن طريق الخزينة والباقي
 بشيك في ٢٧ منه ظهر الكمبياله المسحوبة على أحمد إلى مأمون سداداً لجزء من
 حسابه
 من ٢٨ مسنه اشترى بضاعة من حامد بمبلغ ١٤٠٠ بموجب كمبياله بمبلغ ٥٠٠
 تستحق بعد مرور شهر والباقي على الثقة.
 في ٢٩ منه باع إلى قاسم بضاعة بمبلغ ٨٠٠ حصل منه ٢٠٠ نقداً والباقي على
 الحساب في ٣٠ منه رد قاسم بضاعة بمبلغ ٤٠ لوجود عيب فيها.
 في ٣١ منه دفع نقداً المصاريف التالية أجور العمال ٤٠٠ مصاريف كهرباء ٨٠
 المطلوب :

- ١- تسجيل العمليات السابقة باليوميات المساعدة لمشروع كمال طبقاً للطريقة الفرنسية
- ٢- تسجيل قيود واليومية المركبة.
- ٣- تصوير حسابات الأستاذ بدفترى أستاذ مساعد للعملاء والموردين.
- ٤- تصوير حسابات الأستاذ العام.
- ٥- إعداد وميزان المراجعة بالأرصدة في ٢٠٠٢/١/٣١

الحل : التسجيل في اليوميات المساعدة

دفتر يومية المبيعات الآجلة

المبلغ	أسم العميل	رقم القيد	رقم السند	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
٥٠٠	سامي	١			١/٨
٩٠٠	أحمد	٢			١/١٠
٨٠٠	قاسم	٣			١/٢٩
٢٢٠٠					

دفتر يومية مردودات المبيعات

المبلغ	أسم العميل	رقم القيد	رقم السند	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
٨٠	أحمد	١			١/١٢
٤٠	قاسم	٢			١/٣٠
١٢٠					

دفتر يومية المشتريات الآجلة

المبلغ	أسم المورد	رقم القيد	رقم السند	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
١٠٨٠	هاني	١			١/٧
١٥٠٠	مأمون	٢			١/١٣
١٤٠٠	حامد	٣			١/٢٨
٣٩٨٠					

دفتر يومية مردودات المشتريات

المبلغ	اسم المورد	رقم القيد	رقم السند	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
٨٠	هاني	١			١/٨
٦٠	مامون	٢			١/٢٠
١٤٠					

دفتر يومية أوراق القبض

المبلغ	اسم العميل	رقم الورقة	رقم صفحة الأستاذ	تاريخ الزود	تاريخ التحرير	المدة	تاريخ الاستحقاق	مكان الدفع	ملاحظات
٣٠٠	سامي			١/٩	١/٩	شهرين	٣/٩	عمان	
٦٠٠	أحمد			١/١٠	١/١٠	شهر	٢/١٠	عمان	تظهر كمبياله مامون ١/٢٦
٩٠٠									

دفتر يومية أوراق الدفع

المبلغ	اسم المورد	رقم الورقة	رقم صفحة الأستاذ	تاريخ الإصدار	تاريخ التحرير	المدة	تاريخ الاستحقاق	مكان الدفع	ملاحظات
٦٠٠	حسن			١/٨	١/٨	شهرين	٣/٨	عمان	
٥٠٠	حامد			١/٢٨	١/٢٨	شهر	٣/٢٨	عمان	
١١٠٠									

دفتر النقدية التحليلي

المقبوضات

منه	ب	البيان	رقم القيد	رقم المستند	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
		من مذكورين	١			٢٠٠٢/١/١
٢٢٠٠		حـ/الأثاث				
٩٠٠٠		حـ/البضاعة				
٣٠٠٠		حـ/البنك				
١٦٠٠		حـ/الحزينة				
		إلى مذكورين				
١٨٠٠		حـ/إجمالي الدائنين				
١٤٠٠٠		حـ/رأس المال				
		(إثبات القيد الافتتاحي)				
٦٠٠		من حـ/إجمالي الدائنين	٢			٢٠٠٢/١/٢٦
		(مأمون)				
٦٠٠		أوراق القبض				
		(تظهر الكمبياله إلى مأمون)				
١٢٠		من حـ/مردودات المبيعات	٤			٢٠٠٢/١/٣٠
١٢٠		إلى حـ/إجمالي المدينين				
		(إجمالي يومية مردودات المبيعات)				
٣٩٨٠		من حـ/المشتريات				٢٠٠٢/١/٣١
٣٩٨٠		إلى حـ/إجمالي الدائنين	٥			
		(إجمالي يومية المشتريات الآجلة)				
١٤٠		من حـ/إجمالي الدائنين				٢٠٠٢/١/٣١
١٤٠		إلى حـ/المشتريات				
		(إجمالي يومية مردودات المشتريات)				

٢٠٠٢/١/٣١	٩٠٠	من حـ/ أوراق القبض
	٩٠٠	إلى حـ/ إجمالي المدبين
(إجمالي يومية أوراق القبض)		
٢٠٠٢/١/٣١	١١٠٠	من حـ/ إجمالي الدائنين
	١١٠٠	إلى حـ/ أوراق دفع
		(إثبات تسديد الدائنين)
٢٠٠٢/١/٣١	٩	من مذكورين
	٩٦٠	حـ/ النقدية بالخزينة
	٦٠٠	حـ/ النقدية بالبنك
	٤٠	حـ/ خصم مسموح به
		إلى مذكورين
	٨٠٠	حـ/ المبيعات
	٢٠٠	حـ/ إجمالي المدبتون
	٣٠٠	حـ/ النقدية بالخزينة
(إجمالي جانب المقبوضات)		
٢٠٠٢/١/٣١	١٠	من مذكورين
	١٢٠٠	حـ/ المشتريات
	٥٠٠	حـ/ إجمالي دائنون
	٥٠٠	حـ/ الإيجار
	٦٠	حـ/ صندوق الثروة
	٤٠٠	حـ/ أجور العمل
	٨٠	حـ/ مصاريف مياه كهرباء
		إلى مذكورين
	١٣٨٠	حـ/ النقدية في الخزينة
	١٣٤٠	حـ/ النقدية في البنك
	٢٠	حـ/ الخصم المكتسب
(إجمالي جانب المدفوعات بدفتر النقدية التحليلي)		

٢٠٠٢/١/٣١	١١	من مذكورين	
		حـ/طوابع بريدية	٦
		حـ/إكراميات	٨
		حـ/تلفون وبرت	١٢
		حـ/مصاريف نقل	١٤
		إلى حـ/صندوق المصروفات الشرية	٤٠
(إجمالي المصروفات الشرية)			

دفترى الأستاذ المساعد

أ- استاذ مساعد المدينين

منه	حـ/ سامي	له	منه	حـ/ أحمد	له
٥٠٠ إلى حـ/ المبيعات	٣٠٠ من حـ/ أوراق القبض		٩٠٠ إلى حـ/ المبيعات	٨٠ من حـ/ مردودات المبيعات	
	٢٠٠ رصيد ١٢/٣١ مدين			٦٠٠ من مردودات القبض	
				٢٢٠ رصيد مدين ١٢/٣١	
٥٠٠	٥٠٠		٩٠٠	٩٠٠	

منه	حـ/ قاسم	له
٥٠٠ إلى حـ/ المبيعات	٤٠ من حـ/ مردودات المبيعات	
	٢٠٠ من حـ/ النقدية في الخزينة	
	٥٦٠ رصيد مدين ١/٣١	
٨٠٠	٨٠٠	

ب- استاذ مساعد الدائنين

منه	حـ/ حسن	له	منه	حـ/ حامد	له
٦٠٠ إلى حـ/ أ. دفع	١١٠٠ من مذكورين		٥٠٠ إلى حـ/ أ. دفع	٧٠٠ من مذكورين	
٥٠٠ رصيد دائن في ١/٣١			١٦٠٠ رصيد دائن في ١/٣١	١٤٠٠ من حـ/ المشتريات	
١١٠٠	١١٠٠		٢١٠٠	٢١٠٠	

منه	حـ/هاني	له	فيه	حـ/مأمون	له
٨٠ إلى حـ/مردودات مشتريات	١٠٨٠ من حـ/المشتريات		٦٠ إلى حـ/مردودات مشتريات	١٥٠٠ من حـ/المشتريات	
٤٨٠ إلى حـ/البنك			٦٠٠ إلى حـ/أوراق قبض		
٢٠ إلى حـ/خصم المكتب			٨٤٠ رصيد دائن في ١٢/٣١		
٥٠٠ رصيد دائن في ١/٣١					
١٠٨٠	١٠٨٠		١٥٠٠	١٥٠٠	

٤ - دفتر الأستاذ العام

منه	حـ/الأثاث	له (١)	فيه	حـ/المضاعة	له (٢)
٢٢٠٠ إلى مذكورين	٢٢٠٠ رصيد مدین ١/٣١		٩٠٠٠ إلى مذكورين	٩٠٠٠ رصيد مدین في ١/٣١	
٢٢٠٠	٢٢٠٠		٩٠٠٠	٩٠٠٠	

منه	حـ/البنك	له (٣)	فيه	حـ/الخزينة	له (٤)
٣٠٠٠ إلى مذكورين	١٣٤٠ من مذكورين		١٦٠٠ إلى مذكورين	١٣٨٠ من مذكورين	
٦٠٠ إلى مذكورين			٩٦٠ إلى مذكورين	٦٠٠ من مذكورين	
	٢٢٦٠ رصيد مدین			٥٨٠ رصيد مدین في ٢/٣١	
٣٦٠٠	٣٦٠٠		٢٥٦٠	٢٥٦٠	

منه	حـ/إجمالي الدائنين (٥) له	فيه	حـ/أرص المال (٦) له
٦٠٠ إلى حـ/م. قبض	١٨٠٠ من مذكورين		١٤٠٠ من مذكورين
١٤٠ إلى حـ/مردودات مشتريات	٣٩٨٠ من حـ/المشتريات		
١١٠٠ إلى حـ/دفع			
٣٥٤٠ رصيد مدین في ١/٣١		١٤٠٠٠ رصيد دائن في ١٢/٣١	
٥٧٨٠	٥٧٨٠	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠

منه	حـ/أوراق قبض (٧) له	فيه	حـ/إجمالي المدينين (٨) له
٩٠٠ إلى حـ/إجمالي المدينين	٦٠٠ من حـ/إجمالي المدينين	٢٢٠٠ إلى حـ/المبيعات	١٢ من حـ/مردودات المبيعات
٣٠٠ رصيد مدین في ١/٣١		١٠٠ من مذكورين	
		٩٨٠ رصيد مدین في ١/٣١	
		٢٢٠٠	٢٢٠٠

منه	حـ/المبيعات (٩) له	فيه	حـ/مردودات المبيعات (١٠) له
٣٠٠٠ رصيد دائن في ١/٣١	٢٢٠٠ من حـ/إجمالي المدينين	٦٠ إلى حـ/إجمالي المدينين	
	٨٠٠ من مذكورين		٦٠ رصيد مدین
٣٠٠٠	٣٠٠٠	٦٠	٦٠

حـ/المشتريات (١١) له		فيه حـ/إمدادات المشتريات (١٢) له	
منه	حـ/إجمالي الدائنين	١٤٠	١٤٠
٣٩٨٠ إلى حـ/إجمالي الدائنين	٥١٨٠	١٤٠	١٤٠
١٢٠٠ إلى مذكورين	٥١٨٠	١٤٠	١٤٠
٥١٨٠	٥١٨٠	١٤٠	١٤٠
حـ/أوراق الدفع (١٣) له		فيه حـ/خصم مسموح به (١٤) له	
منه	١٢٠٠ من حـ/إجمالي الدائنين	٤٠	٤٠
١١٠٠	١١٠٠	٤٠	٤٠
١١٠٠	١١٠٠	٤٠	٤٠
حـ/الإيجار (١٥) له		فيه حـ/صندوق نفقة المشروع (١٦) له	
منه	٥٠٠ إلى مذكورين	٦٠	٦٠
٥٠٠	٥٠٠	٦٠	٦٠
٥٠٠	٥٠٠	٦٠	٦٠
حـ/أجور العمال (١٧) له		فيه حـ/مصاريف مياه وكهرباء (١٨) له	
منه	٤٠٠ إلى مذكورين	٨٠	٨٠
٤٠٠	٤٠٠	٨٠	٨٠
٤٠٠	٤٠٠	٨٠	٨٠

منه	حـ/خصم مكسب (١٩) له	فيه	حـ/طابع بريدية (٢٠) له
٢٠ رصيد دائن في ١/٣١	٢٠ من مذكورين	٦ حـ/صندوق نفقة الوحدة	٦ رصيد مدین في ١٢/٣١
٢٠	٢٠		

منه	حـ/إكراهيات (٢١) له	فيه	حـ/تلفون وبرت (٢٢) له
٨ إلى حـ/صندوق نفقة	٨ رصيد مدین في ١/٣١	١٢ إلى حـ/صندوق النفقة	١٢ رصيد دائن في ١/٣١
٨	٨	١٢	١٢

منه	حـ/مصاريف نقل (٢٣) له
١٤ إلى حـ/صندوق نفقة الوحدة	١٤ رصيد مدین في ١/٨ ٣١
١٤	١٤

٤ - ميزان المراجعة

ميزان المراجعة بالأرصدة في ٢٠٠٢/١/٣١

رقم صفحة الأستاذ	اسم الحساب	رصيد دائن	رصيد مدین
١	أثاث		٢٢٠٠
٢	بضاعة		٩٠٠٠
٣	النقدية في البنك		٢٢٦٠
٤	النقدية في الخزينة		٥٨٠
٥	إجمالي الدائنين	٣٥٤٠	

٦	رأس المال	١٤٠٠٠	
٧	أوراق القبض		٣٠٠
٨	إجمالي المدينين		٩٨٠
٩	المبيعات	٣٠٠٠	
١٠	مردودات المبيعات		١٢٠
١١	المشتريات		٥١٨٠
١٢	مردودات المشتريات	١٤٠	
١٣	أوراق الدفع	١١٠٠	
١٤	خصم مسموح به		٤٠
١٥	الإيجار		٥٠٠
١٦	صندوق النثرية الوحدة		٢٠
١٧	أجور العمال		٤٠٠
١٨	مصاريف نور ومياه		٨٠
١٩	خصم مكتب	٢٠	
٢٠	طوابع مالية		٦
٢١	إكراميات		٨
٢٢	تلفون وبرق		١٢
٢٣	مصاريف نقل		١٤
	المجموع	١٠٨٥٠	١٠٨٥٠

ثالثاً : الطريقة الإنجليزية

تقوم هذه الطريقة أسوة بالطريقة الفرنسية على استخدام مجموعة من اليوميات المتخصصة التي يطلق عليها باليوميات الأصلية حيث يسجل فيها العمليات المتكررة وذات الطبيعة المتشابهة، كما يخصص دفتر اليومية للعمليات الأخرى لتسجيل العمليات التي ليس لها يومية خاصة بها. ولا يختلف تصميم اليوميات الأصلية عن اليوميات المساعدة في الطريقة الفرنسية، كما لا يختلف تصميم دفتر يومية العمليات الأخرى عن تصميم دفتر اليومية المركزي.

ويتم ترحيل قيود العمليات المتعلقة بالعملاء والموردين أولاً بأول من اليوميات الأصلية ومن يومية العمليات الأخرى إلى الحسابات المختصة بدفترى أستاذ العملاء والموردين، أما إجماليات اليوميات الأصلية فيتم ترحيلها في نهاية كل فترة دورية غالباً ما تكون شهرية إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ العام مباشرة دون حاجة إلى إجراء قيود إجمالية بدفتر اليومية العامة كما في الطريقة الفرنسية.

وفيما يلي الدفاتر المستعملة بموجب هذه الطريقة :

١. دفاتر اليومية الأصلية :-

حيث يتم تسجيل العمليات المتكررة والمتشابهة، وتشابه هذه الدفاتر عن تلك الدفاتر المساعدة في الطريقة الفرنسية سوى أن العمليات ترحل منها مباشرة إلى الحسابات في دفتر الأستاذ العام، بما في ذلك إجمالي العملاء وإجمالي الموردين.

٢. دفتر اليومية للعمليات الأخرى :

يسجل فيه العمليات التي ليس لها يومية خاصة بها، لعدم تكرارها، مثل قيود والتسوية وقيود الإفتتاح والأقفال وقيود تصحيح الأخطاء وقيود إعداد الديون وغيرها، وترحل هذه العمليات إلى حساباتها المختصة في دفتر الأستاذ العام، إلا إذا

كان القيد يتعلق بأحد حسابات الأستاذ المساعدة ففي هذه الحالة يرحل القيد مرة إلى الحساب الإجمالي في دفتر الأستاذ العام وأخرى إلى الحساب المختص في دفتر الأستاذ المساعد حتى يتحقق التطابق بين أرصدة حسابات الأستاذ المساعد ورصيد حسابها الإجمالي.

٣- دفاتر الأستاذ المساعدة :

وتحتوي على الحسابات المختصة بالعملاء والموردين، وترحل إليها العمليات من دفاتر اليومية المساعدة مباشرة وأحياناً من دفتر اليومية للعمليات الأخرى.

٤- دفتر الأستاذ العام :

ويشمل هذا الدفتر جميع حسابات المشروع باستثناء الحسابات الشخصية والتي يستعاض عنها بحسابين إجماليين للعملاء والموردين. أما حسابات النقدية بالخزينة والبنك وصندوق المصروفات النثرية.

فتستخدم دفتر نقدية كيومية وأستاذ كيومية وأستاذ في آن واحد. ويعني ذلك عدم وجود حسابات مستقلة لهم بدفتر الأستاذ العام. ونتيجة لذلك يتم تسجيل أرصدة أول المدة وآخر المدة لهذه الحسابات في دفاتر اليومية الخاصة بها.

وتتميز هذه الطريقة بانخفاض حجم العمل الكتابي كما في الطريقة الإنجليزية. وذلك لعدم إجراء القيود والإجمالية في نهاية الفترة بدفتر اليومية والإكتفاء فقط بترحيلها إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ العام. وكذلك التوفير في الجهد لعدم فتح حسابات للنقدية سواء بالبنك والخزينة أو صندوق النثرية بدفتر الأستاذ العام رابعاً : الطريقة الألمانية

تشبه هذه الطريقة إلى حد ما الطريقة الإيطالية وتتميز هذه الطريقة باستخدام دفتريين لليومية هما دفتر يومية خاص بالعمليات النقدية ودفتر يومية آخر للعمليات

الأخرى في المشروع. ويكن تجزئة دفتر اليومية الخاص بالعمليات النقدية إلى دفترين أحدهما خاص بالمقبوضات والآخر للمدفوعات في حالة اتساع العمليات النقدية في المشروع.

وتستخدم أيضاً دفتر الأستاذ العام والذي يرحل إليه جميع عمليات المشروع من دفتر اليومية الخاص بالعمليات النقدية، والعمليات الأخرى.

تتلئم هذه الطريقة المشاريع الصغيرة والمشاريع التي تكثر فيها العمليات النقدية.
خامساً : الطريقة الأمريكية

تعتمد هذه الطريقة على استخدام دفتر واحد ستخدم كيقومية وأستاذ في آن واحد، حيث تسجل فيه قيود اليومية لمختلف العمليات، ثم يتم ترحيلها إلى حسابات الأستاذ المختصة في نفس الدفتر. ويتكون هذا الدفتر من جانبين رئيسيين الأول الجانب الأيمن يمثل دفتر اليومية. أما الجانب الأيسر فيمثل دفتر الأستاذ. وعادة ما تحدد الحسابات الرئيسية في المشروع ويخصص لكل منها خانتين الأولى للمبالغ المدينة والثانية للمبالغ الدائنة ومن أمثلة الحسابات الرئيسية النقدية في الخزينة والبنك والمشتريات والمبيعات والمدينون والدائنون. وتخصص لباقي الحسابات خانتان للمبالغ المدينة والدائنة مع بيان أسم الحساب.

ويأخذ هذا الدفتر الشكل التالي :

اليومية		دفتر اليومية والأستاذ								الأستاذ	
مدين	دائنة	مدين	دائنة	مدين	دائنة	مدين	دائنة	مدين	دائنة	مدين	دائنة
مدين	دائنة	مدين	دائنة	مدين	دائنة	مدين	دائنة	مدين	دائنة	مدين	دائنة

وتتميز هذه الطريقة بتوفير الوقت والجهد في عمليات التسجيل والترحيل، إلا أنها لا تناسب المشاريع الكبيرة حيث تتعدد الخانات بحيث يصعب تطبيقها عملياً.

مثال :-

في ٢٠٠٢/٢/١ بدأ سمر عمله التجاري برأسمال قدره ١٠٠٠٠ دينار أودعه في خزانة المشروع.

في ٥ منه اشترى من محلات الأمل بضاعة بمبلغ ١٦٠٠ دينار على الحساب.

في ٨ منه دفع إيجار المحل بمبلغ ١٢٠ دينار نقداً.

في ١٠ منه سحب مبلغ ٢٠٠٠ دينار من خزانة المشروع وأودعها في البنك لصالح

المشروع الجديد في ١٢ منه باع بضاعة إلى سامي بمبلغ ٦٠٠ دينار نقداً.

في ١٥ منه اشترى بضاعة من محلات، الحامد بمبلغ ٨٠٠ دينار بموجب شيك على

البنك في ١٨ منه دفع مصاريف نقل المشتريات بمبلغ ٢٠ دينار نقداً.

في ٢٠ منه اشترى أثاث للعمل بمبلغ ٥٠ دينار نقداً.

في ٢٥ منه باع بضاعة إلى سامر بمبلغ ٦٠٠ دينار ومنح له خصماً تقديماً قدره ٢٠

دينار لقاء سداد قيمة البضاعة نقداً.

في ٣٠ منه باع بضاعة إلى عدنان بمبلغ ٢٠٠ دينار على الحساب

المطلوب تسجيل العمليات المالية أعلاه بدفتر اليومية والأستاذ طبقاً للطريقة الأمريكية.

تمارين الفصل التاسع

- ١- وضح بشكل موجز الدفاتر التي تستخدم في المشاريع وأنواع هذه الدفاتر؟
 - ٢- هـاك عدة طرق محاسبية تستخدم في المشاريع والتي تحدد المشاريع باستخدام أنواع معينة من الدفاتر اذكر هذه الطرق المحاسبية.
 - ٣- ارن بين طرق المحاسبة وأيهما أكثر استخداماً من غيره .
 - ٤- تشابه الطريقة الإنجليزية مع الطريقة الفرنسية في كثير من النقاط وضح أوجه التشابه والاختلاف بين الطريقتين.
 - ٥- تمتاز الطريقة الأمريكية بالبساطة هل تصلح هذه الطريقة للمشاريع الكبيرة : مع توضيح الدفاتر المستخدمة في هذه الطريقة .
 - ٦- في ٢٠٠٢/٤/١ ظهرت الأرصدة التالية لحلات حسان التجارية نقدية بالخرينة ١٠٠٠ دينار، نقدية بالبنك ٢٠٠٠٠ دينار.
- وفيما يلي العمليات التي تمت خلال شهر نيسان
- في ٤/٥ اشترت الحلات بضاعة بمبلغ ١٢٠٠٠ دينار من شركة النصر. سددت مبلغ ٥٠٠٠ دينار بشيك، وقدمت سنداً أذنياً بمبلغ ٥٠٠٠ دينار ويستحق السداد بعد مرور شهرين، أما الباقي فقد اتفقت على تسديده خلال شهر.
- في ٤/١٠ باعست إلى محلات إحسان بضاعة بمبلغ ١١٠٠ دينار قبض نصف المبلغ بشيك والباقي بموجبه سند أذني يستحق السداد بعد مرور شهر .
- في ٤/١٥ دفعت إيجار محلاتها عن ستة أشهر قيمته ١٦٨٠ دينار.
- في ٤/٢٠ بلغت المبيعات النقدية بالخرينة ١١٠٠٠ دينار. قد أودعت بحسابها الجاري بالبنك ١٠٠٠٠ دينار من النقدية بالخرينة.

في ٢٥/٤ اشترى صاحب المحلات أثاث لمزله بمبلغ ٣٠٨٠ دينار ودفع قيمته بموجب شيك في ٣٠/٤ بلغت المشتريات النقدية بموجب شيكات ٧٠٠٠ دينار، وبنفس التاريخ باع إلى حامد بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠ دينار على الحساب.
المطلوب :

إثبات العمليات السابقة في اليوميات التي تراها مناسبة لكل نوع والترحيل إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ وذلك بافتراض

أ- استخدام المحلات الطريقة الإنجليزية.

ب- استخدام المحلات الطريقة الفرنسية.

في ١/٢/٢٠٠٢ بدأت محلات الأناقة عملها التجاري برأسمال مقداره ١٥٠٠٠ دينار أودع منها ١٠٠٠٠ دينار في البنك والباقي في خزانة المحلات.

وفيما يلي العمليات التي تمت خلال شه شباط

في ٥/٢ اشترى أثاث بقيمة ٤٠٠ دينار، دفع ثمنه بموجب شيك.

في ٨/٢ اشترت بضاعة قيمتها ١٦٠٠٠ دينار، دفع ١٢٠٠ دينار نقداً، ٦٠٠٠ دينار شيك وحرر بالباقي أوراق دفع للمورد قاسم محمد

في ١٢/٢ باعت بضاعة قيمتها ١٥٠٠ دينار نقداً

في ١٥/٢ باعت بضاعة إلى محلات جاسم بمبلغ ١٨٠٠ دينار على الحساب

في ٢٠/٢ دفعت إيجار المحل الشهري والبالغ ٣٠٠ دينار نقداً.

في ٢٢/٢ دفعت المصاريف التالية وبموجب شيكات

٣٠٠ رواتب، كهرباء ومياه ١٠٠

في ٢٥/٢ اشترى سيارة لنقل البضائع بمبلغ ٣٠٠٠ دينار من شركة السيارات الحديثة على الحساب

في ٢/٢٨ باعت بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ دينار، استلمت منها ١٠٠٠ دينار نقداً والباقي بموجب ورقة قبض تستحق بعد مرور شهرين.
المطلوب : إثبات العمليات في دفتر اليومية والاستاذ لمحات الأناقة وحسب الطريقة الأمريكية مع إعداد ميزان المراجعة لهذه الملاحظات.

المراجع الإضافية

أولاً - الكتب العربية

- ١- د. أحمد رجب عبد العال في مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، بيروت.
بدون سنة نشر.
- ٢- د. أحمد نور : المحاسبة المالية ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية. ١٩٨٣
- ٣- د. خالد أمين، فوزي غرايه وآخرون: أصول المحاسبة، دار جون وايتي،
نيويورك، ١٩٨٣.
- ٤- د. ضيف ضيف، أحمد رجب عبد العال، ومحمد شوقي بشاري، المحاسبة المالية،
دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١.
- ٥- د. صالح رزق وعبد الكريم زواقي : أصول المحاسبة، منشورات دار الفكر
للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٠.
- ٦- فالتر يجس وروبرت يجس، المحاسبة المالية، ترجمة وتعريب وصفي عبد الفتاح أو
المكارم وآخرون، الطبعة الأولى، دار المريخ، السعودية، ١٩٨٣.
- ٧- د. حمد مطر، المحاسبة المالية : الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والإفصاح
والتحليل، الطبعة الثانية، دار حنين، عمان، الأردن، ١٩٩٥.
- ٨- ومحمد محمد أحمد خليل : مقدمة في علم المحاسبة، دار الجامعات المصرية،
الأسكندرية، ١٩٨٣.
- ٩- د. محي الدين طرابزوني : الأصول العلمية لمبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول،
الطبعة الثانية ، السعودية، ١٩٨٥.
- ١٠- د. وليد الحياي : المحاسبة المتوسطة، مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دار
حنين عمان، ١٩٩٦.

ثانياً : الكتب الأجنبية

- 1- Arthur Hindmarch and Richard Mark : Accounting, Introduction, Macmillan, Publishers Ltd. London 1984.
- 2- American Accounting Association " Report Of Committed On Social Costs : The Accounting Review, Supplement To Volume XLX, 1975.
- 3- Davidson Sidney and Others., Intermediate Accounting : Concept, Methods, and Uses – Fourth Edition, Chicago : The Dryden Press. 1985.
- 4- Helmkan John, Indieke , and Smith R : Principles Of Accounting, John – Wiley and Sons , 1983.
- 5- Horngren, C.T. and Harsionm W.T., Accounting, Prentice – Hall , Inc., Englewood , Citts , New Jersey , 1989.
- 6- Smith , J.K. and Keith , e.M, " Accounting Princeiples ". McGraw – Holl Book Company , New York . 1982
- 7- Stephen A-zett and Thomas F. Keller. Financial Accounting Theory, Mac Graw- Hill Book Company New York 1987.
- 8- Welesch, Glenn , A. and Chorales T. Zlatkovich, Intermediate Accounting : Eight Edition, Homewood, Boston, USA, 1989.
- 9- Walker , Michheal C. and Stowe, John D., Decomposition Analysis Of Financial Statements. Journal Of Business, Finance and Accountancy 62, 1979.

10- William w . Pyle and Icermit D. Larson Fundamental
Accounting Principles, Richard D, Irwin , Inc . Homewood
Illinois 1985.

